الثلاثاء 24 كانون الثاني 2023
العدد 4832 السنة السابعة عشرة
Mardi 24 Janvier 2023 no 4832 17ème année

20 صفحة
20000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

المقابلة

إيمانويل تود
نحن في حرب عالمية ثالثة... وسلاح الاقتصاد هو الأشد فتكاً

14

محاولة انقلاب على التحقيق اللبناني في ملف سلامة [5]

تحقيق المرفأ: طارق البيطار جُنّ! [2]

الحزب والتيار: أكثر من كسر للجليد [3]

كبارنا... الضحايا غير المرئيين

[6 ـ 9]

فلسطين

الاحتلال والسلطة يدأبيد **تيئيس المقاومين بدل قتلهم**

10

العراق

السوداني يمتص ضغط الدولار

12

قضية

اقتحام أميركي للساحة الليبية **الانتخابات الآن**

16

قضية اليوم

البيطار يجتهد لنفسه: إخلاء سبيل وادعاءات جديدة
هل توقف النيابة العامة «جنون» المحقق العدلي؟

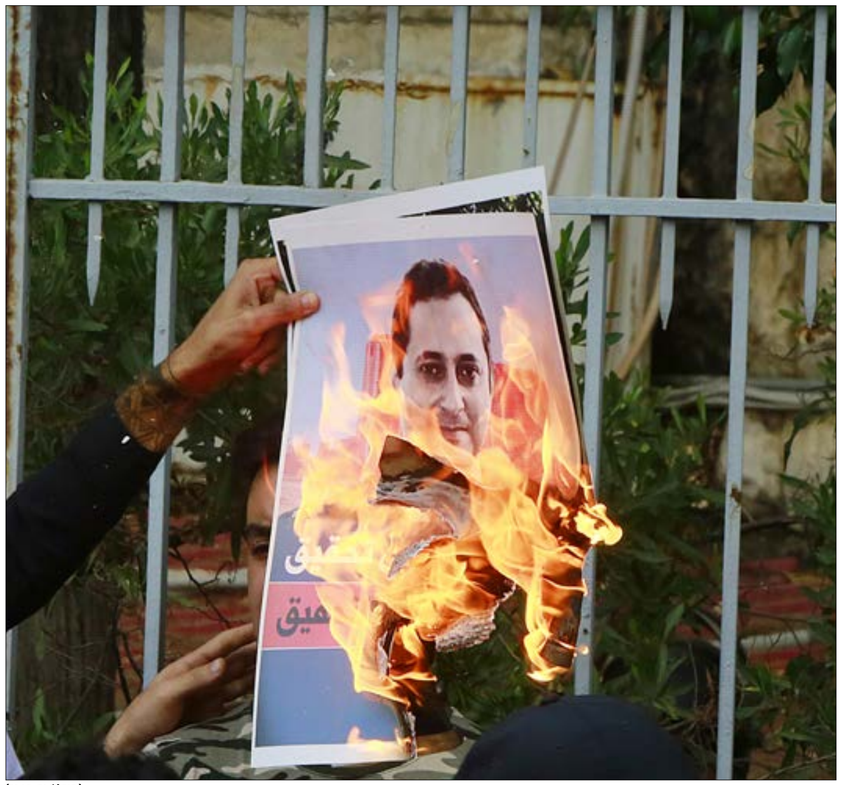
(مروان بو حيدر)

ميسم رزق

باجتهاد قانوني قوامه أنّ «المجلس العدلي هيئة مستقلة موازية للهيئة العامة لمحكمة التمييز، وأي قرار ينصّ على تنحية المحقق العدلي هو إلغاء لموقع تمّ إنشاؤه بموجب مرسوم وزاري، ولا يحتاج المحقق العدلي إلى إذن لملاحقة المدعى عليهم، لكونه أساساً مفوضاً للقيام بهذه المهمة»، قفزَ القاضي طارق البيطار فوقَ كل الدعاوى المقدمة ضده، ووجد طريقاً للنفاذ مجدداً إلى ملف التحقيقات في جريمة تفجير مرفأ بيروت. العودة ليست صدفة، لا في توقيتها ولا الظروف التي أحاطت بها، بل أتت بقوة إسناد قضائي أوروبي وأوامر أميركية، مخالفةً كل القواعد القانونية. إذ انتهك البيطار قرار كفّ يده عن الملف ومواد الدستور التي تنص على الأذونات التي يحتاج إليها للملاحقة.

وقد بدا البيطار، باجتهاده، وكأنه نَصّب نفسه إلهاً فوقَ كلّ السلطات مانعاً أياً كان التدخل في عمله، ومانحاً نفسه سلطة القفز فوق القانون وتجاوز كل الصلاحيات. وتبين أنه أعدّ لهذه الخطوة جيداً. وترجح المصادر القضائية أنّ يكون المحقق العدلي هو من سرّب جزءاً من قراره إلى بعض أهالي ضحايا تفجير المرفأ، وتقصّد عدم تسريب الفقرة الحكمية التي تُحدد خطواته لكونه لا يُريد أن يكشف ماذا ينوي فعله. كما أنه كان وراء تسريب الادعاء على كل من اللواء طوني صليبا واللواء عباس ابراهيم من دون أن يكشف هوية الستة الباقين، مع إشارة إلى أنهم من ذوي الرتب العالية والمتوسطة.

هكذا عاد البيطار ليستأنف مهمته بلا «إحم ولا دستور». ولم تكن هذه العودة مفاجئة بقدر ما تحمل فجاجة لا نظير لها، جرى التخطيط لها مع رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي سهيل عبّود الذي هيأ لها الأرضية، بإحالته قبلَ 3 أسابيع برقية إلى البيطار يطلب فيها متابعة ملف الموقوفين الذين يبلغ عددهم 17 موقوفاً، ودرس

> خطوة البيطار جاءت بإسناد أوروبي وبعدما مهّد لها سهيل عبود منذ ثلاثة أسابيع

طلبات إخلاءات السبيل، علماً أن يده مكفوفة منذ كانون الأول 2021، مؤكداً أن له الحق في اتخاذ القرارات. كذلك مهّد لها البيطار نفسه بعدَ استقباله (قبل أسبوع) وفداً من قاضيين فرنسيين مُكلّفَين بتحقيق فرنسي حول الانفجار في مكتبه في قصر العدل في بيروت، في خطوة غير مبررة قانوناً باعتبار يده مكفوفة. وتحدث يومها عن أن القاضي إيلي الحلو بعث له بمباشر يبلغه أن هناك طلب رد بحقه. لكن مصادر الحلو نفت ذلك وقالت إنه ليس لديه أي جديد. واتهمت مصادر في قصر العدل القاضي البيطار بأنه اخترع الأمر لنقل الاجتماع مع الوفد الفرنسي إلى منزله في وقت لاحق من تلك الليلة. وهو، بين اللقاءين، صرح لموقع «المدن» بـ«أنني لن أتنازل عن ملف المرفأ تحت أي ضغط، ولن أتنحى عن هذه القضية».

يأتي قرار إعادة البيطار إلى الملف ليعكس حجم التدخل الخارجي الذي وجد القضاء اللبناني نفسه في شباكه، والذي ارتسم بوضوح بعد الحديث عن تعيين قاضٍ رديف يتولّى اتخاذ عدد من القرارات إلى حين البت في الدعاوى المقدمة ضد البيطار. والشواهد على ذلك كثيرة، ليس أولها ولا آخرها تهديد السفير الألماني أندرياس كيندل عبود بالعقوبات منعاً لتعيين بديل عن البيطار (راجع «الأخبار» - الأربعاء 28 أيلول 2022). فضلاً عما قيل على مدى الأسابيع الثلاثة الماضية، وتحديداً خلال زيارات الوفود القضائية الأوروبية إلى بيروت، بـ «مكبرات الصوت» وعلى الشاشات وفي الشارع الذي استعرت ناره فجأة، عن أثمان إبقاء القاضي البيطار بعيداً عن الملف، وضرورة تدويل القضية.

عملياً ارتسمت علامات استفهام حول هذه العودة، ربطاً بما سبقها من ملابسات، يُمكن سردها وفقَ الآتي:

أولاً، المحاولات المتكررة للقاضي سهيل عبّود بتطيير نصاب جلسات مجلس القضاء الأعلى التي كان يفترض أن تنعقد لتعيين قاضٍ رديف عن البيطار (بجري التشاور بين بعض أعضاء المجلس حالياً بإمكانية الاعتصام إلى حين انعقاد الجلسة).

ثانياً، تعذر تعيين رؤساء محاكم تمييز أصيلين (تتألف منهم الهيئة العامة لمحكمة التمييز) مع إصرار عبود على تعيين «جماعته» من القضاة، وهم: رندى كفوري، جانيت حنا وناجي عيد (راجع «الأخبار» - الأربعاء 16 شباط 2022).

ثالثاً، ارتفاع حماوة الشارع والتهديد بالتصعيد الميداني بهدف إعادة البيطار.

رابعاً، طفرة هائلة من التصريحات السياسية الموجهة ضد فريق سياسي وهو حزب الله، واتهامه بتعطيل التحقيق لطمس الجريمة باعتبار أنه المسؤول عنها.

خامساً، ضغط أميركي لتحريك ملف انفجار مرفأ بيروت، بعدما اتجهت السفيرة الأميركية دوروثي شيا البتّ بمصير مسؤول أمن المرفأ محمد زياد العوف الذي يحمل الجنسية الأميركية، والذي مارست عائلته ضغوطاً على أعضاء في الكونغرس الأميركي للتدخل لإطلاق سراحه، وتلويح هؤلاء الأعضاء بتحريك لجنة نيابية أميركية تعنى بالرهائن الأميركيين خارج الولايات المتحدة، والتعامل مع الموقوف على أنه رهينة، مع التداول بمعلومات تشير إلى تلقي عبود وبعض القضاة تهديدات بالتعرّض للعقوبات في حال عدم تحريك الملف.

سادساً، زيارة الوفد القضائي الفرنسي الذي تعامل معه البيطار وفقاً لمصلحته السياسية، وقد بدأ يتظهر أن اللقاء لم يكُن مقتصراً على «طلب التعاون»، فبعد الاجتماع لُمحت مصادر مطلعة إلى «مفاجأة قريبة في التحقيقات في ملف تفجير مرفأ بيروت من دون الخوض في التفاصيل».

بناء على هذا الربط البديهي، برزت قراءات عدة لخلفيات العودة تخوّفت خلالها مصادر مطلعة من «وجود نية لإعادة توجيه ملف تفجير مرفأ بيروت والاستثمار به سياسياً ضد الفريق الحليف لحزب الله»، متسائلة: «لماذا قرّر البيطار العودة بعد أكثر من عام، وأين كانَ هذا الاجتهاد الذاتي الذي استند إليه لتبرير وضع يده على الملف؟».

واعتبرت المصادر أن خطوة البيطار المفاجئة بإخلاء سبيل 5 موقوفين، من دون كفالة، مع منعهم من السفر (المدير العام السابق للجمارك شفيق مرعي، مدير العمليات السابق في المرفأ سامي حسين، مدير المشاريع في المرفأ ميشال نخول، متعهد أشغال في المرفأ سليم شبلي، والعامل السوري أحمد (رجب) تحتمل الكثير من التفسيرات، منها أنه يحاول تكريس عودته باتخاذ إجراءات عملية، لافتة إلى أن استثناء المواطن الأميركي الذي طالبت السفيرة الأميركية بإطلاق سراحه ليس سوى «حركة تمويه» بعدم وجود أي ضغط.

في كل الأحوال، هذه الإخلاءات ستنتظر موقف النيابة العامة التمييزية، التي علمت «الأخبار» أنها في صدد تحضير ردّ «مدو» على البيطار يؤكد أن «ما يقوم به هو هرطقة». بينما استبعدت مصادر في وزارة العدل أن يسمح عبّود بانعقاد مجلس القضاء الأعلى الذي أحال إليه وزير العدل هنري خوري نسخة من القرار الصادر عن المحقق العدلي للإطلاع عليه «لما يمكن مما تقدم التأثير على مجريات هذا الملف وحسن سير العدالة، وبخاصة لناحية وجوب المحافظة على سرية التحقيق».

كذلك، تداولت المعلومات قرار البيطار الادّعاء على ثمانية أشخاص جُدد بينهم سياسيون وقضاة والمدير العام للأمن العام عباس إبراهيم والمدير العام لأمن الدولة طوني صليبا، مُحدّداً «مواعيد لاستجواب المُدّعى عليهم الجدد وأرسل مذكرات التبليغات إلى النيابة العامة التمييزية، ليتم طلبهم إلى التحقيق الأسبوع المقبل.

خطوة البيطار استغربتها جهات دستورية وقالت إنها «تحصل للمرة الأولى. ورغمَ الاجتهاد لكن ليس بالضرورة أن تكون الخطوة قانونية»، إذ «كيف يمكن القول إن المجلس العدلي والمحقق العدلي كالنيابة العامة التمييزية، ثم اعتبار أنه لا يمكن تنحية المحقق العدلي علماً أن النائب العام التمييزي القاضي غسان عويدات متنح عن ملف المرفأ، كما جرى رد المحامي العام العدلي القاضي غسان الخوري، وأخيراً جرى تقديم طلب لرد المحامي العام التمييزي القاضي عماد قبلان». أما في السياسة، فاعتبرت مصادر أنه يجب انتظار مفاعيل الخطوة لاحقاً، فإما أن ينفجر الملف مجدداً وإما أن تكون خطوة البيطار مجرد «قنبلة دخانية».

في الواجهة

حزب الله ـ التيّار الوطني الحرّ: لا طلاق...

معاودة حزب الله والتيار الوطني الحر الحوار بينهما، الأول الجدي منذ انقطاعه على إثر الجلسة الأولى لمجلس الوزراء في 5 كانون الأول المنصرم. ضروري لكليهما من غير أن يكون كافياً لكل منهما على حدة

نقولا ناصيف

انفصالهما المشهود له مذاك وتلاحق ردود الفعل السلبية في القيادة والقاعدة على السواء، أفصح عن انطباع بأن التحالف المبرم بينهما تجاوزه الزمن، وكلاهما تجاوزاه أيضاً. بيد أن التسليم بهذا الواقع لا يحجب حاجتهما إلى التواصل مجدداً لوقف تدحرج كرة الافتراق. ما هما في صدده، بدءاً من معاودة الاتصال، لن يعدو كونه خطوات متواضعة على طريق شاقة تشبه وصولهما إلى «تفاهم مار مخايل» في 6 شباط 2006، وكل منهما آتى إليه من موقع العداء للآخر.

أما دوافع العودة إلى الحوار بين الحليفين السابقين، فتكمن في بضعة أسباب:

أولها كسر قطيعتهما غير المسبوقة بعدما تزايدت تداعياتها السلبية على كليهما. بذلك يُدرج الحوار الجديد البارحة في محاولة استكشاف ما حدث بينهما أخيراً وخصوصاً بعد نهاية ولاية الرئيس ميشال عون. ليس الاجتماع سوى رغبة مشتركة، في الوقت الحاضر على الأقل، في تنظيم الخلاف وليس تذليله. خياراتهما المتناقضة في ملفي حكومة الرئيس نجيب ميقاتي وانتخابات رئاسة الجمهورية تجعل من الصعب وصولهما إلى قواسم مشتركة. اختار كل منهما طريقه في هذين الملفين، فاضحى من الطبيعي أن لا يتقاطعا عندهما. ليسا في وارد إشهار طلاقهما، إلا أن دون توافقهما مجدداً صعوبات سيكون من المتعذر إزالتها في وقت قريب قبل حسم تناقضهما في ذيك الملفين.

ثانيها، عندما يصر حزب الله على تأييد جلسات الضرورة لحكومة ميقاتي ويحمي نصاب انعقادها بوزيريه الاثنين ويُظهر نفسه أنه الوحيد القادر على تعويمها وتخويلها الاضطلاع بدورها، وعندما يثابر رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل على الطعن في دستورية انعقاد الحكومة ويطعن وزيران لديه في مراسيم أصدرتها وينزع عنها فوق ذلك شرعية توليها - لأنها مستقيلة - صلاحيات رئيس الجمهورية في خلال الشغور، فذلك يعني أن الحليفين السابقين يديران حوار طرشان. تناقض لا يُذلل إلا بتراجع أحدهما عن خياره المتخذ. ذلك ما لن يفعلاه.

ثالثها، مع أنهما يواظبان على حضور جلسات مجلس النواب لانتخاب الرئيس ويتقاسمان فكرة الحؤول دون الوصول إلى انتخابه، كلٌ على طريقته، تجمع بينهما إلى حد الأوراق البيض وتفرّق بينهما كذلك الأوراق الملغاة بما يشبه تقاسم أدوار. إلا أن المرحلة التالية للانتقال من جلسات المرشحين إلى جلسات انتخاب الرئيس تحتّم بالفعل انفصالهما كلياً. في مركب واحد لإمرار الوقت حتى الوصول إلى الموعد الجدي لانتخاب الرئيس، بيد أن ذلك ليس نهاية مطافهما. ما يصر عليه حزب الله من غير إعلان - وهو ترشيح النائب السابق سليمان فرنجية - يقف التيار الوطني الحر في المقلب المعاكس والضد له. يعزّز حجته ويجعل من معارضته ذات جدوى وإن غير متعمدة، إنه يتقاطع مع الكتل المناوئة لانتخاب فرنجية كحزب القوات اللبنانية إلى كتل أخرى يصطف فيها نواب مسيحيون وسنّة وراء المرشح ميشال معوض.

يعرف الحليفان السابقان في جلسات انتخاب الرئيس أنهما يخوضان معركة لم يحن وقتها بعد، ويستعجلان الظهور في مظهر

> ما يملك حزب الله ولا يملك في الدولة العميقة للبنان

كانهما في مواجهة. لا الأوان هو أوان انتخاب رئيس جديد للبنان ولا أي منهما يملك قرار فرض حصول الانتخاب اليوم قبل غد ولا حتماً مرشحه المعلوم والمخبأ. ذلك يصح على حزب الله أكثر مما ينطبق على التيار.

رابعها، وهو سبب يُنظر إليه على أنه جوهري في حسبان حزب الله يدفعه أكثر من أي وقت مضى إلى ترشيح فرنجية لرئاسة الجمهورية دونما أن يكون لديه، الآن وفي ما بعد على الأقل في ما يجهر به مسؤولو الحزب، بديل منه. غالب الظن أن الحليفين الأكثر وثوقاً للحزب لدعم كليهما للرئاسة هما فرنجية وباسيل. بعد الأزمة الأخيرة مع التيار ونبرة رئيسه في الموجة الأولى من انتقاده الحزب وأمينه العام ثم توالي المآخذ والاعتراضات والتمسك برفض كل ما يقول به الحزب، صار حتمياً أن يبعث ما حصل شكوك أحدهما في الآخر. الأهم شكوك الحزب في التيار.

ليست قليلة الأهمية الدوافع التي باتت تحمل حزب الله على التشبث بترشيح فرنجية من دون أن يجهر بأنه مرشحه، والواقع أنه في أي من الأوقات التالية لن يسميه وسيحاول الذهاب إلى جلسة انتخابه وتمكينه من الفوز من دون أن يكون مرشحه

(هيثم الموسوي)

فرنجية أو جوزيف عون.

ورد الخليل بعرض تصور الحزب للملف الرئاسي شارحاً بشكل دقيق وحاسم تصوره للمواصفات التي يجب أن يتحلى بها الرئيس المقبل، سواء بما خص القضايا الوطنية الكبرى أو القضايا الداخلية ومعالجة الأزمة الاقتصادية.

أما الشق الثالث فدار حول العلاقة الثنائية، وقد تم الاتفاق على مغادرة العلني. بدوره فرنجية يوافق على هذا الأداء ويتفق مع الحزب على تفادي استعادة الشعار الذي أريك حزب الله أكثر من مرة في السنوات الأخيرة، بنعت الحكومات المؤلفة أنها «حكومات حزب الله». ذلك ما حدث لأولى حكومات ميقاتي عام 2011 ولحكومتي الرئيس سعد الحريري عامي 2016 و2019 ولحكومة الرئيس حسان دياب عام 2020 وأخيراً للحكومة الحالية لميقاتي منذ عام 2021.

ليس تمسك حزب الله بترشيح فرنجية سوى أحد تداعيات الانتخابات النيابية العام المنصرم، وكان المعوّل أن تمنحه باستفاضة الغالبية المطلقة على الأقل. لأن البرلمان الحالي مشتت على كتل بعضها كبير وأخرى صغيرة يصعب نشوء ائتلافات من داخله تمكن السمك الكبير من ابتلاع السمك الصغير على نحو برلمانات الحقبة السورية، تتعذر السيطرة على مجلس النواب وعلى أكثرياته الموصوفة والعادية. وقد يصعب على الحزب أيضاً القبض على حكومة تنبثق من المجلس ويُرغم من ثم على مجاراتها والتسليم بها كواقع قبوله بترؤس ميقاتي حكومة 2021 بعد انسحاب الحريري قبل أن يفاقم الأخير المأزق السنّي باعتزاله. وحده رئيس الجمهورية المأمون الجانب يمسي عندئذ ضمانه.

البعض القريب من الحزب يسرد كل ما لم يعد يملكه في الدولة العميقة للبنان في المرحلة الحاضرة: لا مجلس النواب ولا قائد الجيش ولا مدير المخابرات ولا حاكم مصرف لبنان ولا رئيس مجلس القضاء الأعلى ولا المدير العام لقوى الأمن الداخلي ولا رئيس فرع المعلومات. كذلك لا رئيس الحكومة وأخيراً لا رئيس الجمهورية.

ما عساه إذذاك، سوى السلاح الذي يصعب الاحتكام إليه في كل حين، أن يفعل ويكون؟

المشهد السياسي

الحزب والتيار: أكثر من كسر للجليد

عاود حزب الله والتيار الوطني الحر إدارة علاقتهما عبر الحوار المباشر بعيداً عن أي تصعيد في المواقف من الملفات الخلافية. وبدا من مناخات ما قبل اجتماع «ميرنا الشالوحي» وبعده، أمس، أن الطرفين يسعيان إلى استعادة زخم التواصل والتفاعل بينهما، خصوصاً أن الاستحقاقات الداهمة تفرض على الجميع اتخاذ قرارات ذات طابع مصيري.

وكان رئيس التيار النائب جبران باسيل استقبل أمس، في مقر التيار، المعاون السياسي للأمين العام لحزب الله الحاج حسين الخليل ومسؤول وحدة التنسيق والارتباط في الحزب وفيق صفا، في حضور النائب سيزار خليل. وكان لافتاً اهتمام التيار والحزب بحصول تغطية إعلامية للاجتماع الذي أتى بعد قطيعة استمرت نحو شهرين، تحديداً منذ جلسة حكومة تصريف الأعمال في الخامس من الشهر الماضي، وبعد ظهور تباين كبير في الموقف من الاستحقاق الرئاسي وكيفية إدارة الملف الحكومي.

وأجمعت مصادر الطرفين على رواية شبه متطابقة تؤكد أن الاجتماع الذي عُقد بناء على طلب الحزب تطرق إلى ثلاثة عناوين، الأول استهلك وقتاً طويلاً من الجلسة وتخلله عتاب متبادل حول كيفية إدارة العلاقة في الفترة الماضية، فركز باسيل على أن التيار يأخذ على الحزب عدم احترام مبدأ الشراكة من خلال مشاركته في جلسات الحكومة في غياب مكوّن التيار. وردّ الخليل شارحاً حيثية الموقف الذي دفع الحزب إلى المشاركة في الجلستين، مذكّراً بأنه عرض على التيار المشاركة في متابعة ملفات حيوية والاتفاق على مقاربة موحدة داخل الحكومة. وهنا استفاض باسيل في شرح موقف التيار من دستورية الجلسة وموقفه الداعي إلى اعتماد المراسيم الجوالة.

وتناول الشق الثاني الاستحقاق الرئاسي، فأعاد باسيل شرح تصور التيار القائم على وجود برنامج ومواصفات يجب أن يتم الاتفاق عليها وبالتالي اختيار المرشح المتوافق معها من دون أن يعرض أي اسم، لكنه كرر الدعوة إلى فتح النقاش حول كل الخيارات وعدم حصر الأمر بمرشحين اثنين فقط، من دون أن يسمي مباشرة سليمان

> اتفاق على وقف التصعيد وعلى آليات لمزيد من التلاقي بين الطرفين بما يحمي التفاهم وبطوره

فرنجية أو جوزيف عون.

ورد الخليل بعرض تصور الحزب للملف الرئاسي شارحاً بشكل دقيق وحاسم تصوره للمواصفات التي يجب أن يتحلى بها الرئيس المقبل، سواء بما خص القضايا الوطنية الكبرى أو القضايا الداخلية ومعالجة الأزمة الاقتصادية.

أما الشق الثالث فدار حول العلاقة الثنائية، وقد تم الاتفاق على مغادرة مربع التصعيد في المواقف والابتعاد عن أي نقاش من خلال الإعلام والاتفاق على آليات تسمح بمزيد من التلاقي بين الطرفين بما يحمي التفاهم وبطوره.

وقال مطلعون على اللقاء إنه كان أكثر من مجرد كسر للجليد والقطيعة بينهما، وإن «الطرفين ناقشا بعمق، للمرة الأولى منذ الاشتباك العلني بينهما بعد جلسة الحكومة، القضايا الخلافية بشكل صريح». وجرى الاتفاق على عقد اجتماعات متتالية للوصول إلى تفاهمات حول النقاط المختلف حولها والعمل على إعادة تعويم التفاهم بينهما في المرحلة المقبلة.

ومنذ ساعات المساء الأولى، بادرت جهات عدة إلى التواصل مع الطرفين لمعرفة تفاصيل الاجتماع، مع تركيز على سؤال حول ما إذا كان جرى التفاهم على الملف الرئاسي. وقالت مصادر مطلعة إن البعض حاول الدخول على الخط لإفقاد اللقاء أي معنى عبر توزيع خبر عن نية فرنجية إعلان ترشيحه اليوم رسمياً للرئاسة، وهو ما دفع بمكتب الأخير إلى إصدار بيان أكد أن الخبر لا أساس له من الصحة.

وفي سياق متصل، علمت «الأخبار» أن باسيل بدأ منذ نحو شهر برنامج تواصل مع شخصيات ونواب من مناطق الشمال وبيروت، والتقى عدداً كبيراً من النواب السنة، وسيدعو النائب فيصل كرامي إلى غداء قريباً، كما ينوي عقد مزيد من الاجتماعات مع نواب من العاصمة بيروت، في إطار توسيع دائرة التشاور التي يركز فيها على أهمية البحث عن مرشح توافقي.

على صعيد الاتصالات الخارجية، كرر الجانب الأميركي على مسمع مرجعيات لبنانية أن المناخات تشير إلى ضرورة حصول اتفاق بين الجميع لأن المعطيات تفيد بأن أياً من الطرفين غير قادر وحده على إيصال مرشحه. فيما ذكرت مصادر ديبلوماسية أن الاجتماع الرباعي (أميركا وفرنسا والسعودية وقطر) في باريس سيعقد مطلع الشهر المقبل، وأن الجانب الفرنسي يسعى لأن تكون صورة المواقف أكثر وضوحاً حيال الملف الرئاسي في لبنان.

(الأخبار)

قضية اليوم

الجيش أزال بالقوة خرقاً للخط الأزرق في وادي هونين
أبراج المقاومة تعلو الجدار الاسرائيلي

بنك جبيل - **الأخبار**

منذ الاستنفار العسكري الضخم لحزب الله على طول الحدود بين لبنان وفلسطين المحتلة خلال مفاوضات ترسيم الحدود البحرية، أيقن العدو أن المقاومة تسلك طريقاً يصعب تعطيله بالإجراءات والتحذيرات العادية، وأن توجيه

> **حفر خنادق خلف السياج وشيارات صخرية لمنع أو تعقيد أي محاولة للعبور الى الداخل المحتل**

ضربات إليها تشبه ما يحصل في سوريا أو العراق أو غيرهما، دونه مخاطر دخول حرب واسعة كان متيقناً من استعداد المقاومة لخوضها حتى النهاية، وهو ما ظهر واضحاً في مسارعة المؤسستين الأمنية والعسكرية في إسرائيل إلى تحذير المستوى السياسي من أي محاولة للمناورة في ملف الترسيم البحري.

بعد انتهاء عملية الترسيم، كانت المقاومة قد قررت سلسلة إجراءات في المنطقة المتاخمة للحدود مع فلسطين، تلبي حاجاتها المباشرة لناحية الاستطلاع المباشر أو الانتشار أو غيرهما من الأعمال العسكرية، ما أدى إلى محاولة العدو الدخول في إثارة مشكلة بين المقاومة وقوات الطوارئ الدولية التي تقدم على ممارسات لا تعدو كونها نشاطاً لمصلحة الإسرائيليين وبالنيابة عنهم. وورد تحذيرات إسرائيلية إلى لبنان، قامت على أساس تقييمات جديدة لدى الجهات المعنية في الكيان، خصوصاً بعد التغيير في رئاسة هيئة أركان جيش الاحتلال ووصول جنرال جديد يحاول إثبات حضوره في كل الجبهات.

لكن، كان لافتاً أن التقييم الإسرائيلي الاستراتيجي للعام 2023 الصادر عن معهد دراسات الأمن القومي، انتهى إلى خلاصات منها أن «حزب الله في لبنان يزداد قوة عسكرية، وقد أصبح التهديد التقليدي الرئيسي لإسرائيل»، وأن «إسرائيل بعيدة عن الاستعداد الكافي، لا سيما في الظروف المحتملة للحرب مع حزب الله وبدرجة أقل مع حماس»، متوقعاً في أي حرب مقبلة أن «تتعرض البنى التحتية لضربات شديدة غير مسبوقة بسبب الهجمات بأسلحة بعيدة المدى، بعضها دقيق وثقيل».

ونقل المراسل العسكري لموقع «والاه» أمير بوخبوط، أمس، أن قائد القيادة الشمالية اللواء أوري جوردين «يأمر بالقيام بعملية هندسية دائمة ومستمرة على طول الحدود الشمالية لتحسين الدفاع... بقصد تحويل السياسة الجديدة إلى عنصر ضاغط على حزب الله الذي لم يعتد على رؤية نشاط غير عادي في المنطقة».

عملياً، منذ أن بدأت جمعية «أخضر بلا حدود» انتشارها المكثف على الحدود، دشّن العدو مساراً جديداً في مواجهة ذلك. فحاول استكمال بناء الجدار الإسمنتي حول مستعمرة المطلة، لكن المستوطنين رفضوا ذلك لإضراره بالبلدة سياحياً، ولأن الجدار غير قادر على الوقوف في وجه المسيّرات والصواريخ. حينها قرّر جيش العدو القيام بأعمال هندسية خلف السياج الحدودي.

في المقابل، لاحظ سكان القرى الحدودية، في الأيام الماضية، نصب أبراج على الجانب اللبناني بحجم بناء من سبع طبقات. وقد عمد العدو إلى إبلاغ القوات الدولية بأن حزب الله يستخدم هذه الأبراج لمراقبة العمق الإسرائيلي بعد بناء الجدار واتخاذ إجراءات ميدانية تمنع اقتراب عناصره من الحدود.

ورداً على انتشار «أخضر بلا حدود»، وإقامة نقاط وأبراج، بدأ العدو في كل المناطق الحدودية التي لا يتطابق فيها السياج التقني مع الخط الأزرق - وحتى في المناطق التي فيها تطابق - بعملية تجريف عند الخط الأزرق. وأبرز هذه النقاط كانت في خلة المحافر (عديسة) التي تعتبر نقطة تحفظ، فعمد العدو إلى ضمها للأراضي المحتلة عبر تمديد اسلاك حولها. كما سبق أن أقفل جيش العدو ثغرات في المناطق الحدودية، وعمل على تحصين السياج الحدودي في المناطق التي يعتقد أن المقاومين قد يستخدمونها كمحاور هجومية. لكن هذه الأعمال التي امتدت على مختلف المناطق الحدودية في القطاعين الشرقي والغربي، غالباً ما تتم من دون خرق الخط الأزرق. وبحسب ما هو واضح فإن هذه الأعمال هي عبارة عن حفر خنادق خلف السياج وشيارات صخرية لمنع أو تعقيد أي محاولة للعبور إلى الداخل المحتل.

في البداية، كان هناك تقصير من ناحية الجيش اللبناني الذي لم يقم باي إجراءات جدية لوقف اعتداءات العدو، عندما ضمّ مناطق متنازعاً عليها. لكن الجيش تصرف بطريقة مختلفة مع أشغال العدو قبل أيام في منطقة المطلة، حيث ينطابق السياج مع الخط الأزرق. ولتجنب خرق الخط الأزرق عمد العدو إلى مد حاضور الجرافة خارج السياج لتنظيف المساحة المحيطة بالسياج، وهو ما يعدّ خرقاً أيضاً.

وعلمت «الأخبار» أن قيادة الجيش تواصلت مع القوات الدولية، التي تواصلت بدورها مع جيش العدو. إلا أن الأشغال لم تتوقف. عندها اقترب جنود الجيش اللبناني وحاولوا منع الخرق بأجسادهم، فاضطر العدو لسحب حاضور الجرافة ووقف العمل. إلا أنه بعد نحو 24 ساعة أعاد إدخال حاضور الجرافة، ولكن من دون استئناف الأشغال بعدما تمركز الجيش اللبناني في المكان ونصب خياماً ثابتة له. في غضون ذلك، استقدم العدو دبابات وآليات كبيرة ومزيداً من الجنود، وفي المقابل حضر عدد من ضباط الجيش اللبناني إلى المكان، إضافة إلى قائد القطاع الشرقي في القوات الدولية أيضاً، وجرى الاتفاق على وقف العدو العمل، والانتقال إلى نقطة أخرى لا يكون فيها خرق للخط الأزرق.

وعلمت «الأخبار» أن سلطات العدو أبلغت القوات الدولية قبل يومين أنها ستقوم بأعمال هندسية مشابهة في منطقة وادي هونين. ومع بدء الأشغال، سجل خرق جندي إسرائيلي للخط الأزرق، حينها أبلغ ضابط الجيش اللبناني القوات الدولية بضرورة وقف الخرق، وهدد بإزالته بالقوة، وعندما لم يستجب العدو، قام جنود الجيش بإزالة العوائق الحدودية ورموها وراء الخط الأزرق.

تقرير

إسرائيل تتحصّن بخوفها: تسلية بلا حدود

أمال خليك

لا يطفي هدير الجرافة الإسرائيلية التي تشق الطريق العسكرية في وادي هونين على «كركرة» نراجيلهم في التلة المقابلة على بعد أمتار قليلة. مجموعة من الشبان رابضوا منذ الصباح الباكر قبالة الورشة المعادية. من بلدة حولا المجاورة، أحضروا كراسي والمشروبات والمكسرات وجاؤوا للتمتع بأشعة الشمس والطبيعة الخضراء. ثبّتوا مقاعدهم قبالة جنود العدو الإسرائيلي المزودين بالرشاشات والخوذ والدروع والأجهزة لحماية الورشة. الشبان العزّل، تعمدوا نفث دخان نراجيلهم في الهواء لاستفزاز الجنود الذين احتموا بالجرافة ودبابة الميركافا

> **تشكك ورشة هونين امتداداً لورشة تلة المحافر قبالة العديسة وتلة الحمامص قبالة سهل الخيام وتلة الراهب قبالة عيتا الشعب**

وعناصر فريق الارتباط التابع لقوات اليونيفيل. ليست المرة الأولى التي تراقب «قوة الناراجيل» في وجه الورش المعادية. قبل ورشة هونين، جلس هؤلاء قبالة مستعمرة المطلة، وقبلها في العديسة قبالة مستعمرة مسكافعام. وهم بشكل دائم يتجمعون قبالة موقع العبّاد في بلدتهم حولا، بحسب حسن شريم. يدرك رفيقه حيدر قطيش (26 سنة) بأن العدو «يستحدث مواقع دفاعية جديدة للهروب من المقاومة. وفيما هو يتحصن في خوفه، نحرص على أن نهزّ به ويدفاعاته».

أما رفيقهما علي أيوب، فيلفت إلى أن إسرائيل ترفع الدشم والأسلاك خوفاً من «أخضر بلا حدود»، في إشارة إلى الجمعية المحسوبة على حزب الله والتي تعمل على تشجير البلدات الحدودية. يضيف: «العدو يتدشم ونحن نتسلى بمقارعته. تسلية بلا حدود».

وكانت «التسلية» بلغت مداها الأسبوع الماضي في سهل الخيام وتلة الراهب، من الخيام وكفركلا والعديسة وجاراتها، إلى «المرج» كما تعرف المنطقة. بعضهم افترش حقول القمح وشكل طوقاً شعبياً حول الجيش. ومنهم من أخذ يراقص فوهة الميركافا التي تتحرك عندما تتحسس مرور أي جسم.

أمام جنود الجيش اللبناني المتاهبين لصد أي خرق، تنقل مراسل قناة «المنار» الزميل علي شعيب وتعمد الوقوف طويلاً عند تخوم مسمع العدو، بهزّا شعيب بالورشة المعادية: «سوف نستفيد من الطريق الجديدة لنستخدمها بعد أن نحرر الارتباط في اليونيفيل بإبعاده. لكنه لم يأبه. ثبت أقدامه في آخر شبر لبناني ووثق حركة أسنان نصل الجرافة التي اقتلعت أشجار السرو المعمرة لشق الطريق. على مسمع العدو، بهزّا شعيب بالورشة المعادية: «سوف نستفيد من الطريق الجديدة لنستخدمها بعد أن نحرر الجانب المحتل».

تشكل ورشة هونين امتداداً لورشة تلة المحافر قبالة العديسة وتلة الحمامص قبالة سهل الخيام وتلة الراهب قبالة عيتا الشعب. وبحسب مصدر أمني، سيتابع العدو شق الطريق الموازية المحمية بالأسلاك الشائكة، حتى تلة العباد. وبين هونين والعباد، من المتوقع بأن يرتفع حجم الاستنفار من قبل الجيش اللبناني لصد الخروق المحتملة للأراضي اللبنانية المحررة. إذ إن المنطقة تضم مساحات واسعة من الأمتار المتحفظ عليها لبنانياً. أول الاستنفارات سجل أمس بخرق الخط الأزرق بمتر واحد. فيما من المنتظر أن يثير الجيش مع قوات اليونيفيل مسألة عثارة تقع عند السياج الشائك يستخدمها العدو لتصريف المياه المبتذلة الناتجة من مزارع البقر في الجانب المحتل، باتجاه الأراضي اللبنانية.

شكوى ضد الإسبان

ورغم أن الجيش اللبناني والضغط الشعبي أنهيا ورشة المطلة، إلا أنها خلّفت خسائر على أصحاب الأرض التي وقعت الأشغال في محيطها. فقد تقدم كل من طانيوس شلهوب وعبدالله فارس بشكوى للجيش اللبناني بحق الوحدة الإسبانية في قوات اليونيفيل لتخريبها بحقول القمح التي يملكانها. فعلى مدى خمسة أيام، دخل الجنود بآلياتهم الثقيلة إلى الأرض للوصول إلى موقع الأشغال الصهيونية، وأتلفوا سنابل القمح النابتة التي زرعوا البذور ونثروا مشاتهم فوقها. يقول شلهوب لـ«الأخبار» إنه وشريكه فارس اعترضا لدى قيادة الجيش في مرجعيون. وبنتيجة المراجعات، حضرت قوة مدنية وعسكرية من الإسبان إلى الأرض الجمعة الفائت لإحصاء الأضرار التي تسببوا بها في المزروعات وطلبوا من أصحابها رفع تقرير بالأضرار بعد ترجمته إلى الإسبانية، واعدين بالتعويض عليهم. وقدر فارس الضرر الذي أصاب موسم القمح بما لا يقل عن 200 مليون ليرة في العشرين دونماً التي يضمنانها من مطرانية الكاثوليك منذ تحرير العام 2000. قبل الإسبان، تسبب العدو قبل عامين بضرر مماثل. بحسب فارس، «ألقوا مبيداً لحرق الأعشاب لمنع نباتها في أسفل السياج الشائك حتى لا تستخدم للتمويه والتسلل. مبيداتهم طاولت مزروعاتنا وأحرقتها. وبرغم شكوانا لقيادة اليونيفيل في الناقورة، لم نتلق أي تعويض». يدرك شلهوب ابن دير ميماس وفارس ابن كفركلا، قيمة هذه الأرض. «المسألة لا تعوض بالملايين. إنما بعدم الاستهانة بأرضنا وتعبنا». يستذكر فارس (60 سنة) «كيف سرق الصهاينة تراب هذا المرج ونقلوه إلى الجانب المحتل لإقامة الحقول التي نراها اليوم بعد أن كانت تلالاً صخرية». تلك الأرض كانت ضمن مستعمرة المطلة حتى تحرير الجنوب. كانت حدود السياج الشائك تصل إلى طريق التابلين أي طريق الإسفلت الموازية للمطلة. وبعد التحرير تراجع السياج إلى موقعه الحالي. يقول شلهوب: «استعدنا جزءاً من أراضينا، فيما لا تزال أراض أخرى محتلة في سهل الحولة وتلة الذوق والمطلة لأهالي دير ميماس والعديسة».

(علي حشيشو)

تقرير

حملة لتبرئة سلامة من شبهة الاختلاس
انقلاب على التحقيق اللبناني

مشكلة الصدقية في عمل القضاء اللبناني عميقة للغاية. ويصعب إقناع غالبية اللبنانيين بأن المشرفين على السلطة القضائية وغالبية العاملين في الجسم القضائي يملكون حيادية واستقلالية وشجاعة تسمح بضمان حقوق الناس. لا يقتصر ذلك على القضايا الكبيرة أو ذات البعد السياسي، بل يشمل حتى الملفات الجنائية العادية. وفيما يكثر الحديث عن ضرورة منح القضاء استقلالية تامة تعزله نهائياً عن التأثير السياسي، يبدو واضحاً أن دعاة هذا الطرح من قلب الجسم القضائي هم الأكثر انحيازاً ربطاً بالأوضاع السياسية وبحسابات طائفية ومذهبية.

لكن هذا لا يكفي لتبرير تدخلات غير عادية في ملفات يعالجها القضاء اللبناني. ففي كل مرة يتصدى قضاة لتولي مهام حساسة، تنطلق حملة للتعطيل من الداخل. لكن ما يجري هذه الأيام، هو أن قوى سياسية وقضاة يستدعون الخارج للتدخل، ويقومون بإجراءات تفسح المجال أمام القضاء الأجنبي للتدخل بطريقة تعكس النظرة الفوقية للغرب، واستعداد الحكومات التي تقف خلف الوفود القضائية لممارسة أعلى درجات الوصاية على كل المؤسسات في لبنان.

وفي هذا السياق، ينبغي النظر إلى مهمة الوفد القضائي الأوروبي (فرنسا وألمانيا ولوكسمبورغ) لمتابعة ملف اتهام حاكم مصرف لبنان رياض سلامة وشركائه بالاختلاس وتبييض الأموال. فقد برر الوفد الأوروبي مهمته باتفاقيات دولية تسمح له بطلب المعونة من لبنان، وأيضاً بأن اللبنانيين يعطلون التحقيق. وما يجري بعيدنا، عملياً، إلى تجربة المحكمة الدولية الخاصة التي انتهت أعمالها بتبني تقرير فني أعده فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي، لكن بعدما انفق لبنان على المحكمة نحو مليار دولار نصفها من جيوب اللبنانيين.

في الجولة الأولى من مهمة الوفد الأوروبي، تم الاستماع إلى عدد من الموظفين في مصرف لبنان وإلى مديري مصارف كبيرة وصغيرة. وتبين أن الأسئلة التي وُجّهت إليهم مطابقة لتلك التي طرحها عليهم القاضي جان طنوس في جلسات استماع سابقاً، إضافة إلى تفاصيل تدل على أن الأوروبيين لا يملكون بقية ملف التحقيقات اللبناني، ولا سيما كشوفات حسابات رجا سلامة في مصارف لبنانية.

لكن الجديد في هذه الجلسات، أنها شهدت تطوراً في توصيف بعض الشهود لما يحصل. صحيح أن كل ممثلي المصارف نفوا علمهم بوجود شركة «فوري» أو أي شركة وساطة مالية بينهم وبين مصرف لبنان خلال عمليات بيع سندات الخزينة. إلا أنهم اعتبروا أن الأموال التي استحقت كعمولات على العمليات المالية دفعتها المصارف، وبالتالي فهي أموال خاصة، ما يسقط شبهة اختلاس المال العام عن سلامة وشركائه. أضف إلى ذلك أن مديري المصارف قالوا إنهم نفذوا قراراً إلزامياً صادراً عن المجلس المركزي لمصرف لبنان بأن عمليات بيع السندات تشتمل على دفع المشترين نسبة عمولة إلزامية، من دون ذكر أي شركة وساطة. وبالتالي، استوفى مصرف لبنان العمولة وحوّلها لمصلحة «فوري» التي نفى نواب حاكم مصرف لبنان علمهم بوجودها، فيما قال بعضهم إن المجلس المركزي فوّض الحاكم التعاقد مع شركة وساطة.

لكن مراجع قضائية تؤكد أنه لا يمكن لشاهد، خصوصاً إذا كان ممثلاً لشركة تجارية، أن يصنف الأموال بين خاصة وعامة، وأن هذه مهمة القضاء، سواء في مرحلة التحقيقات أو الادعاء أو التحقيق أو الحكم. وبالتالي لا يمكن الركون إلى هذا التوصيف. كما أن اعتبار المصارف أن الأموال المستوفاة كعمولة هي أموال خاصة، وطالما أنها لم تطلع على طبيعة هذه العمولة، فما عليها سوى الادعاء على مصرف لبنان والمطالبة باستعادة هذه الأموال العائدة أصلاً إلى المودعين، وهو ما لم يحصل. أما في حال دافع المصرف المركزي عن أحقية العمولة، فعليه أن يطالب الحاكم باستعادة هذه الأموال إلى صندوقه الخاص.

وتشير الجهات القضائية المعنية بالتحقيق إلى أن قرار المجلس المركزي بفرض عمولة وتحديد نسبة موحّدة لها من دون أن يشير إلى شركة وساطة معينة، يعطي هذه العمولة طابع الرسم أو الضريبة، وبالتالي يحوّلها أموالاً عامة، بمعزل عن مصدرها. وهذا يعني أن تحويلها لمصلحة شركة وساطة هو عملية اختلاس للمال العام، قبل أن يتطور الأمر إلى تهمة تبييضها

> **القاضية الفرنسية تريد إدانة الحاكم قبل حزيران وادعاء لبنان ينتظر حاموش**

من خلال مصارف لبنانية وأجنبية وتحويلها إلى عقارات أو أموال نقدية. في هذا السياق، يبدو أن المحققين الأوروبيين الذين سيعودون إلى لبنان مطلع شباط المقبل سيرسلون إلى النائب العام التمييزي غسان عويدات طلباً بالحصول على كامل الوثائق الخاصة بملف التحقيقات، وخصوصاً كشوفات حسابات رجا سلامة. وسرّبت الوفود القضائية الأوروبية، ولا سيما الفرنسية، للصحافة الفرنسية بأن لبنان تعاون مع الوفد، وسلّمه مجموعة من الوثائق المصرفية العامة شرط عدم استخدامها خارج التحقيق أو اطلاع غير معني عليها، وأن الزيارة سمحت للمحققين الأوروبيين بإنجاز عملية الربط بين الأموال وبين شبكة شركات تعمل في أوروبا. وقالت مصادر مطلعة إن قاضية التحقيق الفرنسية أود بوريسي شرعت في إنجاز ملفاتها لتوجيه الاتهام إلى سلامة. ونقلت صحيفة «الموند» أن بوريسي التي ستتولى مهمات جديدة في حزيران المقبل، لا تنوي مغادرة موقعها الحالي قبل إدانة سلامة وشركائه.

وأشارت الصحيفة إلى أن مقرّباً من سلامة تعاون مع قضاء لوكسمبورغ وفق برنامج حماية الشهود، وأن الأوروبيين عرضوا منصة لاستقبال أي معلومات تفيد التحقيق مع توفير حصانة للمتبرعين بالمعلومات. كما يجري الحديث عن «شاهد ملك» في القضية، وسط إشارات إلى أن المقصود هو نبيل عون العامل في سوق شركات الوساطة المالية، والذي كانت تربطه علاقة قوية مع سلامة قبل وقوع قطيعة بينهما خلال إجراء الهندسات المالية في العام 2016. وقال مطلعون إن عون الذي اعتذر عن عدم الاجتماع بالمحققين الأوروبيين خلال وجودهم في لبنان، سافر إلى أوروبا.

وفي باريس، قال متابعون للملف إن الاهتمام الفرنسي ينصب على معرفة الثغرات التي نفذ منها سلامة لاستغلال النظام المصرفي في أوروبا للقيام بعمليات تبييض الأموال، أكثر من اهتمامه بأصل الاتهامات الموجهة إلى الحاكم في لبنان والخارج. ومن الواضح أيضاً أن الأوروبيين لم يطلعوا لبنان على تفاصيل تحقيقاتهم، فيما أظهر التحقيق اللبناني تورطاً واضحاً لمصارف في فرنسا وبريطانيا وسويسرا ينبغي أن تُلاحق بتهمة تسهيل عملية تبييض الأموال.

وقالت مصادر حقوقية إن تحقيقات الوفود القضائية الأوروبية لم تقتصر على تبييض الأموال، بل شملت أربعة عناوين أخرى بينها اختلاس المال العام. لكنها لفتت إلى أن من تم التحقيق معهم لم يطلعوا على سبب الاستماع إليهم من قبل القضاء الأوروبي، ما يفتح الباب أمام الطعن بنتائج هذه التحقيقات.

يبقى أن الجميع ينتظر ما سيقوم به المحامي العام رجا حاموش الذي انتقل ملف سلامة إليه بعد تنحية القاضي زياد أبو حيدر، إذ إن حاموش ملزم بتنفيذ أمر عوديات الادعاء على سلامة استناداً إلى ملف التحقيقات التي أجراها طنوس وإحالة سلامة وشركائه إلى قاضي تحقيق. وتلقت «الأخبار» إشارات عن احتمال حصول خلافات حول طبيعة الادعاء وحصول تغيير أو حذف في بعض أوراق ملف التحقيق المحال من طنوس، وفي حال حصول ذلك سيكون القضاء اللبناني أمام فضيحة جديدة، خصوصاً أن الصحافة الفرنسية نقلت عن أعضاء في الوفد الأوروبي أن التحقيقات سلكت هذه الطريق لأن هناك شكوكاً قوية بأن يتولى القضاء اللبناني محاكمة سلامة الذي يتمتع بحماية غالبية القابضين على السلطات في لبنان، وأن بعضهم يفكر في التمديد له بعد انتهاء ولايته الصيف المقبل.

(الأخبار)

(أفريم)

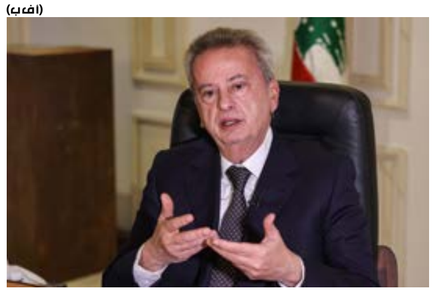

على الغلاف

كبارنا... الضحايا غير المرئيين

لا يمتلك المسنّ ترف الوقت لانتظار 19 سنة أخرى من أجل إقرار قانون يحميه خلال فترة تقاعده، التي تشكّل قرابة 25٪ من عمر الإنسان، يقضيها المسنّون خارج أيّ مظلّة تقيهم شرّ «أرذل العمر» في بلد لا نظام حماية اجتماعية فيه يحتضنهم، ولا سياسات ترعاهم، وتتراجع فيه خدمات دور الرعاية، حتى مظلّة العائلة باتت مهدّدة بعدما دُفع الأبناء إلى الهجرة. ومن بقي من الشباب هنا قد لا يجد وقتاً للاهتمام بأهله في ظلّ اضطراره إلى مزاولة أكثر من عمل. وليس مبالغة القول إن الكثير من بيوت اللبنانيين، ولا سيّما في القرى، باتت دوراً غير معلنة للمسنّين، لكن من دون وجود من يهتمّ بهم فيها. كبارنا، أبرز ضحايا الأزمة ولو لم يعرفوا عنها الكثير، أيّ مرض يصيبهم قد ينهي حياتهم، وكلّ وداع لأولادهم يقصّر في أعمارهم. ولكي لا يبقوا غير مرئيين، محاولة من «الأخبار» للإضاءة على جزء من واقعهم

«التقاعد والحماية الاجتماعية»: متى يرى النور؟

أنجزت اللجان النيابية المشتركة تقريرها حول مشروع قانون التقاعد والحماية الاجتماعية، بما يتضمنه من تعديلات وملاحظات ولم يتبقّ إلا عرضه على الهيئة العامة لمجلس النواب لإقراره... إلا أن المشروع الذي أقرّته الحكومة في عام 2004، ويصفه العاملون عليه بـ«الإنجاز» قد لا يعرض قريباً للنقاش، إذ «لا يمكن المخاطرة بقانونٍ مشغولٍ بطريقة احترافية ورميه في وضعٍ مأسوي كهذا»

راجانا حمية

80% من المواطنين، ممن هم فوق سن الـ 65، لا يملكون ضمانات لما تبقى من حياتهم. بمجرّد أن يبلغ المواطن العامل في قطاع خاص، سن التقاعد يخرج من كلّ أشكال الضمان، بلا تقاعد ولا حتى رعاية صحية. هذا هو الوضع في لبنان، البلد الوحيد في المنطقة، وواحد من 16 دولة من أصل 179 دولة في العالم، الذي لم يضع بعد برنامج تقاعد، متأخراً سنوات طويلة عن اللحاق بدولٍ بات فيها المعاش التقاعدي والحمايةُ الاجتماعية لكبار السن بديهياً. وعلى قاعدة «أن تأتي متأخراً خير من أن لا تأتي أبداً»، بدأت النقاشات حول مشروع قانون للتقاعد والحماية الاجتماعية في عام 2004، إلا أنه لم يخرج حتى اللحظة، على الرغم من انتهاء النقاشات حوله في اللجنة الفرعية واللجان المشتركة وصوغ المسودة النهائية.

نقطة البداية

في 5 آب 2004، أقرّ مجلس الوزراء مشروع قانون للتقاعد والحماية الاجتماعية، ليحلّ مكان نظام تعويض نهاية الخدمة، الذي يشكّل الفرع الرابع من فروع الضمان الاجتماعي. أحيل المشروع إلى المجلس النيابي ليصار إلى مناقشته ودرسه ومن ثم إقراره في الهيئة العامة ليصبح قانوناً نافذاً.

إلى الآن، لم يخرج المشروع قانوناً من المجلس النيابي، إذ أُسقط في عام 2008 من جدول الهيئة العامة وأعيد إلى اللجان المختصة للمزيد من الدرس. ومنذ ذلك الوقت، يدور المشروع بين اللجان، وبلغ محطته الأخيرة قبل ثلاث سنوات تقريباً في اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجان النيابية المشتركة التي كُلّفت إعادة درسه، وقد أنجزت هذه الأخيرة ما تبقى من تعديلات وملاحظات وقدّمت تقريراً مفصلاً عما آل إليه هذا المشروع.

عملياً، بات مشروع القانون جاهزاً للعرض على الهيئة العامة للمجلس، وقاب قوسين أو أدنى من الإقرار، ما لم يعوقه أي طارئ. وهذا ما يؤكده رئيس لجنة الصحة النيابية، بلال عبد الله، حين يقول إنه سيطلب من رئيس مجلس النواب، نبيه بري، التريّث في عرضه على الهيئة العامة «لأنه لا يمكن المخاطرة بقانونٍ مشغولٍ بطريقة احترافية ورميه في وضعٍ مأسوي كهذا». فعلى الرغم من أن «البُنية التحتية» للمشروع جاهزة، وتم التوافق عليه في اللجنة الفرعية، كما المشتركة، إلا أن «السقوط الآن ممنوع»، وينطلق من جملة مبرّرات تجعل من الصعب «رميه الآن»، منها ما يتعلق بما هو متوفر من أموال لدى الضمان «والتي كانت بحدود 7 إلى 8 مليارات دولار والتي باتت تساوي اليوم 300 مليون دولار»، أضف إلى ذلك أن «لا شيء مفهوماً اليوم، لا على أيّ أساس ستوضع الاشتراكات ولا أحد يعرف بسقوف الرواتب المفترضة ولا ما يمكن أن تكون عليه الأكلاف من استشفائية إلى دوائية وغيرها». إلى ذلك، ثمة ما يمكن إضافته وما يتعلق بالمراسيم التطبيقية لحسن سيره. وهي لازمة باتت تعيق معظم القوانين النافذة.

19 عاماً من الدوران

لكن ما الذي أخّر المشروع كلّ هذا الوقت؟ إذ كان يمكن أن تنتهي النقاشات في غضون ثلاث سنوات، وهي عمر فترة نقاشه في اللجنة الفرعية المكلفة دراسته، غير أنه أخذ 19 عاماً متنقلاً ما بين اللجان بسبب معضلة أساسية تتعلق بإدارته المالية. صحيح أنه شكّلت لجنة استثمار، وإنما كانت النقطة الخلافية الأساسية هي لمن ستتبع تلك اللجنة، وخصوصاً

> **وفر في الضمان الاجتماعي لأنّ كثيرين لا يذهبون لتحصيل مستحقاتهم**

مع وجود جبهة معارضة لضمّها إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كواحدة من مديرياته. وقد انطلقت هذه الجبهة من نقطتين أساسيتين: أولاهما أن الصندوق لا يملك التقنيات اللازمة ولا حتى الكادرات البشرية للقيام بتلك المهمة، وثانيتهما أنه «فاشل» ولا يمكن تحميله مهامّ إضافية، وخصوصاً أن «التجارب السابقة كانت كافية بالنسبة إلى البعض لبناء هذه الجبهة، بعدما فشل الضمان في إدارة أموال الناس، لناحية ديونه في ذمة الدولة، كما توظيفه أموال المضمونين في جهة واحدة»، يقول الدكتور عاصم عراجي، رئيس لجنة الصحة النيابية السابق وأحد أبرز المشاركين في النقاشات حول القانون. أضف إلى ذلك أن هذه اللجنة تابعة إدارياً لمجلس إدارة الضمان «وهنا كانت تكمن المشكلة الأساس المتعلقة بتكوين مجلس الإدارة المكوّن من 24 عضواً، ليس فيهم خبير واحد يعرف كيف تدار شركة أموال»، يقول نحاس. ولأن «إدارة أموال المضمونين لا يفترض أن تكون من باب انتماء وظيفي أو سياسي»، كان القرار بالعمل على إحداث تغييرات جذرية في تكوين مجلس الإدارة «بحيث يتم تقليص عدد أعضائه إلى 14 عضواً على قاعدة 4/5/5، فخمسة يمثلون الهيئات المهنية الأكثر تمثيلاً لأرباب العمل، و5 آخرون يمثلون الهيئات المهنية الأكثر تمثيلاً للأجراء، و4 يمثلون الدولة». وبحسب نحاس «يشترط بهؤلاء أن يكونوا من الخبراء تنتقيهم الدولة ويوافق عليهم مجلس الخدمة المدنية».

وفر في الأموال

يفترض القانون أن تنتقل أموال فرع تعويض نهاية الخدمة، تلقائياً، إلى صندوق الفرع الجديد، غير أنه حتى اللحظة لم يتم «التفكير» ما إذا كان الانتقال كليّاً أو في جزءٍ منه، وكيف ستكون آلية الانتقال، وخصوصاً أنه «اليوم يموّل العجز في صندوق المرض والأمومة». أما بالنسبة إلى قيمة الأموال المتوافرة، فلا يملك نحاس ولا أيّ من أعضاء اللجنة الفرعية «رقماً دقيقاً»، مشيراً إلى أنه «مع انتهاء عمل اللجنة في دراسة المشروع، أجرى فريق من منظمة العمل الدولية تدقيقاً مالياً، وقد أظهر بحسب معلوماتي أن لا عجز فيه، بل على العكس هناك وفر من الأموال». ويردّ نحاس هذا الوفر إلى أسباب كثيرة؛ منها «أن الكثير من أصحاب هذه الأموال لم يأخذوها، إما لتدنّي قيمتها، أو لانتقالهم إلى ظروف عملٍ أفضل، سواء في لبنان أو الخارج».

(هيثم الموسوي)

من التعويض إلى نظام التقاعد: 3 نقاط تجعل القانون إنجازاً

جذرية كانت التعديلات التي طاولت الفرع الرابع من فروع الضمان الاجتماعي. أبرزها الإلغاء الرسمي لما يُسمى بنظام تعويض نهاية الخدمة، واستبداله بنظامٍ آخر قائم على تأمين راتب لمن هم في سنّ التقاعد في ثلاث حالات: بلوغ السن أو العجز أو الوفاة (تأمين معاش للخلفاء).

وتطاول التعديلات جملة موادّ أساسية (من المواد 49، 50، 51، 52، 53، 54، 64)، تتناول في متنها إنشاء نظام للتقاعد والحماية الاجتماعية وتفاصيل تأمين معاشات التقاعد والعجز وخلفاء المضمونين وكيفية احتسابها، وتقديمات ضمان المرض والأمومة، إضافة إلى ما يتعلق بالمشمولين بالفرع الجديد واستقلاله المالي وإنشاء لجنة الاستثمار وتوزيعات اشتراكات المضمونين.

ثلاث نقاطٍ أساسية تجعل من مشروع القانون «إنجازاً»، كما يوصّفه رئيس اللجنة الفرعية نقولا نحاس، وهي استبدال التعويض بالمعاش، وتوسيع مروحة المشمولين به، وإنشاء لجنة للاستثمار.

حماية كبار السن

في الشق المتعلّق بالمعاشات، تكمن الاختلافات في أن نظام التعويض السابق أقرب إلى كونه «قجّة» يضع فيها صاحب العمل اشتراكات عن المضمون لديه ويفتحها الأخير عندما يصل إلى سن التقاعد. وكان هذا الأمر يُواجه بإشكاليتين أساسيتين: «أولاهما أن تعويض نهاية الخدمة مرتبط بما يدفعه صاحب العمل، وبما أن الأجير يبدّل خلال حياته العملية أكثر من صاحب عمل، فيدفع صاحب العمل الفرق ما بين أول معاش وآخر معاش، فهذا يشكّل عائقاً أمام تصحيح التعويض بالنسبة إلى أول معاش كونه لم يعد موجوداً». وعطفاً على السبب الأول، تكمن الإشكالية التالية «وخلاصتها أن التعويض في الضمان قائم على معادلة واحدة: ما يدفعه صاحب العمل تأخذه أنت».

أما بالنسبة إلى نظام التقاعد والحماية الاجتماعية «فهو يعمل على تأمين الحماية لكبار السن، عبر مشاركة فاعلة للمجتمع لتأمين الحدّ الأدنى من معاش تقاعدي لم يعد مرتبطاً فقط بما يدفعه عنك صاحب العمل». ومن هذا المنطلق، كانت فكرة النظام الجديد القائم على ضمانتين أساسيتين، الرسملة والتوزيع. الرسملة «للحساب الفردي للمضمون المكوّن من عنصرين أساسيين، الاشتراكات وعائدات الاستثمار، والتي تُحوّل ضمناً إلى معاش تقاعدي استناداً إلى معادلة حسابية قائمة على معدّل الحياة بعد التقاعد ومعدل الفائدة ووجود خلفاء للمضمون». أما التوزيع، فيرجع إلى الشق المتعلق بالاشتراكات التي يدفعها أصحاب العمل، والتي تُقدّر بحسب النظام الجديد بـ12،25%، والأجراء 5%، كما مساهمة الدولة، على أن تُحدّد الاشتراكات «كنسبة مئوية من مجموع كسب الأجير وضمن سقف يُحدّد بمرسوم»، بحسب ما ينصّ مشروع القانون ضمن بند الاشتراكات وطريقة توزيعها. ويشار إلى أن هذه الاشتراكات من شأنها تأمين التغطية بنسبٍ مئوية محددة «لدعم الحدّ الأدنى للمعاش التقاعدي ومعاش العجز والوفاة ودعم اشتراكات ضمان المرض والأمومة والمصاريف الإدارية».

أما بالنسبة إلى أبرز التعديلات المتعلقة في شق المعاشات فهي «إعادة فهرسة المعاش التقاعدي كلّ فترة. تم التوافق على أن تكون سنة. بهدف إعادة تقييمها استناداً إلى أسعار الاستهلاك ومؤشر غلاء المعيشة»، يقول جوزف خليفة، الخبير في الضمان وممثل منظمة العمل الدولية، التي كانت شريكاً أساسياً في نقاشات المشروع.

اتساع فئة المشمولين

أما في ما يتعلّق بالمشمولين، فقد فتح النظام الجديد الباب واسعاً أمام فئاتٍ لم تكن مشمولة بنظام الضمان الاجتماعي، والذي حصر الدخول إليه بمن هم في الخدمة الفعلية، وجعل الانتساب إليه إجبارياً واختيارياً بدرجات محددة وعلى مراحل عدّة «بحيث نصل في المراحل الأخيرة ليكون هو النظام الوحيد المعمول به في لبنان والذي يشمل جميع المواطنين». وبحسب التقسيمات الجديدة «يشمل هذا النظام كمرحلة أولى خمس فئات كانتماء إجباري، وتضمّ أجراء عقد العمل، والأجراء الدائمين الزراعيين، وأفراد مؤسسات التعليم العالي والعاملين خارج لبنان، إضافة إلى أجراء القطاع العام».

لجنة استثمار

الشق الثالث يتعلق بالإضافة الجديدة، وهي إنشاء لجنة استثمار تتولى مهامَّ عدة، منها «مهام استثمارية أساسها تنويع محافظ الاستثمار للأموال وتقدير القيمة الحقيقية لأموال الصندوق وكلفة ورسوم بعض الاستثمارات...». لعلّ أهم ما يميز هذه اللجنة، بحسب المعنيين بالمشروع، ومنهم نحاس أنها «تضرب عصفورين بحجرٍ واحد»، فقد اشترط من جهة أن تكونَ مكوّنة من خبراء، ومن جهة أخرى إدماجها في الضمان كإحدى المديريات مع ضمان استقلاليتها، على أن تضمّ «خمسة خبراء مؤهلين، مضافاً إليهم المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي».

بِسمِ اللهِ الرَحمَنِ الرَحِيمِ

(الَّذِينَ تَتوَفَّاهُمُ المَلَائِكَةُ
طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَامٌ
عَلَيكُمُ ادخُلُوا الجَنَّةَ
بِمَا كُنتُم تَعمَلُوْنَ)
(النَحلُ: 32)
صدقَ اللهُ العليُّ العظيمُ

بمزيدٍ مِنَ الحزنِ وَالأَسَى،
وَالتَسليمِ والرضَى بقضاءِ
اللهِ وقدرِه، ننعَى إليكُم
النائبَ والوزيرَ السابقَ:

السيّدَ عبدَ اللهِ الأمِينِ
(أبا زيادٍ)

يُشيّعُ الجُثمانُ الطاهرُ
للسيّدِ الفَقيدِ، وَيُوَارَى
جَدثَ الرَحمةِ فِي بَلدتِه
الصّوّانةَ اليومَ الثلاثاءَ
الساعةَ الثانيةَ ظهرًا.

للسَيّدِ الفَقيدِ،
الرَحمةُ، وَلَكُمُ الأَجرُ.

الموظفون المتقاعدون

كابوس أم حياة جديدة؟

زينب حاوي

في أيلول الماضي، سحب مجلس النواب من جدول أعماله مشروع قانون مكرّراً معجّلاً يهدف إلى تعديل المادة 68 من المرسوم الاشتراعي لنظام الموظفين، ويقضي برفع سن التقاعد للموظفين المدنيين من الفئات الأولى والثانية والثالثة من 64 إلى 68 عاماً. قانون قدّمه وقتها النائب بلال عبد الله، وخلّف انقسامات داخل المجلس النيابي، ليطمس اليوم، في وقت تقرّر فيه بلدان أخرى خوض رفع سن التقاعد، للاستفادة قدر الإمكان من الكوادر الوظيفية، وفي الوقت عينه، منحهم الأمل بأنهم ما زالوا في كامل نشاطهم وقدرتهم على الإنتاج.

عمل جديد

في لبنان، وبحسب أرقام «الدولية للمعلومات»، يقدّر عدد المتقاعدين من القطاع العام في لبنان بـ 120 ألفاً، غالبيتهم من المعلمين والعسكريين. هؤلاء اختلفت حيواتهم، وانقلبت رأساً على عقب في السنوات القليلة الماضية، بعيد تفشي وباء كورونا وتعاظم الأزمة الاقتصادية التي أهدرت حقوقهم كما باقي اللبنانيين. وفيق عليّان (70 عاماً) واحد من هؤلاء، الذين تضرّروا بعيد تقاعدهم. فقد عمل في «مؤسسة كهرباء لبنان» لأكثر من أربعين عاماً، واستحصل على التقاعد منذ سنوات قليلة. كان يعتقد بأن تقاعده والتعويض المالي الذي سيحصل عليه سيكفيه ليعيش مرتاحاً، وإذا بالأزمة الاقتصادية وانهيار الليرة يثقلان كاهله مع باقي زملائه. يصف «أبو ربيع» تعويضه اليوم بـ«الصفر»، ووقوفه على أبواب المصارف بمثابة «الشحادة». يعتمد الرجل السبعيني على «مساعدات من هون وهون» ليعتاش منها، ومع ذلك، يتمسك بخيوط الأمل ويتطلع الى الحياة من جديد، مع عمله في محلٍّ تجاري مخصّص لبيع المونة في الجنوب اللبناني، وتقاسمه الأرباح مع صاحب المحل. عمل استطاع تحييده عن الجلوس في المنزل، المصير الذي لا يطيقه ويصيبه بالاكتئاب حسب قوله.

كابوس في ظلّ الأزمة

بدوره، شوقي عويدات، الرئيس السابق لقسم شؤون الطلاب في كلية «العلوم الاقتصادية» (الجامعة اللبنانية)، والذي تقاعد منذ عام ونصف عام، بعد عمل استمر لمدة 45 عاماً، يرى فكرة التقاعد «مقبولة»، قبل الأزمة الاقتصادية، ومصدراً للراحة، إلا أنها في الوقت الحالي تحوّلت إلى كابوس مع تردّي قيمة الليرة اللبنانية، وجشع المصارف والتجار. لم يدخل عويدات كما غيره من زملائه في نشاطات يومية وممارسة هوايات جديدة بعد التقاعد، بل أسهمت ظروف كورونا بثنيه عنها. لعلّ تداخل الأزمة الاقتصادية مع تردّي أوضاع «الجامعة اللبنانية»، أسهما في زيادة النقمة لدى فئة المتقاعدين. فهؤلاء تدرّجت أزمتهم قبل سنوات قليلة، قبيل بلوغهم سن التقاعد، وأدخلتهم شيئاً فشيئاً في فلك تحمّل أعباء إضافية بعدما حفلت مهنهم بالرضى واعتبرت بمثابة «تجربة حلوة»، كما صرّحت لنا مهى شحادة التي تنقلت عبر سنوات عملها الأربعين في أقسام أمانة السرّ في كليات مختلفة في «الجامعة اللبنانية». تقول شحادة إنها لم تشعر بأنها تقاعدت بسبب دخولها قبلاً في موجة المناوبات في الجامعة. كما حال زميلها، أثّرت كورونا على حركة شحادة، فبات الجلوس في المنزل «الملاذ الآمن» لها، الى جانب قراءة الكتب، ومتابعة مواقع التواصل الاجتماعي، وخصوصاً بعدما انتهى المطاف براتبها إلى أن يتحوّل إلى مجرد قيمة لفاتورة تدفع لاشتراك مولدات الكهرباء، على سبيل المثال، تقول.

متقاعد «سعيد»

على الرغم من سوداوية المشهد، والأثر البالغ الذي خلّفته الأزمات الصحية والاقتصادية والحقوقية على قطاع المتقاعدين، فإننا لا شك نجد أنّ البعض منهم ما زال يتحدى الظروف القاسية ويخلق من العدم فرصة جديدة للحياة.

> **يجب أن يعلم كلّ موظف أنه رقم في عمله مهما علت رتبته الوظيفية**

المهندس سمير المغربي واحد من الذين يسلّمون بفكرة التقاعد المبكر بهدف «إتاحة الفرصة للشباب وضخ دمّ جديد»، مع استثنائه لذوي الخبرات العالية للاستمرار في عملهم. يتحدّث المغربي عن فترة انتقاله الى مرحلة التقاعد وكيفية تأقلمه معها سريعاً، واجتهاده في تحويلها إلى مساحة ممتعة «بالإمكانيات الجديدة المتاحة»، ومحاولته نقلها الى زملائه؛ ومنها هوايات مستجدّة كأنواع مختلفة من الرياضة وصيد الأسماك والالتحام بالطبيعة. يلفت الى صعوبة نقل هذه المهمة، بين زملاء له، «منهم مقتنع»، وآخرون «يكابرون ويخفون ألمهم»، وخاصة لجهة اعتقادهم بأن مراكزهم العالية على سبيل المثال ستبقيهم على أحوالهم بعد التقاعد. هنا، يطلب المغربي من المؤسسات الرسمية الاجتماعية إثارة هذا الموضوع «ليعلم كلّ موظف أنه رقم في الشركة مهما علا شأنه» على حدّ قوله. عبارات لا شك بأن كثيرين يرفضون سماعها، ولا سيما الذين تبوّؤوا مراكز عالية وشعروا بعد التقاعد بتغيّر جذري في التعاطي الاجتماعي معهم. يقف اليوم المغربي مع زملاء آخرين له، ينظرون برضى الى ما وصلوا إليه، على الرغم من أن أعمالهم السابقة أشعرتهم بالمتعة وولّدت لديهم ظروفاً اقتصادية مختلفة.

على الغلاف

دور المسنّين تودّع ولا تستقبل: كيف سنُكمل؟

رحيل دندش

تحت وطأة الانهيار الاقتصادي، أُقفلت العديد من المؤسسات الرعائية التي قامت لعقود مقام الدولة في رعاية الفئات الأشد هشاشة في المجتمع. طاول الانهيار دور رعاية المسنين، إذ «رفعت بعضها العشرة» مستسلمةً، وأقفلت مبكراً بعدما فقدت القدرة على مواصلة تقديم خدماتها. أما من بقيت مستمرة حتى اللحظة، فتكاد تكتفي بتقديم الأولويات القصوى، مع التشكيك في القدرة على الصمود طويلاً ولا سيّما مع الارتفاع المطّرد والجنوني في تكاليف الخدمات، وتدهور أوضاع العاملين فيها، وهجرة الكثيرين منهم ولا سيّما الممرّضات إلى فرص تؤمن لهم جميعاً حياة كريمة.
وهذا يعني أن دور الرعاية ستكون مستقبلاً حصرية لخدمة المقتدرين مادياً.

إلا المرض

جولة على بعض دور الرعاية تؤكد بؤس أحوالها كما هو متوقع، لأن هذه الفئة سقطت من حسابات الدولة منذ زمن طويل، إذ لم يُقرّ إلى اليوم «قانون الحماية الشاملة» المعروف بـ«ضمان الشيخوخة» بعد مضي 19 عاماً من دورانه في أروقة المجلس النيابي. كما لم ترحم الدولة هذه الفئة من تعنّت المصارف في تحويل الأموال المستحقة إلى جمعيات العناية بالمسنين، ورفع السقوف المحدّدة لها. لذا لم يعد المسنون يحلمون بفترة راحة لائقة تحترم أعمارهم، إنما يخشون هم والقائمون على رعايتهم، من فقدان الدواء وعدم القدرة على تسديد تكاليف الطبابة في المستشفيات في حال الاضطرار إلى اللجوء إليها.

ففي دار رعاية للمسنين في المتن، تخشى مديرة الدار، التي فضّلت عدم ذكر اسمها، من مرض المسنين واضطرارها لإدخالهم إلى المستشفيات. «الختيار دائماً بيطلعلك معه مفاجآت، بيكون منيح فجأة بصير بده طوارئ. لدينا مسنّة فارقت الحياة، عندما وقعت أرضاً وكسرت وركها دفعنا تكاليف المستشفى أكثر من 2000 دولار ما عدا تكلفة الحماية. فعلاً أي تكاليف تهون أمام الاضطرار لدخول المستشفى».
وتشير إلى أنه لم تعد للدار القدرة على استقبال أيّ مسن جديد. «كان

> لم ترحم الدولة هذه الفئة من تعنّت المصارف في تحويل الأموال المستحقّة

لدينا 25 مسناً صاروا اليوم 9 فقط. الخدمات باهظة جداً، من اشتراك الكهرباء إلى معاشات الموظفين، شهرياً نحن مطالبون بـ850 دولاراً بالإضافة إلى 11 مليوناً فقط تسديد رواتب موظفين. لا نستطيع الوصول إلى أموالنا في البنوك ولم نقبض منذ سنة من وزارة الشؤون الاجتماعية، وحتى تقديمات الدولة زهيدة جداً في مقابل كلفة عالية يحتاج إليها كبار السن لرعاية مقبولة. بصراحة، آخر ما نفكر فيه هو الطعام والشراب فحتى الفقراء يتبرّعون للمركز بالطعام، لكن لن يشتروا مثلاً أنبوب «ميبو» يحتاج إليه الكبير لعلاج العقور سعره 570 ألف ليرة أو سعر غالون مياه مقطرة لجهاز التنفس بسعر 200 ألف ليرة».

عبء المازوت

وفي الإطار نفسه، تقول مديرة مستشفى جمعية الخدمات الاجتماعية في طرابلس جنى عكاري، إن المستشفى الذي يضمّ قسماً للمسنين «يتقاضى أموالاً من وزارة الصحة، لكن بالكاد تغطي مصاريف الطعام». وتشير إلى أن المستشفى يرتكز على الإقامات الخاصة التي ارتفعت أسعارها بحسب مستوى الخدمة، لكنها تبقى دون التكاليف المطلوبة. وفي التفصيل «يشكل المازوت العبء الأكبر ويستهلك 50% من مدخولنا. قمنا بتأمين طاقة شمسية لكنها تغطي أقل من ثلث الحاجة، ولذلك رشّدنا الاستهلاك صيفاً وشتاء. وتبقى المسألة الأهم أننا غير راضين عن القيمة الغذائية التي تُقدّم للمسنين، ودائماً تنتبه اختصاصية التغذية إلى ذلك، بسبب غياب اللحوم في أحيان كثيرة، لكننا نتصرّف وفق الاستطاعة حتى لا نقفل».
وبفعل الظروف «تعمل لجنة نسائية تابعة للجمعية على جمع التبرعات من أهل طرابلس تتركز على تأمين المأكل والثياب، وكانت تغطي في السابق مواد التنظيف». كما فتحت الجمعية نظام الكفالة، من أجل كفالة المسنين غير القادرين على الدفع حيث يقصر أهالي المسنين في الدفع منذ أشهر، وأيضاً لدفع تكاليف خدمة المسنين المتروكين ولا أحد يسأل عنهم».

كيف سنكمل؟

يتحدث المدير التنفيذي في دار الرعاية المارونية، مالك مارون، عن اجتماعات شهرية يعقدها المجلس الوطني للخدمة الاجتماعية في لبنان التي تحضرها مختلف المؤسسات الرعائية، مشيراً إلى أن «كلّ المؤسسات تحمل الهاجس نفسه: كيف سنكمل؟!» ولا سيما أنها لم تتلقّ مستحقاتها من وزارة الشؤون الاجتماعية منذ عام 2020، فضلاً أن سقف السحب الشهري هو 10 ملايين ليرة فقط.
وعن الدار التي يديرها، يقول إنه يدفع نحو 9000 دولار شهرياً ثمن مازوت، طالباً من الجهات المعنية المساعدة في هذا البند الذي يزداد إلحاحاً في الشتاء مع تشغيل التدفئة. يلفت إلى وجود تبرعات من أفراد وجهات «لكنها غير مستدامة ولا يمكن الاتكال عليها، ومقارنة مع الأعباء الكبيرة فهي لا تشكل الكثير».
أما الأكثر تأثراً بالوضع، بحسب مارون، فهم الإدارة والموظفون «مهما دفعت للموظف هو قليل، نظراً إلى الغلاء المعيشي المتصاعد وعدم القدرة على تعديل الرواتب التي تترتب عليها زيادة في اشتراك الضمان». في هذه الدار التي تضمّ 65 مسناً، 12 مسناً منهم لا يدفعون ليرة واحدة، ثمة 17 سريراً فارغاً، والسبب نقص في الموظفين الذين بحثوا عن الأفضل في الرواتب «هذا من حقهم ولا سيما أن الطلب على الممرضات كبير».
مصادر في وزارة الشؤون الاجتماعية تؤكد أن الوزارة حوّلت كل المعاملات إلى وزارة المالية. وتلفت المصادر إلى «محاولات الوزير هكتور حجار لتأمين مادة المازوت لهذه المؤسسات من جمعيات أجنبية وسفارات متعددة، لكنّ هذه المساعدات غير منتظمة».

(مروان بوحيدر)

منى ومنتهى: دار العجزة خيارنا

رحيل دندش

تحمل دور رعاية المسنّين في مجتمعنا عموماً صبغة قاتمة مرذولة. أن ينتهي المرء في مأوى للمسنّين يعني خاتمة سوداوية يخشاها الكثيرون، ويتمنّون انقضاء الأجل على أن يمضوا ما تبقّى من حياتهم بعيداً من دفء العائلة. ولذا يُنظر لنزلاء دور الرعاية بشفقة كبيرة، فهم إما مقطوعون من شجرة، أو لأبناء عاقّين قساة القلوب. غير أن الصورة ليست دائماً كذلك، فقد كانت دور الرعاية في كثير من الأحيان خياراً إرادياً ومثالياً لكثير من المسنّين، رغم رفض المحيطين بهم للأسباب الاجتماعية المعروفة.

(مروان بو حيدر)

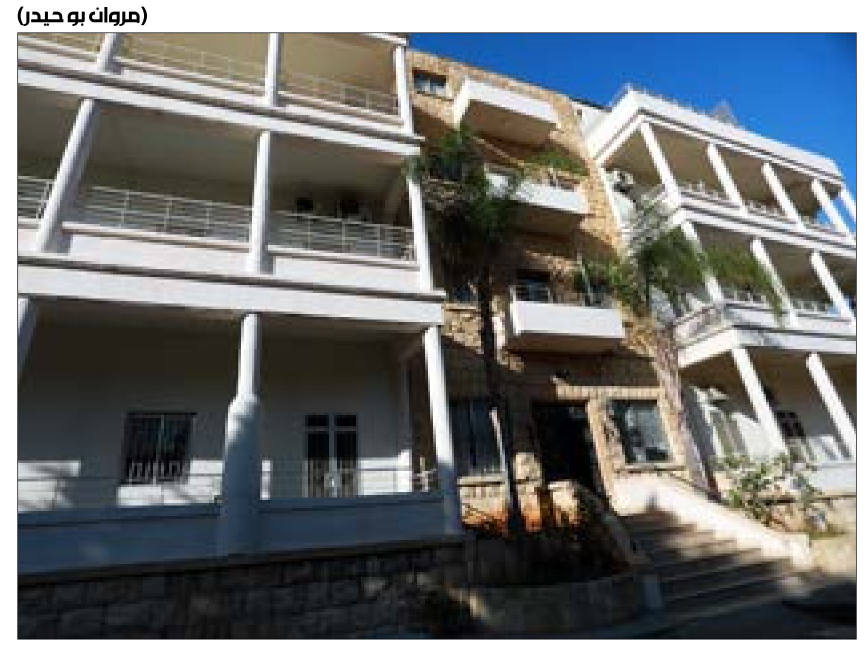

في عين الرمانة، وفي شارع فرعي هادئ يقع مبنى قديم من طبقتين مطليّ بالأبيض، تحيط به الأشجار وتماثيل السيدة العذراء: إنه دار الرعاية المارونية للمسنّين. على إحدى الشرفات، تجلس سيدتان في ثياب النوم القطنية، أمامهما طاولة عليها كوبان... لعلّهما تشربان القهوة. لوّحت إحداهما بابتسامة راضية للزائر الغريب.
يبدو المكان منعزلاً عن كل الأسى الذي يحيط البلاد. «هنا، لا نحضر الأخبار ولا البرامج السياسية. وبقدر ما نستطيع نحاول عزلهم عن حقيقة الأوضاع في الخارج. من حقهم أن يشعروا بالهدوء في هذه المرحلة من حياتهم» تقول الراهبة المشرفة على الدار. وهنا، نختار للحديث عن حياة الكبار من كان صاحياً وواعياً لأن بعض كبار السن يعانون من أمراض الألزهايمر والخرف، فكانت الاستجابة من منى ومنتهى.

منى: أحببتُ حياتي

تعيش منى أبي نادر (75 سنة) في الدار منذ سنتين. اتخذت هذا القرار بملء إرادتها بعدما بُترت قدمها لدواع صحية. «كان أخي، وهو مسنّ أيضاً، يحملني ويعتني بي هو وزوجته في البيت، عاملاني بأحسن ما يكون. لكنني فكرت بأنه كبير هو الآخر ويعاني من أوجاع في الظهر، كما أنه غير موجود طوال الوقت، فحسمت أمري بالانتقال إلى المأوى الذي أعرفه منذ عام 1990 عندما كنت أزور قريبة عاشت فيه أيام راحتها. رفض أخي في البداية، لكنه رضخ أخيراً لرغبتي».
كانت منى معلّمة لغة فرنسية في مدرسة الآباء الأنطونيين. درّست وعملت ناظرة لـ 50 سنة من حياتها، متنقلة بين الضاحية الجنوبية خلال الحرب الأهلية، ومن ثم في مدارس جبل لبنان. استمرّت في عملها حتى 2017 حينما أقعدها المرض والتعب عن العمل.
لا تنظر منى بأسى إلى وجودها في دار للمسنين. على العكس، تعدّ نفسها محظوظة وراضية عن كونها في مكان تلقى فيه الاهتمام والرعاية. «كلّ يوم منعمل صبحية قهوة وعصرونية. نتحدّث وأسترجع ذكرياتي، وأفرح وأنا أرى تأثير هذه الذكريات على وجوه من هم حولي لأنني عشت حياة سعيدة».
غير أن ساعات الصفو هذه يكدّرها الحزن لسببين: «أولاً لأنني لا أستطيع أن أمشي، أبقى في السرير ولا أعمل شيئاً بسبب المياه الزرقاء في العين. ثانياً، بسبب شعوري بالألم عندما أرى الذين يعانون من الألزهايمر والخرف. هنا سيدة أعرفها، كانت في شبابها مديرة لسلسلة محالّ ضخمة في فرن الشباك. اليوم هي ضائعة تماماً. أحزن بشدة لمصيرها هذا».
لا تشعر منى بأن العمر مضى سريعاً، فهي استفادت منه كلّه «سافرت إلى العديد من البلدان، وعملت في فرنسا لـ 15 سنة وبقيت أسافر إليها شهرين كل سنة. أحببت الحياة كثيراً ولا أندم، فقد عشت ما عشته ولم أقصر في حق ما أردته لنفسي، والآن هو عمر الراحة». ترى أن الحال النفسية في الشيخوخة تتوقف على حياة المرء في شبابه «فمن يعش شبابه بكلّ ما فيه من حياة لا ييأس عندما يكبر، أما من عاش مقهوراً بشبابه فسيكون كبره كارثة عليه».
تفرح منى عندما يزورها زملاؤها وتلاميذ ممن درّستهم «يرفعون معنوياتي وأشعر بأن حياتي لم تضع هباء». وترى أن المسنّين في لبنان راضون عن واقعهم «لأن العائلة لا تزال تعتني بالختيار، ولا يزال لدينا قيمة للكبير والمريض، أما في الخارج فيصبح وحيداً».
اشترت منى طرفاً صناعياً لتعاود المشي. «سأبدأ بتعلم المشي من جديد». تبتسم بأمل كما لو كانت طفلة تستعد لأول مغامرات الحياة في المشي.

> من يعش شبابه بكلّ ما فيه من حياة لا ييأس عندما يكبر

منتهى: ليت الشباب يعود

عاشت منتهى بو منصور (80 عاماً) حياة صعبة، تعرّضت فيها للتهجير خلال الحرب الأهلية بعدما كانت تعيش مع عائلتها في الجبل، حيث كانوا يملكون بعض «الرزق». انتقلت إلى الأشرفية، التي سكنت فيها مع والدها بعد رحيل الوالدة، وزواج الأخ وسفر الأخت إلى كندا، ثم انقطاع أخبارها.
عملت في مصنع للخياطة في سد البوشرية، ومن ثم انتقلت إلى معمل قريب من سكنها. بعد نحو 10 سنوات أقفل المصنع وبقيت وحيدة، بلا عمل وبلا تعويض. في هذه المرحلة الحرجة، بدأت تعاني سلسلة من الأمراض، خاضت على أثرها 7 عمليات انتهت ببتر قدمها، واضطرت خلال هذه الفترة إلى صرف كل «تحويشة» العمر، إلى أن انتهى ذلك كلّه ببيع بيتها واستئجار بيت حتى تتمكن من إنقاذ حياتها. «كان هذا البيت كلّ ما أملك في الحياة. لم يكن لديّ ضمان، ولم يكن بجانبي سوى أخي الذي يتحمّل مسؤوليات كثيرة ولم أشأ أن أحمّله مزيداً من الأعباء. وفي النهاية، لم يتبقّ من يطلّ عليّ، ونفد ما كان قد تبقى معي لدفع كلفة الإيجار، إلى أن أرشدني بعض الذين عرفوا بحالي إلى فكرة المأوى، وكان أمامي خياران: مأوى في المنصورية وآخر في عين الرمانة، فاخترت الأخير لقربه من حياتي التي أعرفها وأقرب إلى هؤلاء الناس الذين يزورونني أحياناً ويؤمنون لي الدواء وبعض الحاجيات».
تقضي منتهى يومياتها في المأوى ما بين نائمة وجالسة في سريرها تتلقى زيارات من «الختايرة مثلي أو ألعب في مكعب روبيك». تحب منتهى الحياة كثيراً. ولما سألناها عن أمنيتها في هذه الدنيا تضحك «يا ريت برجع صبية».

اغتنموا فرصة وجودهم قبل الرّحيل

فؤاد بزي

يتبادل الأهل والأبناء الأدوار خلال مراحل الحياة، من اعتناء الآباء بالأطفال، وصولاً إلى تحوّل الابن أو الابنة إلى مسؤولين عن رعاية أهلهم بعد تقدّمهم بالسنّ، ووصولهم إلى ما يُعرف بـ«أرذل العمر». ولكن، يصعب تعميم صورة واحدة على العلاقة بين الابن والوالدين، فهي تختلف كثيراً بين المجتمعات وفيها.
بحسب منظمة الصحة العالمية «يمثّل طول العمر واحداً من أعظم انتصارات البشرية في العصر الحديث، كما أنّه واحد من أعظم تحدّياتها». لكنّ النظرة إلى المسنّين تتغيّر وتتبدّل تبعاً للمجتمعات وتوجّهاتها الاقتصادية والفكرية والدينية، فـ«المجتمع الشرقي لا يزال متمسكاً بالأسرة بشكل عام» وفق عليا فرحات أستاذة علم الاجتماع، وإن لفتت إلى «نموّ النزعة الفردية في المجتمعات الشرقية خلال القرن الماضي، فيقوم بعض الأشخاص بترك بيوتهم وأهاليهم، إلا أنّ الأسرة الكبيرة (بقية أفراد العائلة) تعوّض، فيبقى الاهتمام بالمسنّ موجوداً، ولو بالحدّ الأدنى».

أمّي كلّ الحياة

توفيت والدة سامر، أستاذ الفلسفة الخمسيني منذ أكثر من 6 أشهر، لكنّه يذكرها كلّ يوم في مجالسه بين أصدقائه، ولا يترك مناسبة إلّا ويطلب منهم بحرقة «رعاية أهلهم، واستغلال كلّ دقيقة معهم قبل رحيلهم». يقول في إحدى السهرات «نحن نتاجهم، هم جذورنا، والنبات من دون أصله يذبل»، متخوّفاً من أن يفقد الأولاد حماستهم تجاه رعاية المسنّين من أهاليهم. نسأل ما إذا كان حديثه المتواصل عن الأمر سببه فقدان الوالدة، فلا ينفي «أمي كانت تمثل لي كلّ الحياة. لقد ربّت 5 أطفال، كنت أصغرهم بعد وفاة والدي مفتية صباها لتعليمنا، وبعد وفاتها شعرت بخطورة الفقدان على كبر، فكيف حال من يفقد أهله على صغر»، ويرفض بشكل قاطع «أن يقتصر الاهتمام بالأهل على الجانب المادي»، كأن يقوم الابن المقتدر بالاستعانة بممرّض وخادم للقيام بأعباء أهله اليومية.

الوقت الفارغ يقتل

الأمر ذاته يؤكّده محمد، فعلاً لا قولاً فقط، فهو ربّ عائلة مكوّنة من أربعة أفراد، ومدير في شركة عالمية، وصاحب عمل خاص أيضاً، لكنّه يخرج يومياً من بيته قبل طلوع الشمس ليصل إلى منزل خاله التسعيني غير المتزوّج، قبل استيقاظه، ليساعده على الاستحمام والتغسيل صباحاً. وقبل أن يعود إلى منزله مساءً، يمرّ مرّة أخرى بمنزل خاله للاطمئنان إلى حاله وليضعه في السّرير. لا يرى محمد بأنّه يقوم بعمل غريب «الأمر أخلاقي، فغداً سأصبح مسنّاً أيضاً». وعن عدم اتكاله بشكل تام على الممرّض الموجود مع خاله يقول «الوقت أساسي، وهو أعظم عطاء ممكن، فالعناية الشخصية بالمريض تغيّر من وضعه النفسي، أمّا إغداق المال على المسنّ فلا يعنيه أبداً، فالعامل الصحي قد يتعامل معه كقطعة لحم دون إنسانية»، وأبرز تعويض لتعبه يقول «ضحكة خالي، وسؤالي كيف شايفني يا دكتور؟».

وقتي ملك لي

في المقابل، يرفض عيسى فكرة التضحية بالوقت، فهو يعتبر أنّه «يضحّي بأغلى ما يملك عند بقائه مطوّلاً في منزل أهله»، بينما يمكنه القيام بأعمال منتجة خلال هذه المدّة، التي يرى أنّها «تزيد من التوتّر لديه، فأهلي عالقون في الماضي، ولا يرونني إلّا طفلاً صغيراً عليهم توجيهه بشكل دائم». بالنسبة إليه، «الواجب هو زيارتهم والمساعدة في تحمل بعض تكاليف معيشتهم». تشاركه سعاد هذه النظرة، وترفض «فرض المجتمع لرؤية أو قالب معيّنين حول طريقة التعامل مع المسنّين»، وترى مثل هذه الأفكار «عقبات في طريق انطلاق أيّ شخص». وعند سؤالها عن موقفها من أولادها في حال عاملوها لاحقاً بناءً على أفكارها، تجيب بأنّها «تعمل فوق طاقتها اليوم كي لا تحتاج أحداً عند عجزها غداً».

وإجابة علم النفس

يقارب علم النفس الموضوع من عدّة زوايا، فكلّ حكاية هي حالة قائمة بذاتها. تعيد الدكتورة غادة الأسعد، أستاذة علم النفس في كليّة التربية التعامل الجيّد مع المسنّين عامة والأهل خاصة إلى «التقدير العالي للذات لدى الشباب، والرضى عن الإنتاجية، فكلّما كان الشاب محققاً للنقاط السابقة يكون المردود جيّداً في العلاقة مع الأهل». لكنها تحذّر من «التعلّق المرضي للأبناء بأهلهم، بحيث ينسون بيوتهم وأبناءهم»، وترى في هؤلاء «أشخاصاً لم يستطيعوا بناء هوية خاصة، ويبحثون دائماً عن الاكتفاء العاطفي فيجدونه عند أهلهم، ومشكلتهم ستتفاقم كلّما تقدّم العمر بأهلهم، واقتربوا من الموت».
في المقابل، تربط الأسعد مشاكل ترك الأبناء لأهلهم المسنّين، أو عدم التعاطف الإيجابي معهم بالطرفين، فـ«أحياناً، يتطلّع الأهل بالماضي فقط، ويحصون مشاكلهم السابقة دائماً أمام أولادهم، هذا الأمر يخلق نفوراً من الأبناء تجاه أهلهم». في المقابل، قد يبتعد الأبناء تدريجياً عن أهلهم لأنهم لا يريدون أن يكونوا مثلهم. فشعور الابن بأنّه يسير على خطّ أهله يدفعه إلى الابتعاد أكثر». كما تذكر الأسعد «وجود أولاد لم يتربّوا على التعاطف الإيجابي، فالمشاعر غير المقترنة بالأعمال لا تكفي»، وتضع الأسعد المشكلة هنا في خانة «المناهج التدريسية والتعليم الذي يلعب دوراً سلبياً في النظرة إلى المسنّين ومساعدة الآخرين، إذ ينظر إليهم على أنّهم عبء، ونحن مجبرون بهم». يضاف إلى ما سبق وجود «أطفال يكرهون أهاليهم لأسباب خاصة، مثلاً الطفل الذي يرى أنّ أمّه تفرّق بين ابن وآخر»، والمشكلة هنا «لا يمكن حلّها لاحقاً، وستؤدّي إلى كره الابن لأحد الأبوين».

(هيثم الموسوي)

فلسطين

بعدما أثبتت عملية «كاسر الأمواج» فشلها في تقويض البنى التحتية لمجموعات المقاومة الناشئة في الضفة الغربية المحتلّة، وفي أعقاب اقتناع المؤسّسة الأمنية الإسرائيلية بأن الاغتيالات لا تفعل أكثر من بناء مزيد من الرموز والأيقونات التي تفتح طريقاً جديداً للمئات. لم تجد سلطات الاحتلال بدّاً من اللجوء إلى استراتيجية القضم، التي تلعب فيها السلطة الفلسطينية دوراً رئيساً. استراتيجيةٌ تقوم على تكثيف الاعتقالات بحقّ المقاومين أو حتى مَن يُشتبه في استعدادهم للمقاومة، وتصعيد العقاب الجماعي ضدّ حاضناتهم. وتحويل هذه السياسات إلى أدوات ابتزاز وضغط عليهم لدفعهم إلى تسليم أنفسهم. وعلى رغم أن هذا التكتيك أظهر فاعلية محدودة في الحدّ من حضور العمل المقاوم النوعي، إلّا أنه لم يفلح في الحدّ من تمدُّد المقاومة الأفقي، والذي تشتدّ الحاجة اليوم إلى تحصينه ورعايته، بما يفيد في إبقاء عملية الإشغال قائمة ضدّ العدو. وفي الوقت نفسه تقليص الخسائر النوعية منها في صفوف المقاومين

الاحتلال والسلطة يدأبيد تيئيس المقاومين... بدلاً من قتْلهم

تنياهو ليس معنيّاً بهدف جغله إسرائيل دولة تلمودية (أ ف ب)

يوسف فارس

وضَع تمدُّد خلايا المقاومة في الضفة الغربية المحتلّة، كلّاً من المؤسّسة الأمنية الإسرائيلية والأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية، أمام خيارات حرجة. خلال الأشهر الأولى من انطلاق «كتيبة جنين» في أيلول الماضي، لم تُبشّر المعطيات إلى إمكانية تطوُّر «المجموعة الفتيّة»، العديمة التجربة العسكرية والتنظيمية، إلى خلايا هَرمية منظّمة، تتمكّن من التمدّد الأفقي، بل وتضع في خُططها وحساباتها بناء خلايا ظلّ عقب ذلك، أظهر المنحنى التصاعدي للفعل المقاوم - 12188 عملاً مقاوماً في عام 2022 تسبّبت بمقتل 31 جندياً وإصابة 525 آخرين - خطا التقدير الإسرائيلي في التهوين من الحالة القائمة والتراخي في التعاطي معها. «ثورة التيك توك» كان التعبير التقييم الذي قدّمته لجنة التحقيق بخصوصهم إلى أن «جيناتهم» تُضمر إمكانية أن يتحوّلوا في يوم ما إلى مقاومين. وبالإجمال، بلغ عدد مَن صدرت بحقّهم أحكام اعتقال إدارية، نحو 2409.

> تعتقد المؤسّسة الأمنية الإسرائيلية أن من شأن تكتيك القضم، أن يحقّق لها هدفاً آنياً وآخر استراتيجياً

كان واضحاً، أيضاً، أن جيش الاحتلال اقتصر، إلى أقصى ما يستطيع، في استخدام القوّة، بالنظر إلى أن كلّ عملية اغتيال كانت تضعه أمام هاجس بناء المزيد من الرموز والأيقونات، الذين يفتحون طريقاً جديداً للمئات من بَعدهم. لذا، استبعد الإسرائيليون من خياراتهم التوجّه إلى عملية عسكرية واسعة، على غرار «السور الواقي» عام 2002، لأن حدّة التهديد الظرفي لا تستدعي اجتياحاً كاملاً لمدن ومخيّمات بحجم جنين ونابلس. في المقابل، تصاعَد الضغط على المؤسّسة الأمنية في السلطة، والتي كانت تعرّضت خلال الـ15 عاماً الماضية لعملية إعادة هيكلة وتدجين، أشرف عليها ضبّاط غربيون وأميركيون، أفضى جهدهم - وفق تقديرهم - إلى بناء أجهزة أمنية مهنية، تعمل بنظام شركات الأمن الخاصة، وتنفّذ الأوامر من دون أيّ اعتبارات وطنية أو عاطفية. وعلى رغم أن ذلك التقدير اخترق «طوباويّته» العشرات من الشهداء الذين نفّذوا هجمات جريئة، بل وقادوا حالات كاملة وهُم على رأس عملهم في عبر صفحاتهم في «فيسبوك» من دون أيّ تهمة، فيما آخرون تلقّوا استدعاءات من قِبَل «الشاباك»، حيث خُلّص التقييم الأخير الذي قدّمته لجنة التحقيق بخصوصهم إلى أن «جيناتهم» تُضمر إمكانية أن يتحوّلوا في يوم ما إلى مقاومين. وبالإجمال، بلغ عدد مَن صدرت بحقّهم أحكام اعتقال إدارية، نحو 2409.

> تعتقد المؤسّسة الأمنية الإسرائيلية أن من شأن تكتيك القضم، أن يحقّق لها هدفاً آنياً وآخر استراتيجياً

7000 فلسطيني. يشير تتبُّع تلك الحالات إلى أن الجيش الإسرائيلي استند في الاعتقالات إلى ما هو أبعد وأكثر حيطة من التاريخ النضالي لكلّ حالة، إذ إن المئات من الشبّان اعتُقلوا بسبب منشور واضحاً أن جيش الاحتلال عمد، في خلال العملية المذكورة، إلى تكثيف الاعتقالات الوقائية؛ ففي الشهر الأوّل منها، أي في نيسان الماضي، اعتقل أكثر من 1228 شابّاً، ليبلغ عدد المعتقَلين العام الفائت نحو

عسكرية واسعة، على غرار «السور الواقي» عام 2002، لأن حدّة التهديد الظرفي لا تستدعي اجتياحاً كاملاً لمدن ومخيّمات بحجم جنين ونابلس. في المقابل، تصاعَد الضغط على المؤسّسة الأمنية في السلطة، والتي كانت تعرّضت خلال الـ15 عاماً الماضية لعملية إعادة هيكلة وتدجين، أشرف عليها ضبّاط غربيون وأميركيون، أفضى جهدهم - وفق تقديرهم - إلى بناء أجهزة أمنية مهنية، تعمل بنظام شركات الأمن الخاصة، وتنفّذ الأوامر من دون أيّ اعتبارات وطنية أو عاطفية. وعلى رغم أن ذلك التقدير اخترق «طوباويّته» العشرات من الشهداء الذين نفّذوا هجمات جريئة، بل وقادوا حالات كاملة وهُم على رأس عملهم في الأجهزة الأمنية، إلّا أن تلك الحالات الفردية لا تعبّر بالتأكيد عن القناعة الرسمية للسلطة.

القضم المشترك

بعد يوم واحد من بثّ برنامج «ما خَفي أعظم» على قناة «الجزيرة» القطرية مطلع كانون الثاني الجاري، والذي ظهر فيه القيادي الروحي الأبرز في «عرين الأسود» المكنّى بـ«أبو فلسطين»، سرّبت مصادر في السلطة إلى إحدى الصحف المحلّية خبر تسليم الشخص ذاته نفسه، وتوقيعه على تسوية أفضت إلى وقْف ملاحقته، على غرار ما فعله خمسة من قادة «العرين»، بعد يومَين من اغتيال قائد المجموعة الأكثر شعبية وحضوراً، وديع الحوح. نقطة الالتقاء بين الحدثَين، أن «أبو فلسطين» ومحمود بنّا ومحمد طبنجة كانوا قد ظهروا قبل الإعلان عن اعتزالهم العمل المقاوم، في لقاءات مصوَّرة، تحدّثوا فيها عن قدْر الإغراءات التي قدّمها مُحافظو السلطة وقادتُها الأمنيون لهم مقابل أن يتركوا المقاومة، وأبانوا موقفاً جذرياً يحمل فيضاً من الحماسة في رفْض تلك الإغراءات. كما أنه في كلا التوقيفَين، كان الشارع النابلسي والضفّاوي عموماً يعيش حالة معنوية عالية، انعكست بكلّ تأكيد في شكل استعداد المئات من الشبّان للتجنيد في المقاومة. في الوقت نفسه، لم تتوقّف عمليات الاحتلال الجراحية لاغتيال مَن تصل الرصاصات إليه في جنين. تجلّى الوقائع المتقدّمة السياسة الإسرائيلية في التعاطي مع حالتَي المقاومة البارزتَين: «كتيبة جنين» و«عرين الأسود»، والتي يمكن تسجيل الملاحظات الآتية إزاءها:

- بدأت السلطة بتقديم إغراءات كبيرة لقادة «العرين»، وأكثرهم من «الفتحاويين» وأبناء قادة الأجهزة الأمنية، بعد اعتقال المطارَد مصعب اشتية، بغرض تجريد الحالة من غطائها «الفتحاوي»، وحصْرها ببعض «المشاغبين» المحسوبين على حركتَي «حماس» و«الجهاد الإسلامي».

- عمدت «إسرائيل» إلى اغتيال كلّ شخصية محورية ومؤثّرة رفضت التوقيع على تسوية، بعد أن استنفد الوكلاء الأمنيون جهودهم في محاولة إقناعها، وهو ما يتجلّى مثلاً في حالة الشهيد وديع الحوح الذي قضى في نهاية تشرين الأوّل الماضي.

- تشير دراسة أكثر حالات الشخصيات التي قُبلت بالتسوية، إلى أنها عمدت إلى ذلك الخيار لمُكلف معنوياً، بعدما فُرضت عليها ظروف اجتماعية تتعلّق بعائلاتها. مثلاً، قُتل شقيق محمود البنا في أحد سجون الاستخبارات العسكرية التابعة للسلطة، ولم يبقَ من مُعيني لعائلته سواه. وفي حالة «أبو فلسطين»، اعتقلت قوّات الاحتلال، قبل أيام من تسليمه نفسه، شقيقه الأصغر، كما داهمت منزل العائلة عدّة مرّات، وتركت الأسرة المكوّنة من اثنَين من الإخوة الذكور واثنتَين من الإناث، من دون راعٍ.

يُظهر ما تَقدّم أن السلطة وإسرائيل تُدركان الواقع الاجتماعي والنفسي للشخصيات القيادية، وتُهيّئان كلّ الظروف الضاغطة التي تدفع بمقاوم ممتلئ بالحماسة، إلى أن يقدّم اعتبار ومصلحة دائرته الضيّقة على طريقه الوطني والثوري. ويبدو لافتاً أن السلوك الإسرائيلي في بيئة عمل كجنين، مُغايرٌ لما هو عليه الحال في نابلس؛ ففي الأخيرة، اقتصد الجيش، عقب اغتيال الخوح، بقدْر ما سمحت به ظروف الميدان، في إطلاق النار، وأعطى الأولوية في عمليات الاقتحام لاعتقال المطلوبين لا اغتيالهم. لكن في مقابل كلّ شهيد من نابلس، قتلتْ إسرائيل اثنَين في جنين؛ إذ إنه في المخيّم الذي يُسمّى شعبياً «عش الدبابير»، لا «لطاش» - وفق التعبير الضفّاوي -، أي لا طريقة لاختراق المقاومين. كما أن خطّ حركة «فتح» في المخيّم والمدينة، باعتَه الأغلب، ليس على توافق مع رئيس السلطة، محمود عباس. ولذا، فإن سقوط إمكانية التسويات، أطلق العنان للرصاص.

ما بعد القضم

تعتقد المؤسّسة الأمنية الإسرائيلية أن من شأن تكتيك القضم، أن يحقّق لها هدفاً آنياً يتمثّل في التخلّص من التهديد الظرفي، أي القضاء على مفاصل التهديد بالقتل أو التسويات؛ وهدفاً استراتيجياً عبر تجفيف مصادر التمويل والإمداد. ومن الجيّد الإقرار بأن هذا التكتيك، الذي يترافق مع أسلوب الإنهاك والضغط المستمرّ على حواضن المقاومة من خلال الاقتحامات المستمرّة لتلك البيئات، ساهم، وإنْ بشكل محدود، في الحدّ من حضور العمل المقاوم النوعي، لكنه، بكلّ تأكيد، لم يستطع الحدّ من تمدُّد المقاومة الأفقي، وتوسيع أثرها المعنوي والاجتماعي، وتكثيف عمليات الإشغال. غير أن بيت القصيد في هذا كلّه، هو ضرورة المحافظة على واقع تعقيد الحسابات الإسرائيلية، التي تمنع الجيش من التوجّه إلى عملية شاملة، من خلال المحافظة على «رتم» مضبوط من الخسائر في صفوف الإسرائيليين، مع تقليص الخسائر البشرية نموذج جنين الاجتماعي في النقاط الساخنة كافة؛ إذ ليس من المقبول تزك عائلات المطلوبين والشهداء وحيدة في مواجهة «الطوفان»، وهو ما يُبرز الحاجة إلى شكل أكثر تنظيماً ومأسسة من هذه «الرعاية» في نابلس.

إضاءة

ليست (إلى الآن) أزمة وجودية
إسرائيل... عوامل الاحتراب وحدوده

يحيى دبوق

تمرّ إسرائيل بأزمة سياسية - اجتماعية يختلف المراقبون في توصيفها وتقدير تداعياتها. ما يَرِد من إسرائيل من مواقف وتعليقات وتحليلات، يوحي لوهلة بأن الكيان بات على شفا الانهيار، وبأن الانقسام الداخلي وصل إلى نقطة اللاعودة، بل وأيضاً إلى حافّة حرب أهلية لن تسمح للدولة العبرية بتجاوُز عقدها الثامن. من الواضح أن هذه الواردات تنطوي على قدْر من المبالغة، التي يعزّزها تحذير المسؤولين الإسرائيليين أنفسهم من عُمق الانقسام، والتنبيهات الإعلامية الرائجة إلى تحوّل إسرائيل إلى دولة بوليسية، واستطلاعات الرأي التي تُظهر الإسرائيليين فاقدين الثقة بكيانهم وبمؤسّساته، وأيضاً الحديث عن الهجرة المعاكسة، وفقدان الأمن والبوصلة الاجتماعية، والتشرذم الأهلي... إلخ. الواقع أن الأزمة الداخلية الإسرائيلية حادّة جدّاً، ومن شأنها الدفع نحو تعميق الخلافات بين مكوّنات الكيان، لكن هل تُعدّ بذاتها مؤشّراً إلى خطر وجودي عليه؟ الإجابة بنعم جازمة تُعدّ مصادرة على المطلوب، ومبالغة في غير مكانها، لكن النفي الجازم أيضاً يُعدّ بدوره مبالغة نقيضة للواقع.

ليس الانقسام الإسرائيلي جديداً، لكن أطرافه التزمت حتى الأمس القريب بقواعد اشتباك سمحت للجميع بإدارة التباينات والخلافات، بما يؤدّي إلى منعها من التحوّل إلى أفعال عدائية. كما أن الجميع احتكموا إلى آليّات قانونية وحدود ارتضوها لأنفسهم وارتدعوا عن تجاوُزها، وإنْ أظْهر كلّ منهم تمسّكاً بالسلطة. لكن هذا الانضباط بدأ بالتزعزع أخيراً، دافعاً الصراعات الكامنة تحت الرماد إلى سطح الاهتمامات والتغطيات. في هذا الإطار، تَبرز الخلافات على الهويّة، سواءً بين اليهود والفلسطينيين من حمَلة الجنسية الإسرائيلية وإنْ كان عدد هؤلاء الأخيرين لا يتجاوز خُمس التعداد السكّاني للكيان، أو حتى بين اليهود أنفسهم من «حريديم» و«متديّنين صهاينة» وعلمانيين وتقليديين وسكّان مدن وأرياف وغيرها الكثير من التوصيفات، أو حتى داخل الفئة اليهودية الواحدة نفسها.

ذاك ما يمثّل الأساس الأوّل للانقسام الأحدث، فيما الأساس الثاني مرتبط بمصلحة رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، الذي يتطلّع إلى التملّص من مُحاكمته على خلفيّة تُهم فساد ورُشى، عبر تغيير النظام القضائي وإضعافه، وجعْله تحت سيطرة مَن يُمسك بالمؤسّسة السياسية. وهو تَوجّه يتلاقى مع توجّهات الفاشيين والمتديّنين في ائتلافه، والذين يطمحون بدورهم إلى الحدّ من سلطة القضاء لتمرير أجنداتهم الأيديولوجية، ولو تَعارضت مع «مبادئ حقوق الإنسان والمساواة والديموقراطية» المدّعاة، الأمر الذي كانت «المحكمة العليا» تقف عائقاً في وجهه، عبر إبطالها القوانين التي تَدفع نحوه. كذلك، يرغب هؤلاء، في ما يجلي إفراطهم في تقدير قدرتهم الذاتية على التغيير، في تبديل طابع الدولة وهويّتها لتُصبح قائمة على أثافيّ تلمودية، مع تعزيز خصوصية «الحريديم» على حساب الأكثرية اليهودية بما يعزّز حالة الانفصال الاجتماعي لديهم، فضلاً عن الإضرار بالعقد الجماعي في ما بين اليهود وتعزيز الانقسامات الضاربة في صفوفهم. هكذا، تَقاطعت شهيّات نتنياهو وشركائه في ظرفٍ عانى فيه خصومه فشلاً قيادياً، أدّى إلى فوز اليمين والفاشية في انتخابات مشكوك في نتيجتها التمثيلية الفعلية، لتجيء النتيجة في صورة تصويب على الدولة وطريقة الحوكمة فيها، من بوّابة ما يسميها أطراف الائتلاف الحاكم «الإصلاحات» في القضاء.

في المقابل، مروحة المتضرّرين من تلك التوجّهات كبيرة إلى الحدّ الذي يمكنه تأليب الشارع ضدّ الحكومة، وهي تشمل: أحزاب المعارضة، المؤسّسة الأمنية كما العسكرية، المؤسّسة السياسية بمعنى الوجود العميق لها، المؤسّسة القضائية، الإعلام على اختلاف مستوياته، والعلمانيين من حزب «الليكود» الذين يخشون على علمانيّتهم من شركائهم، فضلاً عن نتنياهو نفسه، الذي وإنْ كان يريد التملّص من محاكمته، إلّا أنه غير معنيّ أيضاً بهدف جعْل إسرائيل دولة تلمودية. ومن هنا، يواجه الائتلاف مقاومة كبيرة تشير إلى أن التغيير القضائي وسِواه لن يكون سهلاً، أو في الحدّ الأدنى ستكون تداعياته كافية بذاتها لإبطاله بسهولة مستقبلاً، أو حتى منْعه من أساسه. وعلى رغم أن هذه المقاومة قد تتّخذ أشكالاً عنفية بهذا المستوى أو ذاك، وأن تدخّل مؤسّسات فرْض القانون قد يصل إلى حدود استخدام القوّة، لكن يَصعب تصوّر وصول إسرائيل إلى مرحلة الاحتراب الداخلي، فيما تعدّ المبالغة في التحذير من هذه السيناريوات وغيرها - من مِثل تحوّل الدولة العبرية إلى كوريا شمالية جديدة أو إلى حُكم الفرد والديكتاتورية - جزءاً لا يتجزّأ من عدّة الشغل.

لا يعني ما تَقدّم أن إسرائيل لا تعيش تشرذماً، وأن هذا التشرذم قد لا يتّسع ويتعمّق، بل يمكن القول إن الخطر يتربّص بالوضع القائم وقواعد الاشتباك بين الفئات اليهودية التي كانت استطاعت إلى وقت قريب إدارة خلافاتها. لكن هل يقود ذلك إلى الاستنتاج أن الاحتراب البَيني محتوم؟ يظلّ ثمة مكان لتقدير الأسوأ، المتمثّل في تجاوُز الأطراف اليهودية حدودها، وانزلاقها إلى غِمار العنف. لكن حتى الآن، تسير الأزمة على حدّ رفيع، ما بين شهيّة الائتلاف الفاشي لفرض إرادته، والممانعة الواسعة والصلبة في وجهه.

الخان الأحمر 9 تجدّد معركتها: باقون هنا

بيروت حمود

يلاحق شبح الطرد والاقتلاع والتهجير أهالي قرية خان الأحمر الفلسطينية، منذ ما يزيد عن 13 عاماً. لكنّ القرية التي تَبعد 15 كم عن مدينة القدس المحتلّة، وتربط بين شمال الضفة وجنوبها، ويسكنها مئتا فلسطيني غالبيّتهم من الأطفال، عادت خلال اليومين الماضيين إلى الواجهة، إثر إعلان وزير «الأمن القومي»، المتطرّف إيتمار بن غفير، عزْمه تحريك خُطة ترحيل القرية فوراً، على رغم أن وسائل الإعلام العبرية توقّعت استجابة الحكومة لقرار «المحكمة العليا» هدْم «الخان» بوصْفه «غير قانوني»، بتأجيل التنفيذ، الذي يحقّ لها رفضه أو إرجاؤه أو قبوله. وليست معاناة هذه المنطقة بالجديدة؛ إذ عاش أهلها المتحدّرون أصلاً من قبيلة الجهالين البدوية الفلسطينية نكبة التهجير عام 1952، عندما طردتْهم العصابات الصهيونية من أرضهم في النقب، ليستقرّوا مع عشرات القبائل الفلسطينية الأخرى في محيط القدس. ومع احتلال شرق الضفة الغربية عام 1967، أنشأت سلطات الاحتلال، على أراضي «الخان»، مستوطنة «معاليه أدوميم» - ثاني أكبر مستوطنات الضفة - والتي بدأ مع قيامها مشروع تجريف القرية لصالح مخطّط «E1» الاستيطاني الهادف إلى وأد إمكانية الربط الجغرافي بين شمال الضفة وجنوبها.

وفي خضمّ ذلك، سعت سلطات الاحتلال، خلال العقدَين الماضيَين، إلى ملء «سلّة» عوامل الطرد، من طريق فرض ما يُشبه الحُكم العسكري على سكّان «الخان» عبر تحديد تحرّكاتهم وتنقّلاتهم، فضلاً عن حرمانهم من حقّهم في ممارسة حياة البداوة ومظاهرها، إلى أن أصدرت «الإدارة المدنية»، في عام 2010، أمراً يقضي بهدم القرية والمنشآت والمساكن المتواضعة كافة فيها، الأمر الذي أدخل أهاليها منذ ذلك الحين في متاهة قضائية بلا أفق، أفضت فقط إلى تأجيل الهدم وتأخيره. وبالتوازي مع المعركة القضائية التي جاءت نتائجها دوماً لصالح سلطات الاحتلال، خاض أهالي «الخان» معركة وجود حيّة مُوازية، تمثّلت مظاهرها في إصرارهم على البقاء في أرضهم وتمسّكهم بحقّهم في العيش فيها.

> نظّم أهالي قرية الخان الأحمر وعدد من الناشطين الفلسطينيين والمتضامنين الأجانب وقفة احتجاجية عند مدخلها

وعلى رغم أن حكومة العدو قرّرت في عام 2018 تنفيذ عملية الطرد، إلّا أنها سرعان ما تراجعت عن قرارها بأثر من حالة الصمود التي أبداها الأهالي من جهة، وصدور قرار من «المحكمة الجنائية الدولية» حذّرت فيه الأخيرة السلطات الإسرائيلية من الإقدام على تهجير القرية والتجمّعات المحيطة بها في «E1»، معتبرةً أيّ خطوة من هذا النوع «جريمة حرب».

مذّاك، يخوض سكّان الخان الأحمر مساراً نضالياً يومياً، رافضين حتى المساومة على أرضهم، بما يشمل القبول بنقلهم منها إلى منطقة أخرى كتعويض لهم عن جريمة التهجير منها. وعادت قضية هؤلاء إلى الواجهة أوّل من أمس، بعدما طالب بن غفير، رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، خلال الجلسة الحكومية الأسبوعية، بالشروع في تهجير «الخان»، مستعرضاً «البناء غير القانوني» للفلسطينيين في 5 مناطق مصنّفة «ج»، مشدّداً على ضرورة هدْمها «ردّاً» على إخلاء بؤرة استيطانية أنشأها مستوطنون يوم الجمعة الماضي بالقرب من مدينة نابلس. كذلك، نظّم أعضاء من الائتلاف اليميني الحاكم، أمس، جولة على مشارف القرية، بهدف تصعيد الضغط على حكومتهم لتنفيذ أمر الهدم. وأتى هذا الاقتحام عشية تقديم الحكومة ردّها على «المحكمة العليا» بخصوص إخلاء الخان الأحمر من عدمه في الأوّل من الشهر المقبل، فيما كان عضو «الكنيست» عن حزب «الليكود»، داني دانون، قد قدّم، منذ أسبوع، طلباً بتفعيل قرار المحكمة التي كانت وافقت على طلب منظّمة «ريغافيم» الاستيطانية، التي يرأسها زعيم حزب «الصهيونية الدينية» وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، تدمير «الخان» وطرْد سكّانها.

في المقابل، نظّم أهالي القرية وعدد من الناشطين الفلسطينيين والمتضامنين الأجانب وقفة احتجاجية عند مدخلها، رفعوا خلالها الأعلام الفلسطينية وشعارات تندّد بمخطّط التهجير، معلنين أن وقفتهم تهدف إلى الحؤول دون أقتحام أعضاء اليمين لـ«الخان»، ملوّحين بأنهم قد يتخذون خطوات تصعيدية إضافية تتمثّل في الاعتصام المفتوح فيما إذا صعّدت حكومة الاحتلال إجراءاتها ضدّ «الخان» في الفترة المقبلة.

يخوض سكّان الخان الأحمر مساراً نضالياً يومياً (أ ف ب)

العراق

السوداني يمتصّ ضغط الدولار: لا لتكرار تجربة عبد المهدي

يبدو أن التغيّر الذي طرأ على موقف رئيس الوزراء العراقي، محمد شياع السوداني، في ما يتعلّق ببقاء القوات الأميركية في العراق، يرتبط مباشرة بالضغط الذي بدأت الولايات المتحدة تمارسه على هذا البلد، وتحديداً الناحية تقنين دخول الدولار إلى أسواقه. إلّا أنّ من غير المتوقّع أن يؤدّي ذلك الضغط إلى عودة الاشتباك المباشر بين أميركا وإيران على الساحة العراقية، نظراً إلى استمرار مصلحة الطرفين في تحييدها، والذي عبّر عنه تشكيل حكومة السوداني بالذات

حسين إبراهيم

كُتب الكثير، في الأسبوعين الماضيَين، عن حقيقة تموضع رئيس الوزراء العراقي، محمد شياع السوداني، في علاقته بكلّ من الولايات المتّحدة وإيران، ولا سيما بعد تصريحه الذي قال فيه إن حكومته تريد بقاء القوّات الأميركية الموجودة في البلاد في إطار مهمّة استشارية تدريبية، على رغم انتقادات علنية تعرّض لها من فصائل المقاومة و«الحشد الشعبي»، وذلك بعدما بدأت واشنطن ممارسة ضغوط على حكومة بغداد، تمثّلت خصوصاً في تقنين دخول الدولار إلى السوق العراقية. لكن على رغم ما تَقدّم، يبقى تصنيف حكومة السوداني ضمن خانة «المقبول»، سواء بالنسبة إلى قوى «الإطار التنسيقي» أو بالنسبة إلى الحليف الإيراني؛ إذ يتفهّم كلاهما طبيعة العلاقة بين السلطات العراقية والولايات المتحدة، ولا يريدان في الوقت نفسه تكرار تجربة «كابينة» عادل عبد المهدي، حتى لا تتكرّر عملية إسقاطها في الشارع من قِبَل الخصوم في الداخل والخارج. كما أن الحكومة، كما يبدو، باقية لفترة أطول من السنة التي تعهّدت خلالها بإجراء انتخابات برلمانية مبكرة. وحتى إذا حصلت الانتخابات، فسوف تحصل وفق قانون جديد يُفرز أوزاناً جديدة، غير تلك التي أفرزتها الانتخابات التي جرت في العاشر من تشرين الأوّل 2021.

حتى «التيّار الصدري»، وهو أكثر جهة لديها القدرة على التحرّك ضدّ الحكومة، عاجز عن فعل أيّ شيء راهناً؛ أوّلاً، لأن حكومة السوداني لم تصل إلى الفشل الذي يستدعي تحرّكاً في الشارع ضدّها، بل على العكس، استطاعت تحقيق تقدّم في عمليات مكافحة الفساد، وإن لم يكن بالقدْر المطلوب، وثانياً، لأن التيّار نفسه يشهد حالياً انقساماً على خلفيّة قرار الانسحاب من البرلمان، والذي يُعتبر الكثير من «الصدريين» أنه كان ارتجالياً ومتسرّعاً وأدّى إلى عزْل التيّار سياسياً، وأنه ما كان يجب على الأخير الابتعاد عن إيران، ولا الاصطدام مع حلفائها في العراق، بما أوْصل البلد في حينه إلى حافة الاقتتال الشيعي - الشيعي، خلال فترة تصريف الأعمال للحكومة السابقة برئاسة مصطفى الكاظمي. وبدا اندفاع «الصدري»، في ذلك الوقت، تعبيراً عن انزلاق إلى ما أراده رئيس الوزراء السابق، الذي كان يسعى إلى إطالة بقائه في السلطة؛ ولذا، ساعد التيّار في تنفيذ المحاولة الانقلابية في نهاية آب الماضي، من خلال السماح لأنصاره بالدخول إلى «المنطقة الخضراء»، والمماطلة في إصدار الأوامر للقوى الأمنية بالتدخّل، لإتاحة أطول وقت ممكن للصدر لتحقيق هدفه. ومع أن التغييرات الأساسية التي أجرتْها الحكومة الجديدة استهدفت التعيينات التي قام بها الكاظمي، كما طاولت إجراءاتها لمكافحة الفساد ما حصل في عهد تلك الحكومة، وخاصة ما يسمّيه العراقيون «سرقة القرن» التي شملت اختلاس 2,5 مليار دولار من أموال مصلحة الضرائب، والاتّهامات إلى الكاظمي بالتورّط فيها، إلّا أنه لا يبدو أن الحكومة الحالية مستعدّة للذهاب في مثل هذه التحقيقات حتى النهاية، إلى ما بعد الأشخاص المباشرين الذين تورّطوا فيها من مِثل نور زهير، للوصول إلى الكاظمي نفسه.

يبدو «التيار الصدري» عاجزاً عن التحرّك ضدّ الحكومة (أ ف ب)

> السوداني ليّن طلباً أميركياً بزيادة 350 ألف برميل يومياً من إنتاج النفط العراقي

وبالعودة إلى الضغط الأميركي ليست حقيقية. قد يندرج الأمر في إطار ضغط غير مباشر تريد أميركا ممارسته على إيران، على رغم أن تشكيل حكومة السوداني بحدّ ذاته كان مؤشّراً إلى تحييد الاشتباك بين القوّتَين الأكثر تأثيراً على الساحة العراقية، بدليل الترحيب الذي عبّرت عنه السفيرة الأميركية في بغداد، ألينا رومانوسكي، بـ«الكابينة» الجديدة، على رغم حقيقة أن مكوّنها الأساسي هو «الإطار التنسيقي» الحليف لطهران. ومع أن ما يحصل لا يؤذن بعودة الاشتباك المباشر بين الجانبَين في العراق، إلّا أن الضغط الأميركي يعكس رغبة واشنطن في التضييق على طهران هناك، وحيث أمكن، ضمن مجمل الضغوط التي تمارسها أميركا وحلفاؤها الأوروبيون على إيران لثنيها عن دعْم روسيا في الحرب الأوكرانية.

وفي السياق ذاته، يأتي تراجع السوداني عن التغييرات الكبرى التي كان قد بدأ بإجرائها في الأجهزة الأمنية، ليبقي قادة هذه الأجهزة، وخاصة جهاز المخابرات، مقبولين بالنسبة إلى الأميركيين، إلى حدّ آثار انتقادات بعض حلفائه في «الإطار التنسيقي» و«الحشد الشعبي» والفصائل. كذلك، جاء تصريحه علناً بأن العراق يريد بقاء القوّات الأميركية على أراضيه، على رغم عدم قدرته على التحكّم بأعدادها ولا بأسلحتها ولا بطبيعة مهمّتها، لأن الأميركيين يملكون حرية حركة من القواعد التي تؤوي جنودهم وإليها، ولا يستطيع العراقيون معرفة ما يُحضره إليها هؤلاء من عتاد وأفراد عبر الجوّ. أيضاً، لبّى السوداني طلباً أميركياً بزيادة 350 ألف برميل يومياً على إنتاج النفط العراقي الذي يبلغ نحو 4 ملايين برميل، في إطار جهود واشنطن لتعويض النقص في الأسواق العالمية الناجم عن العقوبات التي تُرافق حرب أوكرانيا، وخفْض الإنتاج في «أوبك بلاس» باتّفاق سعودي - روسي.

وعلى رغم أن السوداني ما زال شخصاً مأموناً بالنسبة إلى «التنسيقي»، فضلاً عن أن الوضع بالنسبة إلى الأخير وحلفائه يظلّ ممسوكاً بنسبة عالية في ظلّ هذه الحكومة، وخاصة مع انشغال المكوّنَين الآخرَين فيها، السُّنّي والكردي، بالخلافات الداخلية بين قواهما السياسية، إلّا أن ما لا يمكن التكهّن به هو الموقف الأميركي منها، وهو ما يُفترض أن يتبلور خلال الزيارة التي يُجري الحديث عن أن السوداني سيقوم بها إلى الولايات المتحدة قريباً، والتي يُراهن عليها كلّ من الجانبين، أي الأميركي وذلك المناوئ له، بشكل كبير، في تحديد مستقبل «الكابينة» الحالية. وإذا كان يمكن الحديث عن أن للأميركيين مصلحة في استقرار العراق، ما دامت أسواق النفط مضطربة، فإن الطرف الآخر لا ينكر حاجة السوداني إلى إقامة توازن في علاقات حكومته بين الأطراف المختلفة المؤثّرة في الساحة العراقية، وخصوصاً مع واشنطن.

تقوم واشنطن بشحن الدولارات إلى العراق بناءً على فواتير استيراد تقدّمها الجهات المعنيّة في هذا البلد، لكن الجديد اليوم هو أن الأميركيين صاروا يرفضون جزءاً كبيراً من تلك الفواتير بداعي أنها

تقرير

عُقدة الطُرق الدولية «مربط فرس» التطبيع السوري ـ التركي

منذ بدء روسيا «مسار أستانا» لحلّ الأزمة السورية عام 2017، ركّزت في خطّتها على الطُرق الدولية كبوّابة للحلّ، أوّلاً للاستفادة من موقع سوريا الجغرافي الذي يحقّق مصالح اقتصادية متبادلة مع دول الجوار، وثانياً لِما لهذه الطُرق من أهمّية بالغة في تسريع وتيرة التعافي من الحرب. وإذ جرى البدء بتطبيق ذلك المخطّط عبر «اتّفاقية الجنوب» (2018) التي أعادت فتْح الطُرق الرئيسة مع الأردن، إثر سيطرة الحكومة السورية على الشريط الحدودي بمحافيه من معابر، أبرزها «نصيب - جابر»، بالإضافة إلى استعادة مدينة البوكمال الحدودية مع العراق، وتشغيل المعبر الأبرز الذي يربط بين البلدَين، فإن ما يُعمل عليه حالياً أيضاً عبر مسار التقارب السوري - التركي، يتركّز بشكل رئيس على فتْح المعابر الحدودية والطُرق الدولية، في حين تصبّ واشنطن اهتمامها على عرقلة أيّ خطّة من هذا النوع

علاء حلبي

في وقت تستعدّ سوريا لإعادة تفعيل جزء من طريق «M4» المقطوع بين حلب واللاذقية، تطبيقاً لـ«اتفاقية سوتشي» الموقّعة بينها وبين تركيا عام 2019 وملحقاتها لعام 2020، تُعيد الخطوات التركية والسورية على سبيل التقارب بين البلدَين بوساطة روسية، مسألة الطُرق الرئيسة إلى الواجهة مجدّداً، لِما لهذه الطُرق من دور بارز في ذلك المسار، كونها تمثّل إحدى أهمّ المصالح المشتركة. قبل اندلاع الحرب، شكّلت سوريا طريق عبور هامّاً للبضائع التركية نحو الأردن ودول الخليج، عبر معابر عدّة أهمّها باب الهوى، الذي يمثّل أيضاً بالنسبة لدمشق بوّابة سريعة لوصول البضائع إلى الأسواق الأوروبية، إلى جانب المكاسب الكبيرة التي تجنيها الحكومة السورية من رسوم الترانزيت. وتُفيد مصادر سورية شبه رسمية بأن أكثر من 150 ألف شاحنة تركية دخلت إلى سوريا العام 2010، معظمها عبرتها وخرجت عبر معبر نصيب الحدودي مع الأردن، ومنه إلى دول الخليج، في حين عبَرت نحو 4 آلاف شاحنة سورية نحو تركيا، معظمها توجّهت إلى دول أوروبية.

ويلعب طريقا «M4» و«M5» دوراً بارزاً في خريطة الطُرق الدولية السورية؛ حيث يمتدّ الأوّل من معبر اليعربية مع العراق مروراً بالرقة وحلب وصولاً إلى اللاذقية، فيما ينطلق الثاني من حلب مروراً بدمشق وصولاً إلى باب الهوى في ريف إدلب، حيث يتقاطع مع «M4» في مدينة سراقب. وفي أعقاب توقيع تركيا وروسيا اتّفاقية تقضي بفتح الطريقَين المقطوعَين في ريف إدلب، ومع تأخُّر أنقرة في الوفاء بتعهّداتها، شنّ الجيش السوري هجوماً على مواقع تسيطر عليها «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة)، وتمكّن في عام 2020 من فتْح «M5» إثر مواجهات مع الجيش التركي حاول خلالها الأخير منْع تقدّم القوّات السورية، وأدّت إلى مقتل عدد من الجنود الأتراك، في وقت قصفت طائرات سورية موقعاً تتمركز فيه قوّات تركية قرب قرية بليون في ريف إدلب. ودفعت كلّ تلك التطوّرات الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، إلى زيارة موسكو، ليوقّع على اتّفاق يوقف تقدّم القوّات السورية مقابل تعهّدات بفتح («M4»)، الأمر الذي تأخّر تنفيذه نحو ثلاثة أعوام، قبل أن يتحوّل إلى بوّابة للتقارب بين دمشق وأنقرة.

ويمثّل فتْح الجزء الغربي من الطريق تحدّياً لتركيا، التي تواجه هذه الأيام محاولة تخريب مُتعمّد لمسار تقاربها مع سوريا من قِبَل «هيئة تحرير الشام»، إذ ترى الأخيرة في الانفتاح بوّابة لإنهاء وجودها؛ ولذا، تشنّ فصائل تابعة لها هجمات متتالية على مواقع سيطرة الجيش السوري في مناطق «خفْض التصعيد»، من دون الاقتراب من محاور الطريق، الذي ذكرت مصادر معارضة أن «الهيئة» تعهّدت قبل فترة بتنفيذ «اتّفاقية سوتشي» بخصوصه، والابتعاد عنه مسافة 6 كيلومترات في حال قرّرت أنقرة تنفيذ الاتّفاقية. وترى تركيا أنه يمكن تطبيق «سوتشي» عبر آلية عمل ثُلاثية سورية - تركية - روسية، تقوم ابتداءً على مراقبة الطريق، قبل تسليمه لاحقاً تبعاً لتطورات الحلّ السياسي، وهو مقترح يبدو أنه لم يقنع دمشق، التي تريد خريطة زمنية واضحة لانسحاب القوّات التركية، فيما من المنتظر أن يناقش الطرفان هذه المسألة خلال اجتماع بين وزيرَي دفاعهما في موسكو في شباط المقبل، وفق ما أعلنت أنقرة، التي أكدت في وقت سابق أنها مستعدّة للانسحاب من الشمال السوري.

وبالإضافة إلى اعتنائها بالجزء الغربي من طريق «M4» (الذي يصل حلب باللاذقية)، وتسيطر دمشق على معظمه، باستثناء جيْب يقع تحت هيمنة فصائل تابعة لـ«هيئة تحرير الشام» تحت إشراف تركي)، أبدت أنقرة اهتماماً بالغاً بالجزء الشرقي من الطريق، والذي تسيطر دمشق على بعضه، في حين تتحكّم «قوات سوريا الديموقراطية» (قسد) بدعم أميركي بمعظمه، وصولاً إلى معبر اليعربية المغلق مع العراق. وتجلّى هذا الاهتمام بوضوح خلال محاولة شنّ هجمات للسيطرة على مناطق تطلّ على الجزء الشرقي، من بينها مدينة منبج، التي تمثّل نقطة اتصال استراتيجية تصل مجموعة فروع بـ«M4»، وتشكّل بالنسبة لـ«قسد» مركزاً تجارياً يتمّ من خلاله تهريب البضائع نحو المناطق التي تسيطر عليها الفصائل التابعة لتركيا في الشمال السوري.

وخلال محادثات عديدة بين موسكو و«قسد»، والمحادثات الأخيرة بين دمشق وأنقرة، نوقشت مسألة إعادة فتْح الطريق كاملاً، والتي تتطلّب عودة سيطرة الحكومة على معبر اليعربية لإعادة الشرعية إليه، بالإضافة إلى تأمين الطريق في جزئه الشرقي، وفتْحه في جزئه الغربي. على أن واشنطن تسعى إلى عرقلة أيّ تسوية من هذا النوع، عبر تحرّكات ميدانية وسياسية عديدة، تحاول من خلالها منْع أيّ تغيير في خريطة السيطرة، كما في إحياء فصائل عربية مُوازية لـ«قسد» الكردية في الرقة وريف دير الزور، يؤمَل أن تشكّل حاجزاً أمام أيّ هجوم تركي بذريعة محاربة الأكراد. وإلى جانب ذلك، تعمل واشنطن على إعادة نشْر قوّاتها في نقاط كانت قد انسحبت منها خلال الأعوام الثلاثة الماضية، بينها قواعد تشرف على الطريق، الأمر الذي من شأنه أن يعرقل إمكانية فتْح جزئه الشرقي ما لم تُخرِج القوّات الأميركية منه (هو أمر تسعى كلّ من أنقرة و موسكو ودمشق وطهران لتحقيقه)، أو على الأقلّ تنسحب من محيطه أو تُوافق على فتْحه، في ما يمثّل ورقة تتمسّك بها واشنطن بحزم.

دورا بارزا في خريطة الطرق الدولية السورية «M4» و«M5» يلعب طريقا (أ ف ب)

«الدراما» البيروفية تتصاعد: اهتراءٌ سياسي مزمن

لا تبدو الأوضاع في بيرو متّجهة نحو التهدئة، في ظلّ استمرار الاحتجاجات المطالبة بالعودة بالبلاد إلى ما قبل إطاحة بيدرو كاستيو. وتسلّم نائبته، دينا بولوارت، مهامّ الرئاسة. وإذا كانت هذه الأخيرة ترفض، حتى الآن، التنحّي، وإعادة تنصيب كاستيو، فهي وعدت بـ«حثّ» الكونغرس على تقديم موعد الانتخابات العامة إلى 2024، بدلاً من 2026. لكن ذلك لن يكون، بحال من الأحوال، كافياً لتستعيد البلاد بعضاً من هدوئها؛ فهذا يتطلّب، وفق خبراء، التخلّي عن دستور العهد الديكتاتوري، وسحْب بعض صلاحيات الكونغرس المخوّل عزْل الرؤساء لأيّ سبب كان. ويعني ما تقدّم، أنه حتى لو استقالت بولوارت والكونغرس غداً، فإن شيئاً لن يتغيّر لناحية الأحوال السياسية المتردّية

بتول سليمان

تتسارع الأحداث في بيرو منذ قرار الكونغرس إطاحة الرئيس اليساري، بيدرو كاستيو، من منصبه الشهر الماضي، وتعيين نائبته دينا بولوارت خلفاً له. قرارٌ لم تهدأ التظاهرات على إثره، إذ عمّت جميع أنحاء البلاد، لا سيما مناطق السكّان الأصليين (وكاستيو واحد منهم)، الذين أغلقوا الطُرق السريعة الرئيسة، وحاصروا المطارات، ما دفع الحكومة الجديدة، التي لا تتجاوز شعبيّتها وفق أحدث الاستطلاعات الـ20%، إلى إعلان حالة الطوارئ في البلاد. وتَرافق ذلك مع إطلاق سلطات بولوارت، التي تبنّت في خطاب تنصيبها شعار «التماسك الديموقراطي»، موجة عنف بحقّ المتظاهرين، أعادت إلى الأذهان حقبة الديكتاتور البيروفي، البرتو فوجيموري، وخلّفت، حتى الآن، أكثر من 54 قتيلاً و800 جريح. وعلى هذه الخلفية، أعلنت النيابة العامة فتْح تحقيق أوّلي في حقّ بولوارت وعدد من وزراء حكومتها بتهمة ارتكاب «إبادة جماعية»، فيما استمرّ البيروفيون في احتجاجاتهم المطالبة بتنحّي الرئيسة اليمينية، وإجراء انتخابات عامّة على الفور، وحلّ الكونغرس و«الجمعية التأسيسية»، إضافة إلى إطلاق سراح كاستيو وإعادته إلى منصبه. ومن الولايات الجنوبية، وصل محتجّون، الأسبوع الماضي، إلى العاصمة ليما، تلبيةً لدعوة «الاتّحاد العام للعمّال»، للتظاهر تحت عنوان «الاستيلاء على ليما»، إلّا أن الرئيسة كرّرت موقفها باعتبار الاحتجاجات غير سلميّة، والهدف من ورائها هو «الاستيلاء على السلطة».

على أن هذه الاحتجاجات «باتت تتخطّى الأوضاع السياسية أو فكرة مَن الذي يحكم»، إذ بحسب موقع «فويس أوف أميركا» الإسباني، فإن ما يجري يعبّر عن «إحباط عميق من الديموقراطية الفتيّة»، التي قامت بعد سقوط فوجيموري عام 2000، والتي يقول المحتجّون إنها «فشلت» في معالجة الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وبين العاصمة والريف. فعلى رغم مضيّ عقدَين، إلّا أن الانتقال لم يكن سهلاً، بل واجه تحدّيات، من مِثل: غياب الاستقرار السياسي، والفساد الواسع النطاق الذي أثّر في ثقة البيروفيين بالسلطة والعملية الديموقراطية، فضلاً عن الفقر وعدم المساواة اللذَين لم يُنهيهما النموّ الاقتصادي. ويُعدّ «دستور عام 1993، الموروث من حقبة فوجيموري، هو المسؤول الأوّل عن استدامة هشاشة النظام»، ولا سيما أنه يسمح لأعضاء الكونغرس المنتخَبين بإقالة الرئيس من دون مبرّر حقيقي، وفق ما تورد صحيفة «لوموند» الفرنسية، مشيرة إلى أن الأحزاب السياسية ما هي إلّا «مجرّد تكتّلات ذات مصالح خاصة». بالتالي، ترى الصحيفة أنّه «لا يمكن البلادَ الخروج من ركودها من دون تغييرات عميقة في نمط الحُكم». وعلى رغم أن بيرو تعلّمت التعايش مع «الدراما السياسية» بالنظر إلى تاريخها الحديث، غير أن «الانحدار السياسي» الذي تَمثّل في إطاحة كاستيو، يبدو أنه سيستمرّ، وسيزيد من خطورة الوضع في البلاد، خصوصاً في ظلّ تمسّك بولوارت بمنصبها الجديد. وكانت هذه الأخيرة قد أظهرت، أخيراً، مرونةً

(أ ف ب)

تجاه المحتجّين بدعوتها إيّاهم إلى الحوار، لكنها أكدت أن «هناك مطالب لا تستطيع تلبيتها، من مِثل إطلاق سراح كاستيو». أمّا التنازل الوحيد الذي أبدت استعدادها لتقديمه، فهو حثّ الكونغرس على تقديم موعد الانتخابات.

وبالفعل، ونتيجةً للضغط الشعبي، صوّت الكونغرس، بشكل مبدئي، لتقديم موعد الانتخابات العامّة إلى نيسان 2024، أي قبل عامَين من موعدها المحدّد. لكن هذا القرار أتى «بعد فوات الأوان بالنسبة إلى معظم البيروفيين»، وفق ما يقول الباحث السياسي، ويل فريمان، في مجلة «فورين أفيرز» الأميركية. وفي حين يَعتبر فريمان أن «بولوارت والكونغرس يفتقران إلى الشرعية»، فإنه يجادل بأن «مشكلات بيرو أعمق من الصراع على تقويم الانتخابات». إذ ثمّة، بحسبه، سوء استخدام من قِبَل الكونغرس والرئاسة لسلطَتيهما، حيث يتمتّع الأوّل بصلاحية عزل الرئيس، والثاني بصلاحية إغلاق الكونغرس، وهو ما يصفه بأنه «تآكُل ديموقراطي سيستمرّ حتى في حال استقالة بولوارت والكونغرس غداً». بالتالي، فإن الحلّ وفق فريمان، يكمن في إجراء إصلاحيات دستورية تُلزم كلّاً من السلطتَين التشريعية والتنفيذية بالتنازل عن جزء من صلاحياتهما.

من زاوية أخرى، اعتبر رئيس القيادة المشتركة للقوات المسلحة، بيرو مانويل جوميز دي لا توري، أن المحتجّين سيئون للغاية، لقد حاولوا خلْق الفوضى... ومنْعنا من التمتّع بالرفاهية». على أن هذه «الرفاهية» تبدو مفقودة بالنسبة إلى جزء معتَبر من السكّان الذين لا يستفيدون من التنمية لأنهم ولدوا في جزء آخر من البلاد (الجنوب ومرتفعات جبال الأنديز)، وفق الكاتب خوانو فرنانديز، الذي يشير، في «لوس أنجليس تايمز» الأميركية، إلى إحصائيات المستوى الاجتماعي في بيرو لعام 2021، والتي أظهرت أن 61,5% من السكّان يتراوح متوسّط دخْلهم الشهري للفرد بين 322 و529 دولاراً أميركياً، مقابل 1% من السكّان يمثّلون الطبقة الأغنى في البلاد. كذلك، ذكر تقرير صادر عن «الأمم المتحدة»، أخيراً، أن حوالى 16,6 مليون بيروفي، أي أكثر من نصف السكّان، «لا يحصلون بانتظام على طعام كافٍ وآمن، على الرغم من حقيقة أن «البنك الدولي» يصنّف هذا البلد في الشريحة الأعلى من فئة الدخل المتوسّط. وعلى الرغم من أن المناطق الجنوبية، وبسبب ثروتها الطبيعية الهائلة، تتلقّى حوالى 53% من جميع

> نما الناتج المحلّي الإجمالي للبلاد بمتوسّط سنوي بلغ حوالى 4% - 5% في العقدَين الماضيَين

الاستثمارات في مجال التعدين وتنتج 18% من الناتج المحلّي الإجمالي، إلّا أنها تتمتّع أيضاً بأدنى مؤشّرات التنمية البشرية وأعلى معدّلات الفقر المدقع، وفق ما تقول الباحثة السياسية والأستاذة في جامعة «دبل باسيفيكو»، سينثيا سانبورن. على أن «هذه الأرقام ليست نتاج حكومة كاستيو، ولا جائحة كورونا، ولا أزمة الوقود التي سبّبتها الحرب الأوكرانية، بل هي نتيجة الفساد وعدم كفاءة الاقتصاد والقطاع غير النظامي (الفئات التي تعمل من غير تصاريح، ولا تخضع لنظام الضرائب، من مِثل المافيات ومهرّبي المخدرات والشبان دون سنّ العمل)»، وفق ما يرى فرنانديز. والدليل على ما تَقدّم، أن اقتصاد بيرو حقّق نموّاً كبيراً منذ عام 2000، حيث نما الناتج المحلّي الإجمالي للبلاد بمتوسّط سنوي بلغ حوالى 4% - 5% في العقدَين الماضيَين، غير أنه لم يتمّ توزيع فوائد هذا النموّ بالتساوي بين السكّان، بالتالي لم ينخفض معدّل الفقر بالقدر المتوقّع، فيما ظلّ التفاوت مرتفعاً.

المقابلة

أجراها: **وليد شرارة**

عند محاولة فهْم خلفيّات التطوّرات المتزاحمة في عالم اليوم، ومآلاتها المحتملة، خاصة مع احتدام الحروب والصراعات الكبرى، قد يكون من المفيد الخروج من أسْر الحَدَثية الذي يغلب على العديد من القراءات السياسية، والعودة الى مقاربات المدى الطويل المعتمَدة اساساً من قِبَل المؤرّخين. فالحروب والصراعات كثيراً ما تحمل مفاجآت ومستجدّات غير منتظرة، تفضي إلى اهتزاز القناعات الراسخة، والمعتبَرة حقائق ثابتة غير قابلة للجدال، وتدفع إلى إعادة النظر في منهجيات تحليلية ومفاهيم مفتاحية فرضَت نفسها على الباحثين والخبراء، باعتبارها ادوات التحليل «العلمي» التي لا بديل منها. لا تشذّ مفاهيمي الحرب الاوكرانية على المستوى الفكري عن هذه القاعدة. النقاش الذي بدأ يشقّ طريقه حول هذه المفاهيم، بصعوبة، بسبب اجواء الإرهاب الإيديولوجي في الغرب حيال مَن لا يلتزم بالرؤية السائدة، اصبح يفسح المجال للاطّلاع على آراء مَن يقفون «عكْس التيّار»، في سعْيهم لتفسير المجريات الراهنة. إيمانويل تود، مفكّر «عكس التيّار» الرئيس في الغرب، مرموق ومعترَف بكفاءته من قِبَل اوساطه الاكاديمية والثقافية. وهو امر نادر الحصول. فالباحث الذي توقّع في عُمر الـ24، انهيار الاتحاد السوفياتي في كتابه الصادر في عام 1976، «السقوط الاخير»، بينما كانت السردية الرسمية الغربية تهوّل من الخطر السوفياتي الداهم، ورأى في عام 2002، في «ما بعد الإمبراطورية»، تسارعاً للانحدار الأميركي نتيجة لسياسات العسكرة والحرب التي تتّبعها واشنطن، في الوقت الذي كانت تُوصف فيه الاخيرة بـ«القوّة الخارقة» من قِبَل اصدقائها وقسم من خصومها. لم يتردّد ابداً في تحدّي اطروحات الإيديولوجيا الأحادية من موقعه الخاص كمؤرّخ وعالم ديموغرافيا. وهو يقدّم اليوم، في مقابلة مع «الاخبار»، تحليله لِما يمثّل وفقاً له «حرباً عالمية ثالثة» جارية حتى الان عسكريّاً على الساحة الاوكرانية. غير انها تشكّل مواجهة مستعرة بين القوى الكبرى تُستخدم فيها جميع ادوات الحرب الاخرى، وفي طليعتها الادوات الاقتصادية. وستعيد رسْم توازنات القوى الإجمالية في ما بينها

المؤرّخ وعالم الاجتماع الفرنسي
إيمانويل تود

- **نحن في خضمّ حرب عالمية ثالثة**
- **السلاح الاقتصادي هو الأشدّ فتكاً**
- **مسعى واشنطن للسيطرة الاقتصادية أعلى مراحل الاستعمار**

■ أشرتُم بعد اندلاع النزاع في أوكرانيا إلى أن هذا الأخير تحوّل إلى حرب عالمية، وصدر لكم منذ أيام في اليابان كتابٌ بعنوان «لقد بدأت الحرب العالمية الثالثة». ما هي العوامل التي أدّت بنظركم إلى تدويل هذا النزاع؟

- المطلوب هو تبديد الوهم السائد في أذهان غالبية الأوروبيين والغربيين، والذي يَفترض أن الحرب محصورة في أوكرانيا. لقد نسي الأوروبيون أحد أبرز دروس تاريخهم المعاصر. عندما تُفرض عقوبات قاسية على اقتصاد روسيا ومجتمعها، فإن هذا الأمر يمثّل عملاً حربياً أشدّ خطورة من إرسال الأسلحة إلى الأوكرانيين. الحصار الاقتصادي الذي فرضه الحلفاء، أي بريطانيا وفرنسا، على ألمانيا والإمبراطورية النمسوية - المجرية والسلطنة العثمانية، خلال الحرب العالمية الأولى، هو بين العوامل الرئيسة التي تفسّر هزيمة الأخيرتين. الحرب الاقتصادية هي حرب فعلية، كما يذكر المؤرّخ الهولندي نيكولاس مولدر في كتابه «السلاح الاقتصادي»، ومفهوم «العقوبات الاقتصادية» تفت بلوريته بعد الحرب العالمية الأولى. ووفقاً له، فإن ميزة هذه العقوبات، خاصة إذا قرّرتْها قوى كبرى، هي أنها تسعى إلى إجبار بقيّة بُلدان العالم على الالتزام بها أو معارضتها. فنرى حالياً الأطراف الغربية، بالنسبة إلى موضوع نقل النفط الروسي، للمثال لا الحصر، تُلوّح بعقوبات ضدّ الدول التي لا تلتزم بالعقوبات على روسيا. خاصية الحرب الاقتصادية هي أن ديناميّاتها الذاتية تُفضي إلى اتّساعها، وإلى تَشكّل ما يشبه المعسكرَين. الحرب لا تقتصر على عمليات القتل في ساحات المعارك، بل تتعدّى ذلك لتصبح مواجهة تتضمّن تعبئة لجميع الموارد المتاحة، آكانت بشرية أو مادّية، مع ما يعنيه ذلك بالنسبة إلى الاقتصاد.

■ البعض يعتقد أن الحرب الأوكرانية جدّدت الدور القيادي للولايات المتحدة على المستويَين الغربي والعالمي، وأوقفت من خلال ذلك مسار الانحدار الذي كان قد انطلق قبلها. من جهتكم، كُنتم قد نبّهتُم قبل عشرين عاماً في كتابكم «ما بعد الإمبراطورية» إلى أن سياسات العسكرة والاحتواء المعتمَدة من قِبَل واشنطن حيال أطراف دولية وإقليمية عديدة، كروسيا والصين وإيران، أو الحرب، كما في أفغانستان والعراق، ستسرّع في تراجُع هيمنتها على الصعيد الدولي، والمرتبط بعوامل بنيوية عميقة. هل تعتقدون اليوم أن هذا المسار الانحداري مستمرّ؟

- أريد أن ألفتَ بدايةً إلى أن إحدى الفرضيات التي تطرّقت إليها في كتابي المذكور، هي شروع الولايات المتحدة في عملية إعادة بناء وطنية تتيح وقْف الانحدار في حال نجاحها. وعند انتخاب دونالد ترامب، وأنا لستُ من المعجَبين به، اعتقدتُ عندما قام باعتماد سياسات حمائية بأنه يسير في هذا الاتّجاه. إلّا أنني أيقنْتُ، عند التدقيق في أرقام العجز التجاري الأميركي، الذي استمرّ في التفاقم، خاصة بالنسبة إلى السلع المنتَجة في الولايات المتحدة، بمعزل عن الإجراءات الحمائية التي اتّخذتها إدارات أوباما وترامب وبايدن، بأن هذا البلد يعجز عن العودة إلى الإنتاج الصناعي، الذي يسمح بتوازن ميزان مدفوعاته، ويمنحه قدرات فعل اقتصادي حقيقية. أنا اتحدّث هنا عن الأرقام، ولا أمتلك تفسيراً مكتملاً لأسبابها. ربّما قد يكون بين عناصر التفسير الأوّلية عدم كفاية عدد المهندسين والعمّال المهرة في الولايات المتحدة، التي تفضّل أن تُخرّج سنوياً آلاف المحامين والأطبّاء من أصحاب الأجور الباهظة الارتفاع. الولايات المتحدة تحاول التعويض عن هذا النقص عبر «استيراد» مهندسين من الهند، وبشكل خاص من الصين، فتجد نفسها أمام مفارقة، وهي أن وقْف اعتمادها على المنتَجات والسلع الصناعية الصينية منوط باستيراد يد عاملة عالية المهارة من الصين!

عندما انفجرت الحرب في أوكرانيا، ظنّ البعض أن واشنطن حقّقت إنجازاً هائلاً، لأنها تمكّنت من قتال الروس بالوكالة، ومن إضعاف أوروبا، والتأكيد على حاجتها إلى الحماية الأميركية، ومن تدمير القوّة الألمانية المتنامية في أوروبا. في المرحلة الأولى من هذه الحرب، سادت نشوة الانتصار في الولايات المتحدة، لكنّ التطوّرات اللاحقة، وغير المتوقّعة، صدمت الجميع. فقد تمّ اتّخاذ رُزَم من العقوبات المشدّدة بحق روسيا، بينها إخراج بنوكها من منظومة «سويفت»، وقبل إن ذلك سيؤدّي إلى انهيار اقتصادها. هذا لم يحصل بتاتاً، وكان من بين أهمّ مفاجآت الحرب. الاعتقاد بإمكانية انهيار الاقتصاد الروسي هو الذي كان قد عزّز قناعة واشنطن بقدرة أوكرانيا على الانتصار بسرعة. ازداد التورّط الأميركي في الحرب، عبر ضخّ السلاح للأوكران، على قاعدة هذا الرهان الخاطئ، وباتت النُخبة الحاكمة في هذا البلد تدرك ذلك. هي تخشى حالياً تَشكّل تكتّل كبير يضمّ روسيا والصين وإيران والعديد من البلدان الأخرى، يقرّر التموضع خارج النظام المالي الدولي الخاضع للأميركيين. هذا احتمال وارد مستقبلاً. إذا تحقّق، لن تعود فرضية انهيار النظام الأميركي ضرباً من ضروب الخيال. لن يكون بمقدوره الاستمرار في تمويل نفسه عبر طباعة الدولارات.

الامتداد الزمني للحرب يُظهر العجز الصناعي الأميركي المتنامي. واشنطن قلقة حيال قدرتها على الاستمرار في إنتاج المعدّات العسكرية من مدرّعات وصواريخ على المدى الطويل، وهناك قلق مشابه في الجانب الروسي. نحن أمام حرب استنزاف، وبالنسبة إليّ، فإن السؤال المركزي هو هل سيستطيع الروس الاستمرار في إنتاج هذه المعدّات، وهل يقدر الأميركيون على إنتاجها بالكمّيات المطلوبة. هذا ما يعطي للسجال الراهن حول انخراط ألمانيا في المجهود الحربي وإرسالها إلى أوكرانيا مدرّعات «ليوبارد - 2» أهمّية استثنائية، لأنني أعتقد بأنه ليست لدى واشنطن القدرة على المضيّ في تصنيع مثل هذه المعدّات بالكمّيات الكافية وحدَها، وأنها ستحاول إلزام القوى الصناعية الفعلية، كألمانيا واليابان، بالمشاركة في هذا المجهود الحربي. معرفة ما إذا كان الأميركيون سيفلحون في التحكّم بالصناعة الألمانية لخدمة هذا المجهود، ضرورية جدّاً، لاستشراف مستقبل المجابهة الدائرة. حتى اللحظة، لا يوافق الألمان على ذلك. إذا لم يتمكّن الأميركيون من الاستمرار في إنتاج السلاح بالكمّيات المطلوبة، ولا في فرْض ذلك على الألمان، ستنتصر روسيا في الحرب. لكنّنا، وكما أسلفت، لا نعرف ما إن كان الروس قادرين على الاستمرار في إنتاج الكمّيات اللازمة من السلاح.

■ الحروب تكشف القدرات الفعلية للدول، بما فيها تلك الاقتصادية والصناعية. في مداخلاتكم الأخيرة، شكّككتم في جدوى مؤشّرات اقتصادية معتمَدة لقياس مثل هذه القدرات، مثل «الناتج المحلّي الإجمالي» مثلاً. هل لديكم المزيد من التوضيحات حول هذا الموضوع؟

- الارتفاع في الإنفاق الصحي في الولايات المتحدة، والذي يشكّل حوالي 18% من ناتجها الإجمالي، يرتبط بارتفاع أجور الأطبّاء، وكذلك أسعار الدواء، والأمر نفسه ينسحب على جميع الخدمات التي تُوفّر في هذا البلد. الإنفاق العسكري بدوره باهظ الكلفة، وإذا أخذْنا مثلاً طائرة «إف - 35» الضخمة الأكلاف، والقادرة على القيام بجميع المهام، باستثناء الطيران، تبرز لدينا مشكلة في صِلة الأميركيين بالواقع. الأمر كان بديهياً بالنسبة إليّ لأنني خبير ديموغرافي ومؤرّخ قبل كوني خبيراً اقتصادياً. عندما درستُ الاقتصاد في معهد العلوم السياسية في باريس في عام 1968، أي بعد 20 سنة من إدخال مؤشّر «الناتج المحلّي الإجمالي» في التحليل الاقتصادي، كُنّا نعرف بأنه مجموع القيم المُضافة، وكُنّا نعي أنه من السهل جدّاً جمْع إنتاج السيّارات والقطارات ومحطّات الكهرباء، وتسعيرها، لكنّنا كُنّا نعلم أيضاً أن القيمة الفعلية للخدمات أكثر إشكالية. في زمننا الحالي، أنا أعتبر أن نشاط المحامين في الولايات المتحدة لا يضيف أيّ قيمة فعلية، بل هو تدميري بالنسبة إلى المجتمع الأميركي لأنه يساهم في تعميق انقساماته وتشظّيه. في كلّ الأحوال، فإن الحرب تمثّل اختباراً فعلياً للتحليل الاقتصادي، وهي قد تبرهن مدى بلاهة الخبراء الاقتصاديين، بمن فيهم أولئك الحائزون على جائزة «نوبل»، الذين يخلطون بين المؤشّرات النقدية والقدرات الإنتاجية الفعلية. قد يكون الاقتصاد السياسي الغربي بين ضحايا الحرب الراهنة!

■ ما هو تفسيركم للميل المتزايد لبلدان الجنوب، بما فيها تلك الحليفة تقليدياً للغرب، إلى الاستقلالية عن أجندته الاستراتيجية، والتقاطع، ولو ظرفياً، مع روسيا، أو في الحدّ الأدنى، رفْض مناصبتها العداء؟

- سأغلّب هنا المنظور التاريخي والأنتروبولوجي على حساب ذلك الاقتصادي. من منظور تاريخي، نحن نشهد عملية إعادة توازن للعالم. قسم كبير من بلدان الجنوب، بما فيها تلك التي تواجه تحدّيات داخلية، لديها القناعة بأنها في مرحلة صعود ليس لوزنها الاقتصادي فحسب، بل كذلك لمستويات تعليم سكّانها، بينما يعاني العالم الغربي من الركود الاقتصادي ومن تدهور مستويات التعليم، وهذا ينطبق على الولايات المتحدة وعلى فرنسا. أمّا بالنسبة إلى ألمانيا، فأنا لا أملك مؤشّرات دقيقة. على الصعيد الأنتروبولوجي، لدى روسيا قوّة ناعمة تتمثّل في دفاعها عن القِيَم الاجتماعية والثقافية التقليدية، وعن العائلة كمؤسّسة مركزية، تجعلها أكثر جاذبية بالنسبة إلى مجتمعات العالم الإسلامي والصين والهند وبقيّة دول آسيا وأفريقيا، مقارنة بالنموذج الاجتماعي الغربي وثورته النسوية وترويجه للتحرّر على مستوى السلوكيات الاجتماعية. أُسارع إلى التأكيد أنني نسوي، وأدافع عن حقوق المثليين، لكنّني هنا أوصف الواقع السائد عالمياً بمعزل عن قناعاتي. ما كان يُسمّى بالديمقراطيات الليبرالية، وهي باتت أوليغارشيات ليبرالية، تشهد تعميقاً للفوارق الاقتصادية - الاجتماعية، يتوازى مع دفاع محموم عن المساواة بين النساء والرجال وعن الحرّيات المرتبطة بالسلوكيات الاجتماعية، عطفاً على ذلك، فإن روسيا، في نظر العالم غير الغربي، هي قوّة مناهِضة للاستعمار الغربي. ولا شكّ في أن السعي الأميركي للتحكّم بالاقتصاد العالمي، يمثّل أعلى مرحلة من الاستعمار. الحروب الأميركية والغطرسة المصاحبة لها تركت في أنحاء الجنوب مخزوناً من الكراهية لا يمكن الاستهانة به.

من هو إيمانويل تود؟

هو أنتروبولوجي ومؤرّخ وعالم اجتماع فرنسي، تتمحور أبحاثه حول قضايا متعدّدة، بدءاً بالمنظومات العائلية وتأثيرها على التحوّلات الإيديولوجية والسلوك الانتخابي والدين، مروراً بالأنماط الجديدة للصراع الطبقي في فرنسا والمجتمعات الأوروبية، وصولاً إلى السياسة الدولية والعوامل المتفاعلة الحاكمة لها. لتود عددٌ كبير من المؤلّفات الهامّة، بينها «السقوط الكبير» (1976)، «اختراع فرنسا - أطلس أنتروبولوجي وسياسي» (1981)، «مصير المهاجرين: الصهر والتمييز في الديموقراطيات الغربية» (1994)، «ما بعد الإمبراطورية» (2002)، «لقاء الحضارات» (مع يوسف كرباج - 2007)، «ما بعد الديموقراطية» (2008)، «من هو شارلي؟» (2015)، «الصراعات الطبَقية في فرنسا في القرن الـ21» (2020).

> **الامتداد الزمني للحرب يُظهر العجز الصناعي الأميركي المتنامي**
>
> **الحرب تمثّل اختباراً فعلياً للتحليل الاقتصادي، وهي قد تبرهن مدى بلاهة الخبراء الاقتصاديين**

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لتلزيم شركة متخصصة لإجراء دراسة وتصميم لنظام كاميرات (CCTV) لزوم معمل الذوق الحراري، موضوع إستدراج العروض رقم ث4ر/480 تاريخ 2021/2/23، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2023/2/24 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الإشتراك بإستدراج العروض المذكور أعلاه الحصول على نسخة عن دفتر الشروط من مصلحة الديوان – أمانة السر – في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر وذلك لقاء مبلغ وقدره /30,000/ل.ل.
علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الأحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد إلى أمانة سر كهرباء لبنان – في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه.
بيروت في 18 كانون الثاني 2023
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 17

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لتأهيل نظام الحماية من الحريق (Sergi) على محولات القدرة لزوم محطة التحويل الرئيسية كسارة 220 ك.ف، موضوع إستدراج العروض رقم ث4ر/3487 تاريخ 2021/6/3، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2023/2/24 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الإشتراك بإستدراج العروض المذكور أعلاه الحصول على نسخة عن دفتر الشروط من مصلحة الديوان – أمانة السر – في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر وذلك لقاء مبلغ وقدره /300,000/ل.ل.
علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الأحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد إلى أمانة سر كهرباء لبنان – في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه.
بيروت في 18 كانون الثاني 2023
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 17

إعلان

يدعو قلم محكمة الإستئناف المدنية في النبطية المستأنف عليهم ورثة المرحوم أحمد محمد ياسين وهم زوجته مريم وولداه محمد وفاطمة أحمد ياسين المجهولي محل الإقامة حالياً الحضور إليه لإستلام أوراق الدعوى الإستئنافية رقم 126/عقاري/2018 المقامة من الدولة اللبنانية بوكالة المحامية مريم سكافي بوجه ثمر علي غانم وورثة المرحومين حسن غانم وأحمد ياسين وعليهم أن يتخذوا محل إقامة لهم ضمن نطاق المحكمة ما لم يكونوا ممثلين بمحام يعد مكتبه مقاماً مختاراً لهم وإلا جاز إبلاغهم الأوراق بواسطة رئيس القلم والتعليق على لوحة الإعلانات وذلك بخلال عشرين يوماً على النشر.
رئيس القلم
علي إبراهيم
التكليف 20

تبليغ فقرة حكمية

جانب: حنان علي جعفر
عدد: 2023/36
صدر بتاريخ 2023/1/23 حكماً غيابياً عن محكمة بيروت الشرعية الجعفرية (غرفة القاضي المولى) أساس 88/312 سجل 2 قضى بإلزامك بمساكنة زوجك المدعي رضا عبد الحسن طاهر وإلا إعتبارك ناشز لا تستحقين النفقة. وتضمينك الرسوم والنفقات.
مهلة الإعتراض والإستئناف 45 يوماً تلي النشر
رئيس القلم
علي الحاج

تبليغ دعوة

إن المحكمة الابتدائية السابعة في جبل لبنان، المتن، الناظرة بالعقود العقارية، برئاسة القاضية المكلفة زينب مزيحم، وعملاً بأحكام المادة 409 أ.م.م. تدعو المدعى عليه معوض جرجس الفخري المجهول محل الإقامة للحضور إلى قلم المحكمة لتبلغ أوراق الدعوى العقارية رقم 2021/3591، المقامة من المدعي شربل سعادة بواسطة وكيله المحامي جورج همام والرامية إلى إخلاء واستلام وإلغاء عقد الاتفاق تاريخ 2013/1/10 الجاري على القسم رقم 12 بلوك C من العقار 524 كفر ياسين العقارية، وفي حال تخلفه عن الحضور خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر يعتبر التبليغ حاصلاً ويحاكم أصولاً ويعد كل تبليغ إليه بواسطة رئيس القلم صحيحاً باستثناء الحكم النهائي.
رئيس القلم كيوان كيوان

تبليغ مجهول المقام

تدعو محكمة إيجارات بيروت برئاسة القاضي محمد شهاب المدعى عليهم راغدة علامة وأسامة وفاتن كرامة للحضور إلى القلم لإستلام أوراق الدعوى 2022/9 المقامة من ورثة محمد عبدالله السعد والرامية إلى إسقاط حق المدعى عليهم من التمديد القانوني وإلزامهم بإخلاء المأجور الشقة /23/ الطابق الثالث من العقار /2345/ رأس بيروت.
رئيس القلم
سامر طه

◄ وفيات ►

رئيس مجلس النواب
أعضاء مجلس النواب
ينعون بمزيد الأسى زميلهم المأسوف عليه
النائب والوزير السابق عبدالله الأمين

المُنتقل إلى رحمته تعالى الاثنين 23 كانون الثاني 2023.

قضية

«اقتحامٌ» أميركي للساحة الليبية: الانتخابات الآن

محمد عبد الكريم أحمد

أعادت زيارة مدير الاستخبارات المركزية الأميركية، وليام بيرنز، إلى طرابلس منتصف الشهر الجاري، والتطوّرات التي تلتْها، وصولاً إلى اجتماع «جامعة الدول العربية» التشاوري في العاصمة الليبية (22 الجاري) والجدل المصاحب لظرف انعقاده، ليبيا إلى بؤرة الاهتمام الدولي والإقليمي، ودفعتْها خطوات إلى الأمام في مسار تسوية أزمتها السياسية وتشابكاتها، وفق رؤية أميركية بدأت تتّضح معالمها أكثر فأكثر. والواقع أن الملفّ الليبي لم يغادر البتّة أدراج الديبلوماسية الأميركية، التي ظلّت معنيّة بشكل أو بآخر بالمدّ والجزر في ما بين الأطراف المتدخّلة في الصراع أو المسبّبة له، طوال أكثر من عقد من محاصصات وتفاهمات وتصوّرات غير مكتملة (أو مقتصرة على مصالح هذه الأطراف على حساب الطرف الليبي المعنيّ)، كُرّست بالأساس لتهميش الحلول، واستدامة النزاع، واستمراره في استنزاف مقدّرات الشعب الليبي بصورة أو بأخرى.

زيارة بيرنز: الشيطان في التفاصيل

جاءت زيارة بيرنز، وهي الأولى من نوعها لأحد مديري الاستخبارات الأميركية منذ أكثر من عقد كامل، بعد أسابيع من تسليم سلطات طرابلس، أبو عجيلة محمد مسعود، المشتبَه به في صُنع القنبلة المستخدَمة في تفجير طائرة لوكربي (1988)، وورود تقارير عن تسليم مزيد من المتّهمين، ومواجهة حكومة عبد الحميد الدبيبة انتقادات محلّية خطيرة على هذه الخلفية، وعزلة إقليمية متزايدة، ولا سيما من قِبَل مصر وعدّة دول عربية (اتّضحت لاحقاً في مقاطعة مصر والسعودية والإمارات اجتماعاً لـ«جامعة الدول العربية» بخصوص ليبيا). وتضمّنت أجندة بيرنز العمل على تطوير التعاون الاقتصادي والأمني بين البلدين، وتعزيز «حالة الاستقرار والنموّ التي تشهدها ليبيا»، الأمر الذي «يفسح الطريق»، بحسب وزيرة الخارجية الليبية نجلاء المنقوش، أمام إجراء الانتخابات. وإلى جانب الملفّ الأمني بالغ التعقيد، فإن كلمة السرّ في الزيارة كانت «الانتخابات»، وتحويل المبادرات المُثارة حولها إلى «خطوات واضحة في وقت وجيز»، بحسب المنقوش، بينما بدا نيد برايس، الناطق باسم الخارجية الأميركية، أكثر وضوحاً بتعليقه على الزيارة بأن واشنطن انخرطت مع القادة الليبيين وشركائهم الإقليميين «لوضع موعد للانتخابات استجابة لرغبة 2,5 مليون ليبي سجّلوا بياناتهم للتصويت في الاقتراع المؤجَّل».

ونظراً إلى طبيعة زيارة بيرنز الحسّاسة والسرّية في آن واحد، فقد تضاربت آراء المراقبين الليبيين حولها بين كونها تعبيراً عن استشعار واشنطن تهديدات جسيمة لمصالحها استدعت تدخّلاً فورياً من قِبَلها، وبين عدّها محاولة «في وقتها المناسب» لفكّ عزلة الدبيبة وتعزيز «شرعيّته» (وهي محصّلة صحيحة تكشّفت بعد الزيارة مباشرة). وعلى هذه الخلفيّة، أثيرت مخاوف من مواصلة حكومة طرابلس سياسة تسليم «المتّهمين الليبيين» لواشنطن، وعلى رأسهم عبد الله السنوسي، مدير المخابرات الليبية الأسبق، المتّهَم بـ«ارتكاب جرائم حرب داخل ليبيا»، والمعروف بأنه «الذراع الأيمن» للرئيس الراحل معمر القذافي، في ما سيُلحق، في حال تحقّقه، أشدّ الضرر بمصالح أطراف إقليمية، وبحرمها من أوراق هامّة ظلّت تملكها في الملفّ الليبي (وتتلاعب به من خلالها في بعض الأحيان)، وربّما يقود، على نحو أكثر خطورة، إلى كشْف جوانب قد تدين هذه الأطراف (وارتباطاتها داخل ليبيا)، وتعيد فتح ملفّات سبق الاتّفاق على طيّها في ظلّ إدارة

> **يبدو من الطبيعي تماماً أن تُعيد واشنطن، وبوضوح تامّ وفظّ للغاية، مساعيها لإحكام قبضتها على الملفّ الليبي**
>
> الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب.

مخاوف إقليمية: إعادة إطلاق المشروطيات

بعد أقلّ من أسبوع من زيارة بيرنز، وقرار محكمة ليبية (غير نهائي بحسب توضيحات لاحقة) تعليق «اتّفاق استكشاف الطاقة» المُوقّع عام 2022 بين تركيا وليبيا، جاءت زيارة هاكان فيدان، مدير المخابرات التركية، لطرابلس (قادماً إليها من الخرطوم بعد لقاء مثير للاهتمام مع رئيس «مجلس السيادة» هناك، عبد الفتاح البرهان)، متزامنةً وتواصُل وزير الخارجية التركي، مولود تشاووش أوغلو، مع الدبيبة، الذي قدّم له تطمينات بسريان الاتّفاقات «كالمعتاد». ولا يمكن فصْل زيارة هاكان للسودان عن محادثاته في طرابلس، وتجديد أنقرة تعبيرها عن رغبتها في تطوير العلاقات مع طرابلس، ودعمها الكامل للجهود السياسية الهادفة إلى حلّ الأزمة الليبية (وصولاً إلى الانتخابات). كما يؤشّر عقْد المسؤول الأمني التركي اجتماعاً رفيع المستوى مع الدبيبة ووزيرة خارجيته ووزير الدولة للشؤون الخارجية ووزير الإعلام والشؤون السياسية، إلى حرص بلاده على تأكيد مساندتها للدبيبة، وإحداث اختراق إقليمي لصالحه من بوّابة السودان.

في المقابل، أتت زيارة وزير الخارجية الإيطالي، أنطونيو تاياني، للقاهرة (22 الجاري)، ومقابلتُه الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، ووزير خارجيته، سامح شكري، وعدداً من المسؤولين في «جامعة الدول العربية» متّسقة تماماً مع الجهود الأميركية (المدعومة من روما بشكل مفهوم) للضغط على «شركاء ليبيا» الإقليميين، ومعزّزة للتنسيق الأميركي - الإيطالي التقليدي في الملفّ الليبي. وإذ بدا لافتاً تطرُّق المحادثات الإيطالية - المصرية إلى قضيتَي الطالبي الإيطالي جيوليو ريجيني (الذي قُتل في القاهرة عام 2016)، والمصري باتريك جورج زكي - بعد أن كان هذا الملفّ يُتداول بشكل رئيس على المستوى الأمني بين البلدَين -، وإعلان تاياني، خلال المؤتمر الصحافي المشترك مع شكري، استعداد القاهرة «لإزالة العوائق» أمام تسوية القضيتَين المذكورتَين، فإن ذلك يكاد يكون مقترناً بعودة استخدام «رافعة الضغوط» الإيطالية على مصر في الملفّ الليبي، بتأكيد تاياني أن مسألة عدم الاستقرار السياسي في ليبيا، وجهود وقْف الهجرة غير المنتظمة منها، شكّلت البند الأوّل في محادثاته، إلى جانب الأمن الطاقوي والتعاون الاقتصادي في البحر المتوسّط.

ليبيا والموقف العربي: تعميق الشروخ

ظلّ الموقف العربي تجاه الأزمة الليبية، منذ آذار 2011، ودعوة أمين عام «جامعة الدول العربية» حينذاك، عمرو موسى، إلى فرْض منطقة حظر جوّي على ليبيا (التي تترأس منذ أيلول 2022 الدورة الحالية للجامعة)، والتي مهّدت ضمن تفاعلات أخرى لتدخّل «الناتو» في هذا البلد، مُراوحاً مكانه، ما بين مساعي البعض لضمان حصص في الموارد الليبية المنهوبة (كما في حالتَي قطر والإمارات)، واشتغال آخرين على تأمين الوضع الأمني لا سيما في المناطق الحدودية (كما في حالتَي الجزائر ومصر)، وغياب أيّ جهد عربي منسّق لتسوية متكاملة للأزمة. وجسّد الاجتماع التشاوري الأخير لـ«الجامعة»، والذي استضافتْه طرابلس في الـ22 من الجاري وقاطعتْه القاهرة والرياض وأبو ظبي (لم يحضره سوى خمسة وزراء خارجية أبرزهم من دولتَي جوار ليبيا: الجزائر وتونس، فيما اكتفت بقية الدول العربية بإرسال مندوبين، وامتنع الأمين العام، أحمد أبو الغيط، عن حضوره بحجّة عدم اكتمال نصاب وزراء الخارجية المشاركين)، استمرار الخلاف العربي حول ليبيا. فمن جهة، يبدو أن الجزائر، وبدرجة أقلّ تونس، قد باتتا على توافق كامل مع حكومة الدبيبة؛ إذ لم يقتصر حضور وزير خارجية الجزائر، رمطان لعمامرة، في طرابلس على اجتماع «الجامعة»، بل عقد الوزير، على صعيد منفصل، اجتماعاً مهمّاً مع رئيس «المجلس الرئاسي»، محمد المنفي، ركّز على سُبل عقْد الانتخابات المؤجّلة. ولم يبدُ ذلك منفصلاً عن تقارب مماثل بين الجزائر وإيطاليا، حيث حلّت رئيسة الوزراء الإيطالية، جيورجيا ميلوني، في الجزائر (22 - 23 الجاري) في أولى جولاتها الخارجية الثنائية، بهدف رئيس هو تحقيق تقدّم في ما يُعرف بـ«Mattei Plan»، لتحويل إيطاليا، وجنوبها بشكل خاص، إلى مَنفذ رئيس للطاقة في قلب المتوسّط ولكامل القارة الأوروبية، بدعم كبير من الجزائر (وليبيا) (علماً أن الزيارة تزامنت مع مرور 30 عاماً على «معاهدة الصداقة» بين البلدين، المُوقّعة في 27 كانون الثاني 2003).

هكذا، وبينما مضت الجزائر في مسار الانخراط الكامل مع التوجّه الأميركي - الإيطالي في الشأن الليبي، مع ما يترتّب على ذلك من تكريس للخلافات العربية ذات الصلة، بدت مواقف القاهرة والرياض، إضافة إلى أبو ظبي، متحفّظة للغاية، إذ كثّفت مصر تحديداً، هجومها علانية على حكومة الدبيبة، باعتبار انتهاء «شرعيتها» بعد انتخاب مجلس النوّاب فتحي باشاغا رئيساً للوزراء. لكن، يُتوقّع أن تُراجع القاهرة - في ضوء الموقف الإيطالي تحديداً - مواقفها، وأن تخفّف من حدّة هجومها على الدبيبة وحكومته، لا سيما أن مسألة عقْد الانتخابات باتت أقرب إلى التحقّق من أيّ وقت مضى. أمّا السعودية، التي استضافت المنفي قبل نحو شهر في الرياض وأجرت معه محادثات رفيعة برئاسة وليّ العهد السعودي، محمد بن سلمان، على هامش القمّة العربية - الصينية، والإمارات، التي رعت منذ آذار 2022 محادثات تشاورية بين الدبيبة وخليفة حفتر لتقريب وجهات النظر بينهما، فإن أداءهما يقوم بالأساس - بحسب المعطيات الراهنة - على ترقّب مآلات التطوّرات الدولية (في ليبيا)، وعدم التسرّع في فكّ الارتباط مع مصر (أو تجميده) في هذا الملفّ، على الأقلّ رسمياً.

خلاصة

يبدو من الطبيعي تماماً أن تُعيد واشنطن، وبوضوح تامّ وفظّ للغاية، مساعيها لإحكام قبضتها على الملفّ الليبي في التوقيت الراهن، بينما يَدخل الصراع الروسي - الأوكراني عامه الثاني في شباط المقبل، وتتسارع محاولات إيطاليا لاستعادة دور أوروبي هامّ من بوّابة الأمن الطاقوي المرتكزة إمداداته على الجزائر وليبيا وبدرجة أقلّ مصر، وتنجح حكومة الدبيبة في مناورة أطراف إقليمية بارزة ومقارعتها. وبينما تتزايد حدّة الشقاقات العربية إزاء الملفّ الليبي برمّته، فإن أحاديث الانتخابات في طرابلس، وعلى السنة واشنطن وروما والجزائر وأنقرة، تشير بكلّ قوّة وجلاء إلى اقتراب نضوج تسوية ما على الطريقة الأميركية، وتسارُع عملية شدّ أطراف الأزمة، في انتظار لحظة حاسمة تحدّد فيها مواعيد الانتخابات، وتُقبل الأطراف الممانعة لـ«العملية الأميركية» (داخلياً وإقليمياً) بها، من دون أن يعني ذلك بالضرورة نهاية «سعيدة» للأزمة الليبية، التي تشارف على دخول عامها الثالث عشر بعد أيام قليلة.

تضمّنت أجندة بيرنز العمل على تطوير التعاون الاقتصادي والأمني بين البلدين (أ ف ب)

أقرّ الاتحاد الأوروبي، أمس، عقوبات بحقّ 37 شخصية وكيانا إيرانيا على خلفيّة ما سمّاه «قمع السلطات للاحتجاجات»، في رابع حزمة عقوبات أوروبية في هذا السياق. ويثير ملف آخر التوتر بين الأوروبيين وإيران، وهو تزويد الأخيرة لروسيا بطائرات مسيّرة استخدمتها خلال الحرب في أوكرانيا. أمّا آخر فصول التوتّر، فكان تصويت البرلمان الأوروبي الأسبوع الماضي لإدراج «الحرس الثوري» على قائمة الاتحاد الأوروبي للمنظمات «الإرهابية».

من جهتها، تحذّر إيران من ردّ «حازم» على خطوة كهذه. وأمس، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية إن «بعض الدول الأوروبية، بما فيها ألمانيا، اختارت مسار الاستفزاز بهدف إثارة عدم الاستقرار» في إيران.

(الأخبار)

نتائج اللوتو اللبناني

14 25 27 28 35 41 36

جرى مساء أمس سحب اللوتو اللبناني للإصدار الرقم 2077 وجاءت النتيجة على الشكل الآتي:

الأرقام الرابحة: 14 - 25 - 27 - 28 - 35 - 41 - 36

الرقم الإضافي: 36

■ المرتبة الأولى (ستة أرقام مطابقة)

. قيمة الجوائز الإجمالية: لا شيء

- عدد الشبكات الرابحة: لا شيء

- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: لا شيء

■ المرتبة الثانية (خمسة أرقام مطابقة مع الرقم الإضافي):

- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: لا شيء

- عدد الشبكات الرابحة: لا شيء

- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: لا شيء

■ المرتبة الثالثة (خمسة أرقام مطابقة):

- قيمة الجائزة الإجمالية: 259,516,440 ل.ل.

- عدد الشبكات الرابحة: 38 شبكة

- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 6,829,380 ل.ل.

■ المرتبة الرابعة (أربعة أرقام مطابقة):

قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 259,516,440 ل.ل.

- عدد الشبكات الرابحة: 1,207 شبكات

- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 215,009 ل.ل.

■ المرتبة الخامسة (ثلاثة أرقام مطابقة):

- قيمة الجائزة الإجمالية: 611,424,000 ل.ل.

- عدد الشبكات الرابحة: 19,107 شبكات.

- الجائزة لكل شبكة: 32,000 ل.ل.

- المبالغ المتراكمة للمرتبة الأولى والمنقولة للسحب المقبل: 5,158,635,820 ل.ل.

نتائج زيد

جرى مساء أمس سحب زيد الرقم 2077 وجاءت النتيجة كالآتي:

الرقم الرابح: 07451

■ الجائزة الأولى: 75,000,000 ل.ل.

- عدد الأوراق الرابحة: 4 أوراق

قيمة الجائزة الإفرادية: 18,750,000 ل.ل.

■ الأوراق التي تنتهي بالرقم: 7451.

- الجائزة الإفرادية: 900,000 ل.ل.

■ الأوراق التي تنتهي بالرقم: 451.

- الجائزة الإفرادية: 90,000 ل.ل.

■ الأوراق التي تنتهي بالرقم 51.

- الجائزة الإفرادية: 8,000 ل.ل.

التراكم للسحب المقبل: 75,000,000 ل.ل.

نتائج يومية

جرى مساء أمس سحب «يومية» رقم 1299 وجاءت النتيجة كالآتي:

● يومية ثلاثة: 520

● يومية أربعة: 0730

● يومية خمسة: 14613

استراحة

كلمات متقاطعة 4227

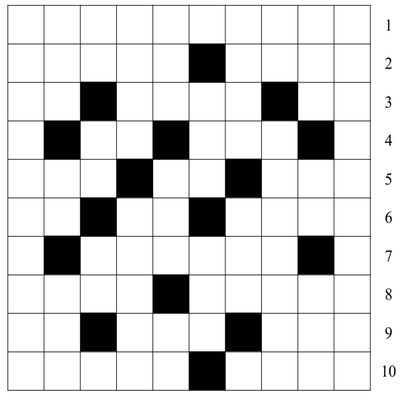

أفقيا

1- ملكة جمال الكون عام 1971 – 2- فرنسي أعمى راحل اخترع الحروف الناتئة لتعليم العميان – من مستلزمات البناء – 3- جواب – الشعور – من الحيوانات – 4- نهر إيطالي – للنفي – 5- حصل على – قرع الجرس – تشتم وتلعن – 6- تفوز – قشر وكشط – عملة أسيوية – 7- قصر بريطاني – 8- يبادل الآراء – ماركة سيارات – 9- ذبح الكبش – آلة موسيقية – من الحشرات – 10- يُهلك ويدمّر – عصابة إيطالية

عمودياً

1- صحافي لبناني راحل – 2- من أسماء الأسد – حرف نصب – بكى بشدة – 3- جرذ بالأجنبية – الخادمات – 4- أحصنة – غضب وغيظ – 5- مدينة إيرانية – افتتح المشروع لأول مرة – 6- بكى على الميت – سوء طالع – والدة – 7- من الأمراض – دولة آسيوية – 8- ضعف ورقّ – قادم – سقي – 9- أفلت ووقع – نونة موسيقية – رسول – 10- طبيب وفيلسوف ورياضي من مدينة بعلبك ترجم المؤلفات اليونانية منها "مبادئ الفلسفة" لأفلاطون

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- البحر الميت – 2- رودان – براي – 3- عراقية – 4- زا – يذب – او – 5- ويَاص – ماتيس – 6- نور – لوتولي – 7- اس – جمس – 8- نصلح – عاهل – 9- سَبحا – فر – رب – 10- النبي – شابا

عمودياً

1- اريزونا – سا – 2- لو – ابو سنبل – 3- بدع – أر – صحن – 4- حاريص – جلاب – 5- رنّان – لح – 6- قدموس – 7- لبيبات – عرش – 8- مرّة – توما – 9- يا – أيل – هرب – 10- تيغوسيغلبا

sudoku 4227

	6		1	3	4		9	
	1						3	
				6				
	9			7			1	
2		1	4		6	7	8	3
	8		2		3			
		5	3			9		1
	2				9			5
3			7		1	2		

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4226

6	4	5	1	2	8	7	9	3
9	7	3	4	5	6	2	8	1
2	1	8	3	9	7	4	5	6
8	9	2	7	1	4	6	3	5
4	5	7	6	3	9	8	1	2
1	3	6	5	8	2	9	4	7
3	8	9	2	7	1	5	6	4
5	2	4	8	6	3	1	7	9
7	6	1	9	4	5	3	2	8

مشاهير 4227

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

شاعر وكاتب قصص قصيرة وناقد أميركي (1809- 1849). أحد روّاد الرومانسية الأميركية

1+7+5+3+10= خلاف الشرق ■ 6+2+11+9 = اله جبيل ■ 8+4+1 = أحرف متشابهة

إعداد نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: منى عادل ظاهر

ما وراء الصورة

البرامج الساخرة على LBCI: دخول مدوّ من الباب الضّيق

عادت «المؤسسة اللبنانية للإرسال إنترناشونال» إلى البرامج الساخرة متأخّرةً هذا العام، هي التي اعتادت لسنوات منحها أولويةً في برمجيّتها، وضَعتْها في مقدّمة المنافسة مع القنوات المحلّية. محطة بيار الضاهر عانت في الموسم الحاليّ من انطلاقة هزيلة وأوقات ذروة «فارغة»، ولا سيّما مع إلغاء «لهون وبس»، ما انعكس تخبّطاً على شاشة LBCI مساء الخميس، وهو توقيت عرض البرنامج الملغى. بناءً على ما سبق، أطلقت القناة الأسبوع الماضي برنامجَين ساخرَين جديدَين في التوقيت ذاته، هما «Dr. Pam» و«تعا قلّو بيزعل»، بالإضافة إلى برنامج ترفيهيّ قديم هو «نفشت Take Me Out»، في محاولة منها للمنافسة واستعادة بعض من «رياداتها» في هذا النوع من البرامج، فدخلت الموسم في منتصف الطريق. دخول كان لياتي «على السكت»، لولا الضجّة التي أثارها «تعا قلّو بيزعل»، مشعلاً حملة ضخمة ضدّه. بغضّ النظر عن سلبيّتها، إلّا أنّها أتت بنتائج إيجابية على التسويق للبرنامج في انطلاقته، ما وضع القناة على «السكّة الصحيحة» للمنافسة

إعداد **نزار نمر**

حسين قاووق ومحمد دايخ... «تعا قلّن بيزعلو»

عاد الممثّلان والكاتبان الكوميديّان حسين قاووق ومحمد دايخ إلى الشاشة الصغيرة بعد غياب عام، قدّما خلاله عروضاً على خشبة المسرح، حيث كانت انطلاقتهما الرسمية بعد شهرة حقّقاها على الإنترنت. الغياب كان بسبب ترك الثنائي قناة «الجديد» أواخر عام 2021 بعد عرض ثلاث حلقات فقط من برنامجهما «شو الوضع»، على إثر منع القائمين على القناة عرض اسكتش كوميديّ تناول ازدواجية معايير الأجهزة الأمنية في المطار في تعاملها مع المنتخَبَين الإيراني والإماراتي لكرة القدم، بحجّة حسابات المحطة السياسية والتمويلية. الأمر كان كفيلاً بـ«انتفاض» قاووق ودايخ عبر فكّ تعاقدهما معها وعرض الاسكتش على صفحاتهما على مواقع التواصل، قبل أن يتفرّغا للمسرح ومن ثمّ لبرنامج جديد أعلنا عنه أخيراً على LBCI.

نظراً إلى مدّة برنامج «Dr. Pam» القصيرة نسبيّاً، كان على LBCI البحث عمّا يملأ الشغور بعده، فوقع الخيار على قاووق ودايخ لتقديم برنامج «تعا قلّو بيزعل» (كلّ خميس الساعة التاسعة مساءً) من إنتاج شركة Shoot Productions التي يملكها الإعلامي فراس حاطوم (ظهر في الحلقة الأولى أيضاً). البرنامج الجديد مزّج بين المسرح الذي يتقنه الثنائي وبين الاسكتشات الكوميدية مثل تلك التي كانت تُعرض ضمن «شو الوضع» وقبلها على الإنترنت. هكذا، اعتمد قاووق ودايخ خشبة المسرح كاستديو يتواجد فيه الجمهور الذي يتفاعل معهما ومع الممثّلين الآخرين بمَن فيهم ضيف البرنامج الذي يؤدّي «تمثيلية» معهم، بالإضافة إلى عرض مشاهد مصوّرة خارج المسرح تتضمّن الشخصيات الكوميدية التي اشتهر الثنائي بتأديتها.

إذَن، يمكن وصف البرنامج الجديد بأنّه «كوكتيل من جميعو»، ما يشكّل نقطة قوّة وضعف في آن. تولّيفة مماثلة تُعتبر فكرة إبداعية تتطلّب مجهوداً فكريّاً لا يقدر عليه أيّ كان لإعداد المحتوى، بالإضافة إلى «عصرنة» طريقة استضافة الضيف التي تستدعي تحضيراً مسبقاً. في المقابل، قد «يضيع» المُشاهد بسبب «الخلطة» هذه، وقد تتشتّت «هوية» البرنامج الفنّية والكوميدية إلى هويات متعدّدة لا تمتلك القدرة على استبقاء الجمهور لحلقات كثيرة. أي أنّ التماسك والتناغم والتناسق عنصر أساسيّ في جذب الأنظار. رغم إمكانية وجوده في هذا البرنامج، إلّا أنّها صعبة خصوصاً إذا ما أريد له الاستمرار طويلاً. لكنّ الثابت هو عامل السخرية والنقد السياسي الاجتماعي الذي برهن الثنائي أنّه حاضر معهما دائماً مهما اختلف نوع المحتوى وشكله.

> **مبالغتهما في السخرية من الذات انعكس رأياً سياسيّاً واحداً**

في الحلقة الأولى من «تعا قلّو بيزعل»، حلّ الإعلامي جاد غصن ضيفاً ومثّل مشهداً على المسرح، كما أسلفنا عن «عصرنة» طريقة الاستضافة. كان واضحاً حسّ الفكاهة عند غصن، حتى في ما خصّ التهكّم الذي طاوله نفسه، وهو أمر جيّد طبعاً بما أنّ الكوميديا الساخرة (satirical comedy) تبدأ من الذات قبل أن تنتقل إلى الآخرين. لكن هنا بيت القصيد، إذ إنّ مبالغة حسين قاووق ومحمد دايخ في السخرية من الذات انعكس رأياً سياسيّاً واحداً بدا طاغياً طوال الحلقة، أي بخلاف أعمالهما السابقة التي ـ ولو تضمّنت سخرية من الذات أيضاً ـ أتت «مدوزنة» بعض الشيء. في النتيجة، عُرض اسكتش يسخر من «اللغة الشيعية»، ما انعكس حملة على مواقع التواصل لنا عودة إليها.

بشكل عام، هناك إمكانية لنجاح «تعا قلّو بيزعل» مثلما فعل «شو الوضع» في الفترة القصيرة التي عُرض فيها، خصوصاً إذا ما بقي عرضه و«Dr. Pam» متتاليَين في الليلة نفسها. لكنّ الشرط المتمثّل في عدم تمرير الرسائل السياسية حاضر دائماً. وإذا كان حسين قاووق ومحمد دايخ يريدان النجاح للبرنامج الجديد، فأصبح عليهما الآن إثبات نفسيهما في هذا الشقّ وإعادة ثقة الجمهور بعد الحملة التي قد تؤثّر على فهم الجمهور لسياستهما، بغضّ النظر عن صحّته من عدمها.

«تعا قلّو بيزعل» الخميس الساعة التاسعة ليلاً على LBCI

سياسيّو لبنان على سرير «الدكتورة بام»

اعتاد مشاهدو LBCI في السنوات الماضية انتظار «لهون وبس» مساء كلّ خميس، خصوصاً لمشاهدة فقرته الأولى التي كانت تعرض أبرز أحداث الأسبوع بطريقة ساخرة مع إطلاق بعض النكات. لكن مع مغادرة البرنامج شاشتها، بات لزاماً على القناة إيجاد بديل، وهكذا كان. لم يذهب البحث بعيداً، إذ وقع الخيار على شخصيّة حفظها مشاهدو القناة منذ زمن طويل في برنامج «بس مات وطن»، وهي باميلا جرجي. الممثلة والكاتبة والمخرجة قرّرت إضافة لقب آخر قبل اسمها لتقديم برنامج جديد، فأصبحت «دكتورة»، ما ترجمته إلى الإنكليزية لتسمية البرنامج «Dr. Pam» (كلّ خميس بعد نشرة الأخبار). يمكن الاستنتاج من اللقب/ التسمية، أنّ مقدّمة البرنامج ومعدّته ومخرجته تلعب دور الطبيبة التي «تداوي» السياسيين وغيرهم من شاغلي الرأي العام في «عيادتها»، معتمدة نهجاً ساخراً لا يختلف كثيراً عمّا اعتادت عليه خلال ظهورها في برامج المخرج شربل خليل سابقاً، خصوصاً «بس مات وطن» و«قدح وجم». هكذا، يُعرض المقتطف المثير للسخرية، لتعود الكاميرا بعدها إلى العيادة حيث يتمّ إلصاق وجه صاحب الكلام أو التصرّف (عبر المونتاج) على تمثال «يستلقي» على سرير العيادة، فتحاول «الطبيبة» تشخيص «المرض» الذي غالباً ما يحمل اسماً عبارة عن تعبير سياسيّ أو ساخر لكن بصياغة «علمية»، وتقترح «العلاج» الملائم.

ليست هذه المرّة الأولى التي يقدّم فيها برنامج تلفزيونيّ على هذا الشكل، خصوصاً أنّ فكرته مأخوذة من المسرح، لكنّها مع ذلك فكرة إبداعية وإضافة مبتكرة إلى الشاشة اللبنانية. على مدى قرابة 25 دقيقة، تملأ باميلا جرجي، وحدها وبنجاح ملحوظ، الفراغ الذي خلّفه غياب «لهون وبس» بأولى فقراته. فهي لا «تمغط» نكاتها أكثر ممّا تحتمل، وفي الوقت عينه لا تستعجل إفراغ ما في جعبتها منها «كيفما كان». فوق ذلك، لدى جرجي «خفّة ظلّ» وروح دعابة وكاريزما كوميدية، ما يجعل مشاهدتها سهلة الهضم لا تحتاج إلى مجهود للتركيز. باختصار، يُمكن القول إنّ الأخطاء التي وقعت فيها الفقرة الأولى من «لهون وبس» في فترتها الأخيرة، استأصلتها «الدكتورة بام» وأعادت صياغتها بما يتماشى مع «روح» المحطة وتوجّهاتها، لا السياسية فحسب، بل الفنّية والكوميدية أيضاً. يُؤخذ على البرنامج تبنّيه سردية «الليبرالية» في مقارباته السياسية، أي أنّه يعتمد «كلّن يعني كلّن» بوصلةً له. ما سبق لا يعني أخذ مسافة واحدة من الجميع وهي الصورة التي تحاول دوماً LBCI إبرازها حرصاً على «حياديّتها»، بل على العكس، هناك انحياز ولو طفيف لـ«إيديولوجية 17 تشرين»، بالإضافة إلى إقحام أمور قد «لا تركب على قوس قزح» فقط لإعادة التوازن بعد انتقاد طرف معيّن، ما يُترجم مراهقة سياسية إلى حدّ

> **يُؤخذ على Dr. Pam تبنّيه سردية «ليبرالية» في مقارباته السياسية**

ما. بمعنى آخر: إذا كان هذا الطرف بطل الأسبوع، فلا مانع من أن تطغى أخباره على الحلقة طالما أنّه سيتمّ تناول غيره في حلقات أخرى، «كلّ شيء بوقته». لكن «نكش» طرف خصم في الحلقة نفسها والرجوع إلى أمور من الماضي لأنّ لا جديد عنده هذا الأسبوع، يُفقد البرنامج الساخر شيئاً من مصداقيّته. نتفهّم طبعاً التخوّف من إغضاب هذا أو ذاك، خصوصاً في بلد مثل لبنان حيث إعداد برامج سياسية ساخرة يُشبه السير في حقل ألغام، إلّا أنّ للمقدّمة كما للمحطة خلفية في هذه البرامج وتدركان طرق تجنّب الألغام جيّداً، ويمكنهما اعتماد مقاربة «حيادية» من دون إسباغ لون ولو «شفّاف» على البرنامج، إلّا في حال تقصّدهما ذلك، وهذا نقاش آخر. على أيّ حال، بما أنّه لم يُعرض إلّا حلقة واحدة من البرنامج حتى الآن، هناك متّسع من الوقت للحكم عليه بطريقة أكثر دقّة. لكنّ ما سبق هو ملاحظة تخطر في البال مع الانطباع الأوّل ومن الأفضل الإشارة إليها.

أطلقت «الدكتورة» الحلقة الأولى بـ«خطاب» استخدمت فيه أسماء سياسيّين من كلّ حدب وصوب منذ تأسيس الكيان اللبناني، مشكّلةً جملاً مفيدة (ساخرة) بمعاني الأسماء الأصلية. لكنّ المفاجأة التي ربّما كانت منتظرة من LBCI، كانت في نهاية الحلقة، حيث طال النقد اللاذع هشام حدّاد، بطريقة «عفوية» تبرع فيها المقدّمة لكن حازمة، ما زاد من فعالية النقد. كما بات معلوماً، كان مقدّم «لهون وبس» سابقاً قد أعلن الشهر الماضي انتقاله إلى قناة mtv وإطلاق برنامج «كتير هلقد»، عبر شريط ترويجيّ ادّعى فيه أنّهم «نسيوا القضية» (في إشارة إلى LBCI من دون تسميتها) وأنّه وتلفزيون المرّ «اتّفقا على الثورة». هذا التصويب على LBCI بالذات كان محطّ اهتمام «Dr. Pam»، فسخرت من mtv مذكّرةً بملفّات الفساد التي تلاحقها، ومن ادّعاء حدّاد الاتّفاق على «الثورة» واضعةً صورة من برنامجه الجديد، لكن مع إضافة أوراق نقدية تهطل عليه (قد يكون اللون «الشفّاف» على البرنامج، في محاولة لـ«إثبات الذات»). وأنهت باميلا جرجي «نوبة» السخرية هذه باستخدام شريط من أغنية «كواليتي يا كواليتي» التي كان هشام حدّاد نفسه يؤدّيها على شاشة LBCI للسخرية من mtv، فوضعت التعديلات عليه لإظهار ما تعتبره LBCI نفاقاً من حدّاد و«غدراً» بها بعد سنوات من احتضانها له.

في المحصّلة، يشطب «Dr. Pam» كلّ متطلّبات البرنامج السياسيّ الساخر عن القائمة، ولديه إمكانية للنجاح والذهاب بعيداً إذا ما عرف القائمون عليه كيفية التصرّف وتقديم أداء جيّد بشكل متماسك وغير متقطّع مع مرور الأسابيع والأشهر.

«Dr. Pam» الخميس بعد نشرة الأخبار على LBCI

«اللغة الشيعية» تعوّم المحطّة

ما لبث أن انتهى عرض الحلقة الأولى من برنامج «تعا قلّو بيزعل» الخميس الفائت، حتّى أثار حملةً على مواقع التواصل الاجتماعي امتدّت لأيّام. السبب كان عرض اسكتش مثّل فيه محمد دايخ دور الأستاذ الذي يعلّم تلاميذه «اللغة الشيعية»، مع تقصّد إبرازهم على أنّهم من طوائف مختلفة. تطوّر الأمر من السخرية من «اللكنة الشيعية» (هي اللهجة المُستخدمة في ضاحية بيروت الجنوبية التي يعتبرها دايخ وقاووق لكنتهما الأمّ) إلى «تعليم» التلاميذ استخدام عبارة «والحسين» عندما يريدون «الكذب». بعد انتهاء الحلقة، اختارت قناة LBCI هذا الشهد بالذات للترويج لبرنامجها الجديد على صفحاتها على مواقع التواصل، رامية الشرارة التي أشعلت الحملة.

ضخامة الحملة استدعت ردّاً من قاووق ودايخ عبر شريط مصوّر نشراه على صفحات التواصل، برّرا فيه الأمر بأنّهما «شيعيّان» وينتميان إلى تلك البيئة وتربّيا فيها وبأنّ التنميط أمر طبيعيّ في البرامج الساخرة (يؤخذ على دايخ تلفّظه بعبارة يقولها الأميركيون ذات الأصول الأفريقية بين بعضهم، تبريراً لما حصل، إذ إنّ قولها من عرق آخر يُعتبر عنصريّاً). وأضاف دايخ في الشريط «لن نعتذر لأنّنا لم نخطئ» و«لسنا نديم قطيش» وقال ما معناه إنّ المنتقدين لم يلاحظوا أنّ شيعيّيْن يقومان ببرنامج على محطّة غير شيعية، في محاولة غير موفّقة منه لإرضاء طائفة برمّتها، إذ اختزل الأمر بمجرّد وجود شخص أو اثنَين على محطّة ما، وهو أمر من المفترض أنّه حقّ لكلّ لبناني.

لا خلاف على حرّية الرأي والتعبير التي تسمح لقاووق ودايخ السخرية ممّا يريدان، ضمن حدود عدم التعدّي على حرّية الآخرين طبعاً. فالصحيح أنّ التنميط هو جزء من البرامج الساخرة وعروض الـ«ستاند أب كوميدي» أينما وُجدت في العالم، إذ يكفي إلقاء نظرة على برامج أميركية أو بريطانية أو فرنسية أو غيرها لملاحظة التنميط عند السخرية حتى من اليهود الذي يمتلك الإعلام الغربيّ حساسية تجاه انتقادهم. لكنّ الصحيح أيضاً أنّ قاووق ودايخ ذهبا بعيداً في المبالغة، مطمئنَّين إلى كونهما من الطائفة نفسها التي يسخران من «لكنتها»، ظانَّين أنّ ذلك يمنحهما «حصانة» ما. وإذا بهما يصلان إلى التسطيح بكلّ ما للكلمة من معنى، وهما من المفترض أنّهما يعارضانه. يكفي مثلاً أن نقارن بين مقاربات زياد الرحباني أو حتى جورج خبّاز في الكوميديا والسخرية السياسية والاجتماعية، وما نراه اليوم من تسطيح وتنميط، لنفهم بعض أسباب الاعتراضات الحالية.

بات بالإمكان أيضاً ملاحظة ظاهرة في معظم البرامج الكوميدية اللبنانية ولا سيّما على القنوات المهيمنة، وهي انجراف المعدّين في موجة «التركيز على الشيعة» سواء مباشرةً أو مداورةً من خلال الـ«كاراكْتير» البقاعي أو الجنوبي (تعمّم القنوات على المنطقتَين أنّهما «للشيعة» رغم وجود طوائف أخرى فيهما). ولذلك خلفياته الداخلية والخارجية. وغالباً ما تكون الفقرة «الشيعية» هي العمود الفقري للبرنامج الكوميدي، بل الهدف الأوّل وربّما الوحيد، وقد تلجأ القنوات أحياناً إلى رفع ستار شفّاف من ادّعاء الموضوعية، فتدسّ فقرة تتناول طائفة أخرى بشكل عابر كي لا يُقال إنّ شغلها الشاغل طائفة واحدة لا غير (كما في «فشّة خلق» على «الجديد» على سبيل المثال لا الحصر). وبعيداً من أيّ منطق تخوينيّ قد يعتمده المشاركون في الحملة ضدّ البرنامج، فإنّ قاووق ودايخ ارتضيا أن يكونا جزءاً من هذه الظاهرة، لا بل لإسباغ الشرعية عليها، ولو لم يتقصّدا ذلك.

في المقابل، وكردّ فعل دفاعي واستباقي على هذه الموجة المتمادية، باتت نسبة الحساسية من الاستهداف الواقعي والافتراضي مرتفعةً لدى معظم «البيئة الشيعية». فصارت تستنفر لأقلّ انتقاد ولو لم يعن شيئاً، مثل الذي ينفخ على الحليب لأنه اكتوى من اللبن. لذلك، على الطرفَين أن يبديا تفهّماً للآخر، ومن هنا فإنّ رفض الدايخ الاعتذار لم يفده، وكان الأفضل لو أنّه لم يقل شيئاً إطلاقاً. على أمل أن تبرد الأجواء وألّا يتحوّل «تعا قلّو بيزعل» إلى منبر للرسائل السياسية المبطّنة، ولا إلى اتّباع نهج «كلّن يعني كلّن» بطريقة مصطنعة، فالأجدى ترطيب الأجواء بسخرية غير نافرة، وكوميديا «على الطريقة القديمة».

على أيّ حال، ما حصل أفاد البرنامج تسويقيّاً في انطلاقته، إذ بات الحديث عنه على لسان كثيرين، في ما يشبه حيلة دعائية (publicity stunt) حصلت عليها LBCI المتعطّشة للمنافسة «ببلاش». بذلك، سيزيد عدد مشاهدي البرنامج، فيضمّ مَن وافقوا على التنميط كما مَن عارضوه، أي «من جميعو».

الأخبار
al-akhbar
الثلاثاء 24 كانون الثاني 2023 العدد 4832

صورة وخبر

يحيي الهندوس، بعد غدٍ الخميس أحد أبرز مهرجاناتهم: باسانت بانشامي. إنّه احتفال سنوي بقدوم الربيع، تتخلّله فعاليات منوّعة ومختلفة بحسب المنطقة. الحدث الذي يدور حول العمل الجماعي والوئام، يكرّم ساراسواتي، إلهة المعرفة واللغة والموسيقى والفنون. كما أنّه يمثّل بالنسبة إلى كثيرين بداية التحضير لـ«هوليكا وهولي» (مهرجان الألوان)، الذي يجري بعد أربعين يوماً. ولا تكتمل هذه المناسبة البارزة من دون الطعام اللذيذ والموسيقى الصاخبة والأزياء ذات الألوان الزاهية والتماثيل وتجمّع الأصدقاء والعائلة.

(نارييندر نانو ـ أ ف ب)

على بالي

أسعد أبو خليك

وصلتُ إلى أميركا في عام 1983. لم تتوقّف أميركا عن شنّ الحروب منذ ذاك (وكانت قد بدأتها قبل وصولي). هناك خدعة تقول إن أميركا بعد حرب فيتنام انكفأت وانعزلت. هذا صحيح في مخيّلة هؤلاء الذين رأوا أنّ أميركا لا تشنّ ما يكفي من الحروب الضروريّة للحفاظ على الموقع العالمي المُهيمِن. في عام 1983، كانت أميركا تخوض حرباً ضروساً في أفغانستان ضد الحكم التقدّمي هناك، مجندةً جيشاً من الإسلاميّين الإرهابيّين من أمثال ابن لادن وصحبه (أقول للأميركيّين دائماً: أنا كنتُ في صف الحكم الشيوعي الموالي للسوفيات في كابول فيما أنتم كنتم في صفّ ابن لادن وصحبه). وكانت أميركا تخوض حرباً في لبنان حتى عام 1984: نشرت المارينز لدعم حكم أمين الجميّل الميليشيَوي الفاسد ومن أجل فرض اتفاقيّة استسلام مع إسرائيل. لكن في عام 1984، انسحبت أميركا من لبنان تحت عنوان «إعادة الانتشار». وغزت أميركا غرانادا في عام 1983، بعد أن تلقّت ضربات موجعة في لبنان. ولم تتوقّف أميركا عن شنّ الحروب في كل أميركا اللاتينية، إمّا لدعم طغاتها أو لدعم ميليشيات وفرق موت تقاتل ضد حكم يساري تقدّمي. هي قاتلت في أفريقيا عبر ميليشيات مثل فرق جوناثان سافمبي في أنغولا، حيث قاتل متطوّعون تقدميّون من كوبا وغيرها. وكانت أميركا تؤجّج القلاقل ضد كل الأنظمة الشيوعيّة وتسلّح وتموّل أعتى الطغاة، وكانت على علاقة تحالف مع الحكم العنصري في جنوب أفريقيا (كان ريغان يجد مختلف الأعذار ويحاجج عن وحشيّة فكرة فرض عقوبات على جنوب أفريقيا). وقصفت أميركا سفناً ومنشآت إيرانيّة في عامي 1987و1988 «لحماية الملاحة» في الخليج. وفي عام 1989، غزت أميركا بنما وأقصت حليفها السابق عن الحكم. وفي عام 1990، دشّنت أميركا حروباً لم تنته في العراق وفي كل العالم العربي. كلّه باسم محاربة الطغيان، وبتحالف مع أعتى طغاة المنطقة. وزادت أميركا من تدخّلها العسكري في الصومال في أوائل التسعينيّات. تدمير المجتمع الصومالي (كما الليبي) هو شغل أميركي محترف. وفي عام 1992، بدأ التدخّل الأميركي في صربيا وكرواتيا إلخ إلخ.

المفكرة

أحداث بلا دلالة

■ تواصل منصة «أفلامنا» الإلكترونية عرض مجموعة من أبرز الأعمال السينمائية التي أتاحتها للجمهور خلال العام الماضي. في هذا السياق، وبدءاً من بعد غدٍ الخميس، سيكون الجمهور على موعد مع فيلم «أحداث بلا دلالة» (76 د) للمخرج مصطفى الدرقاوي. الشريط الذي يجمع بين الخيال والتوثيق ويعود إلى عام 1974، يتتبّع مجموعة من السينمائيين الشباب في المغرب يحاولون صناعة فيلم يحمل صبغة محلية قومية. أثناء عملهم على المشروع، يكتشفون مدينة الدار البيضاء. يقابلون شاباً يبدو متورّطاً في اغتيال ما. يحاولون فهم دوافعه، يتعاون معهم ويصنعون الفيلم معاً.

«أحداث بلا دلالة»: بدءاً من بعد غدٍ الخميس على «أفلامنا» (www.aflamuna.online)

أرنو نوفولون: أمسية لبنانية

■ في 11 شباط (فبراير) المقبل، سيكون محبّو الموسيقى الكلاسيكية على موعد مع حفلة لعازف الكمان الأساسي في «أوركسترا أوبرا باريس الوطنية» أرنو نوفولون (الصورة)، في «بيت التباريس» في الأشرفية. إلى جانب نوفولون، ينضم إلى الأمسية عازف الكمان الأساسي في «الأوركسترا الفيلهارمونية اللبنانية ماريو الراعي، إضافةً إلى كلّ من: جان ـ ميشال أرويان، ريتا أسديكيان، غدي عازار، مروة عيد، رمزي قندلفت، جاد مراد وسمعان وهبة. على أن يرافقهم سيرفارت صابونجيان على البيانو. يضمّ الريبرتوار أعمالاً لباخ، بيتهوفن، بوغوص جلاليان، فريتز كرايسلر، نيكولو باغانيني، جوزيف سوك وتشايكوفسكي.

أمسية أرنو نوفولون: السبت 11 شباط 2023 . الساعة السابعة مساءً . «بيت التباريس» (الأشرفية ـ بيروت). للاستعلام: samarbeit-tabaris@gmail.com

«سفينة نيرودا» ترسو في الباشورة

■ شهرياً، يمنح «نادي الكتاب» محبّي القراءة الفرصة لمناقشة الكتب وتبادل الآراء ضمن حلقة تستضيفها «مكتبة بلدية بيروت العامة» في الباشورة. في 16 شباط (فبراير) المقبل، سيكون النشاط المنتظر الذي تنظّمه «جمعية السبيل» مخصّصاً لرواية «سفينة نيرودا ـ بتلة بحر طويلة» (ترجمة صالح علماني) لتشيليّة إيزابيل الليندي (1942 ـ الصورة).

في سنة 1939، جهَّز بابلو نيرودا (1904 ـ 1973) لرحلة «وينيبيغ»، السفينة الأسطورية التي أبحرت من فرنسا إلى تشيلي حاملةً على متنها ألفيْ لاجئ إسبانيّ كانوا قد فرُّوا من نظام فرانكو. استناداً إلى هذا الحدث التاريخي الذي سيتذكّره نيرودا باعتباره «أجمل قصائده»، تروي الليندي حكايةَ عازفة بيانو حبلى وطبيب أُجبرا على مغادرة برشلونة المُحاصرة آنذاك، ويحلمان في الحصول على فرصة ثانية في المنفى. وبحسب صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية، تكلّمنا الليندي «في ذروة قوّتها الروائية، عن الأمل والانتماء والحُب في المنافي الطويلة الأمد... لديها هنا كلّ ما يلزم: الأذن، والعين، والعقل، والقلب، وإنسانيّة شاملة لا تستثني أحداً».

مناقشة رواية «سفينة نيرودا ـ بتلة بحر طويلة»: الخميس 16 شباط 2023 . الساعة الرابعة بعد الظهر . مكتبة بلدية بيروت العامة (بناية الدفاع المدني/ الطبقة الثالثة . الباشورة). للاستعلام: 01/664647

الشيخ شفيق جرادي: ردّاً على «الإساءة» للقرآن

■ ردّاً على «الإساءة الأخيرة للقرآن»، يدعو «معهد المعارف الحكمية للدراسات الدينية والفلسفية»، اليوم الثلاثاء، الناشطين والإعلاميين والجهات الرسمية والوطنية إلى المشاركة في لقاء مع الشيخ شفيق جرادي (الصورة)، في «مجمّع الإمام المجتبى». وفيه، سيعلن جرادي «موقفاً رسمياً في ما يخص الإساءات المُتكرّرة للمقدّسات»، وفق ما يرد في نصّ الدعوة.

لقاء مع الشيخ شفيق جرادي: اليوم الثلاثاء . الساعة الرابعة بعد الظهر . «مجمع الإمام المجتبى» (الصفير . ضاحية بيروت الجنوبية/ الطبقة الرابعة).

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com